



المسودة الثانية

الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي

بالمملكة العربية السعودية

حتى عام ١٤٥٥ هـ

١٤٣٥ هـ

المحتويات

٣	الملخص التنفيذي
٩	المقدمة
١٢	الفصل الأول: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات
١٧	الفصل الثاني: الإطار الإستراتيجي لتنمية الموارد الرعوية
١٧	منهجية إعداد وثيقة الاستراتيجية
١٨	الإطار الاستراتيجي
١٩	أسس ومرتكزات الإستراتيجية
٢٢	الفصل الثالث: المحاور والبرامج والسياسات والإجراءات التنفيذية المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية
٢٥	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
٣١	هدف الثاني: الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي
٣٥	الهدف الثالث: التطوير المؤسسي وبناء القدرات وتطوير الأبحاث
٤٠	الهدف الرابع: تحسين نوعية حياة المربين الرعويين
٤٢	السياسات التكميلية والتنسيقية
٤٤	الفصل الرابع خطة العمل الوطنية للمراعي
٤٦	المشاريع المقترحة لتحقيق أهداف إستراتيجية المراعي
٦٣	الفصل الخامس: آليات التنفيذ والمتابعة
٦٥	الفصل السادس: تحليل المخاطر المتوقعة
٦٧	الملاحق
٦٨	- ملحق (١) الوضع الراهن
٩١	- ملحق (٢) الجداول الإحصائية

الملخص التنفيذي

تمثل الموارد الرعوية مصدراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً هاماً بالنسبة لسكان المملكة العربية السعودية حيث تشغل مساحات شاسعة تقدر بنحو ١٧١ مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة ٨٥% من المساحة الكلية. ويتنوع الغطاء النباتي والنشاط الرعوي نتيجة لتباين المناخ والتربة والتضاريس. وتتميز الموارد الرعوية بالمملكة بوجود العديد من النظم البيئية والعشائر النباتية ذات القدرات الإنتاجية الجيدة التي تستطيع في حالة إدارتها بشكل سليم ومستدام أن توفر مصدراً جيداً للأعلاف التي تغطي جزءاً هاماً من احتياجات الثروة الحيوانية المستأنسة والبرية كما يوفر الغطاء النباتي الرعوي موائلاً للحياة البرية والتنوع الحيوي وأماكن مناسبة للنتزه ومصدراً للنباتات الطبية والعطرية وللهواء النقي وكذا سلامة وجودة البيئة ورفاهية السكان كما وللغطاء النباتي دور مهم في المحافظة على الموارد المائية وغيرها من الفوائد. ولمهنة الرعي أهمية تاريخية واجتماعية وسياسية كبيرة بالمملكة.

لقد تدهورت المراعي خلال العقود الأربعة الماضية بسبب الرعي الجائر الناتج عن عدم التحكم في تنقل الحيوانات المستأنسة من مرعى إلى آخر بدون أي قيود أو ضوابط (الرعي المشاع) وأزدياد أعداد الحيوانات وتوهم القطيع حيث تضاعفت عدة مرات بالإضافة إلى أن النشاطات البشرية الأخرى بما فيها التحطيب والتفحيم والنتزه والصيد والتوسع الحضري والترفيهي والزراعي والصناعي وضعف الإدارة الفنية للمراعي واستقدام الراعي الأجنبي ودعم مدخلات الإنتاج الحيواني وخاصة الأعلاف وتدهور الموارد المائية الذي أدى إلى تقليص المساحات المزروعة للأعلاف وصاحب ذلك تعرض المملكة خلال العقود الماضية إلى فترات جفاف متكررة ونتج عن كل ما سبق حدوث ضغوط إضافية على المراعي الطبيعية مما عرضها لتدهور شديد..

وسعيًا من الدولة لوقف تدهور الأراضي الرعوية وإعادة تأهيل ما تدهور منها وتمييتها وإدارتها إداراً مستدامة، فقد بذلت وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية الأخرى جهوداً ملموسة وقدمت العديد من الخدمات الخاصة بالحيوانات المستأنسة والمراعي مثل الرعاية البيطرية ودعم مدخلات الإنتاج الحيواني، حصر الموارد الرعوية، وإصدار نظام المراعي والغابات ولوائحه عام ١٣٩٨هـ وتحديثه في العام ١٤٢٥هـ، وتحديد وحماية العديد من المواقع الرعوية والغابية المتدهورة، بواسطة التسييج والتبشير. كما قامت وزارة الزراعة بتنفيذ العديد من مشاريع إعادة تأهيل المواقع الرعوية المتدهورة مثل حصاد مياه الأمطار وإعادة إستزراع أراضي المراعي وأنشأت محطات إكثار لبذور النباتات الرعوية المحلية ومركز أبحاث لإبل والمراعي.

ونظراً لأن حجم التدهور الذي لحق بمراعي المملكة كبير ولعدم كفاية الجهود التي بذلت في المحافظة على المراعي وتمييتها وإدارتها إدارة مستدامة والحاجة إلى التكامل في الجهود وتدعيمها لتنمية وتطوير الموارد الرعوية وتحسين الأحوال المعيشية للمربين وحفاظاً على البيئة أصدر المقام السامي الكريم توجيهاته بإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي وذلك بموجب الأمر السامي الكريم رقم ٣٢٨/م ب وتاريخ

١٧/٤/٢٠١٤ هـ والذي ينص على "قيام وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي الطبيعية في المملكة، وذلك من أجل المحافظة عليها وتميئتها وإدارتها إدارة مستدامة".

وقد قامت وزارة الزراعة بإعداد وثيقة هذه الإستراتيجية تلبية لتلك التوجيهات السامية، وذلك من خلال اعتماد منهج "المشاركة" حيث تم الأخذ في الاعتبار آراء وأفكار كل الجهات ذات العلاقة من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومربين، كما ساهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتقديم الدعم الفني لإعداد الإستراتيجية حيث تم الاستعانة بخبراء المنظمة وبعض الخبراء الدوليين في عدة مراحل للمشاركة في الإعداد.

وبناء على المعلومات المتوفرة عن مراعي المملكة والتحديات التي تواجهها والتي حددت بمنهجية تشاركية مع جميع المعنيين عن طريق تنظيم عدد من ورش العمل على المستوى المركزي وعلى مستوى بعض المناطق، وبناء على تحليل جوانب القوة والجهود المبذولة والفرص المتاحة للتطوير مع الأخذ في الاعتبار جوانب القصور والتهديدات التي تواجه التنمية وتطوير هذه الموارد تم تحديد الاطار الاستراتيجي للادارة المستدامة للمراعي والذي يشمل الرؤية والرسالة والأهداف والمحاور الرئيسية للاستراتيجية والبرامج والمشاريع التنفيذية.

ولقد تم التأكيد على أن الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالمملكة العربية السعودية ستعتمد في تنفيذها على إطاراً متكامل لإدارة وتنمية الموارد الرعوية، وان تأخذ في الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية. كما روعي في إعداد هذه الإستراتيجية جوانب التكامل والشمول التنموي مع توافر المرونة المناسبة للتنفيذ لضمان التكيف مع المستجدات التي تطرأ شريطة عدم إنحرافها عن هدفها الرئيسي. وقد تم تحديد رؤية وأهداف إستراتيجية المراعي وأخذت في الاعتبار الرؤى والأهداف لمسودة إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ والتي إعتمدت بدورها على الرؤى والأهداف المتبناة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمملكة، كما أخذت إستراتيجية المراعي في الاعتبار كافة الإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

وقد حددت هذه الإستراتيجية رؤيتها للمراعي بأنها: "مراعي ذات نظم بيئية متنوعة ومستدامة وتساهم وبشكل ملموس في تحقيق الأمن الغذائي ومنافع اقتصادية واجتماعية وبيئية وترفيهية".

كما حددت إستراتيجية المراعي رسالتها بأنها: "إدارة وتنمية مستدامة للمراعي والتي ستسهم في التحسين الكمي والنوعي للغطاء النباتي الرعوي، وأيضاً في توفير ظروف معيشية أفضل للمجتمعات التي تعتمد جزئياً أو كلياً على الموارد الرعوية، والمحافظة على الموارد المائية والتنوع الإحيائي ومكافحة التصحر وتحسين نوعية الحياة".

وسيتم تنفيذ الرؤية والرسالة من خلال أربعة أهداف إستراتيجية وهي:

- ١- الهدف الاول : وقف تدهور المراعي والتصحر،
- ٢- الهدف الثاني : الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي
- ٣- الهدف الثالث : التطوير المؤسسي والتنمية البشرية وتطوير الأبحاث،
- ٤- الهدف الرابع : تحسين نوعية حياة المجتمعات التي تعتمد في معيشتها على المراعي الطبيعية.

وتم التأكد من ضرورة تحديد البرامج والمشروعات التنفيذية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بناء على المرتكزات والتوجهات التالية:

١. البدء الفوري بوقف العوامل التي أدت أو تؤدي إلى الأستغلال الجائر للموارد الرعوية وإلى تدهورها وتصحرها والمحافظة على ما تبقى من الغطاء النباتي والتربة ومنع وصولهما إلى درجة اللاعودة مع العمل على تحسينها أو إعادة تأهيلها لرفع الانتاجية وعكس الآثار السلبية وضمان الإدارة السدامة للموارد الطبيعية لفائدة الأجيال الحالية القادمة. وتشمل آليات تحقيق وقف التدهور خمسة إتجاهات متلازمة ومتزامنة معا:

- (١) زيادة الوعي البيئي والرعوي للمجتمع خاصة المستفيدين كليا أو جزئيا من الموارد الرعوية
- (٢) تخفيف الضغط على المراعي وخفض الحمولة الرعوية واستقرار المربين وتكثيف الإنتاج الحيواني خارج المراعي في اللحضائر،
- (٣) وقف الاحتطاب وتوفير البدائل عن طريق الاستيراد وإنتاج الحطب على المدى المتوسط والبعيد.
- (٤) توفير البدائل للمواطنين المتأثرين يمثل إيجاد مصادر رزق أخرى بديلة للعاملين في مهنتي التحطيب والتفحيم وتوفير الأعلاف للمتأثرين من تنظيم الرعي وغير ذلك مع توفير التوعية اللازمة والاجراءات المحفزة.
- (٥) توفير الإعتمادات المالية والإطار التنظيمي المتكامل والكوادر اللازمة لتطبيق كل آلية مقترحة.
- (٦) الإستفادة من المعارف والقدرات البشرية للمجتمعات الرعوية وتميبتها.
- (٧) الحرص على التطبيق الدقيق والعادل والصارم للقرارات و التشريعات واللوائح المنظمة.

٢. توفير وبناء القدرات البشرية والكوادر اللازمة القادرة علي تحمل مسئولية التخطيط والتنفيذ والتطوير والرصد والتقييم للموارد الطبيعية والمجتمعات الرعوية والبدء في ذلك بشكل فوري، خاصة وأن العدد المتاح من الكوادر المتخصصة في مجال إدارة وتطوير الموارد الطبيعية وخاصة المراعي بوزارة الزراعة ومراكز البحوث ذات الصلة بل وبكافة مؤسسات ومعاهد المملكة لا يتناسب إطلاقاً مع جسامته وأهمية تنمية والإدارة المستدامة لتلك الموارد والمحافظة عليها، ومع توجهات المملكة التنموية والبيئية والاجتماعية والتزاماتها بالإتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التصحر والحفاظ علي البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية. وهذا يتطلب توفير الكوادر والفنيين بالأعداد الكافية والكفاءة العالية وتوفير الوظائف الضرورية والتدريب المستمر لهم.

٣. سرعة إستكمال حصر وتقييم المراعي والموارد الرعوية للوقوف علي كافة جوانب الوضع الراهن كأساس للتقييم والتخطيط المستقبلي والمتابعة ومن ذلك تحديد الأنثاجية والحمولة الرعوية، مع ضرورة الإستفادة القصوي من التقنيات الحديثة في هذا المجال.

٤. إعادة التأهيل للمراعي المتدهورة مع الإهتمام الفوري بتدعيم مراكز البحوث ومحطات أكتار البذور الرعوية لتوفير البذور المحسنة والشتلات وتطوير عمليات الإكتار والتنقية والتوزيع مع الإهتمام بالتقنيات اللازمة لإعادة زراعة المراعي المتدهورة وحصاد مياه الأمطار والحماية

٥. تأمين الحراسة اللازمة لحماية المراعي وتطبيق نظام المراعي ولوائحها

٦. إعطاء الأهمية القصوي للتواصل مع المربين والرعاة من خلال تنفيذ برنامج إرشادي رعوي.

٧. تبني نظام متكامل للإدارة المستدامة للموارد الرعوية والرعي يؤسس على نظم الإراحة والتنظيم للرعي ويتم تحديده وتنفيذه بشراكة فعلية وجادة مع المجتمعات الرعوية بالمناطق والمحافظات والمراكز مع ضروره تقديم الحوافز لمشاركة أهالي تلك المناطق في التنفيذ.

٨. التأكيد على ضرورة المشاركة الفاعلة للمجتمعات الرعوية في كافة المراحل والأصعدة المرتبطة بوقف التدهور وإعادة التأهيل والتطوير كتدعيم إنشاء التعاونيات/الجمعيات/ الروابط الرعوية مع تبني سياسات وإجراءات تحفيزية لإنشاءها وزيادة الوعي تجاه فوائدها كقناة لوصول الخدمات اللازمة للتطوير والتنمية المجتمعية.

٩. ضرورة التنسيق بين وزارة الزراعة وكافة الجهات ذات الصلة على كافة المستويات مع الإهتمام بالتنسيق على مستوى المناطق والمحافظات والمراكز وتفعيل نظام المراعي والغابات ولائحته التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بدور لجان شئون المراعي.

١٠. إعطاء أهمية خاصة للتنمية المتكاملة والمستدامة للمجتمعات الرعوية وتحسين نوعية الحياة مع توفير الخدمات الأساسية والاجتماعية لصغار المربين والإهتمام بتطوير الصناعات التكميلية ودعم النواتج الثانوية المرتبطة بالنشاط الحيواني الرعوي من أصواف وجلود وغيره.

١١. أهمية تنفيذ مقترحات لتنظيم وتطوير قطاع الإنتاج الحيواني بصفة عامة والقطاع الحيواني الرعوي التقليدي بصفة خاصة.

١٢. أهمية ربط سياسة دعم الاعلاف خاصة الشعير بعملية تنظيم الرعي في المراعي بهدف اراحة المراعي وتقليل الحمولة الرعوية حتى يستعيد الغطاء النباتي الرعوي نموه ويكون قادر على نثر البذور من عام لآخر. ايضا امكانية ربط تقديم الخدمات الرعوية الضرورية في المواقع الرعوية مثل (موارد مياه، مخازن أعلاف، ادوية ولقاحات، وحدات وخدمات بيطرية، وغيرها) للقطعان الرعوية الصغيرة التي تلتزم بعملية اراحة المراعي و تنظيم الرعي في المناطق الرعوية.

١٣. أهمية منع القطعان التجارية أو المرباة في النظم المكثفة من الرعي بالمراعي الطبيعية بصفة قطعية وربط ذلك بالاستفادة من الأعلاف المدعمة.

١٤. تقنين استخدام الرعاة.

١٥. إعادة النظر في التشريعات وتشديد العقوبات على المخالفين.

١٦. توعية الشركاء المسؤولين بما فيهم مجالس المناطق والمحافظات والمراكز والامن والمرور وجهاز القضاء والبلديات وغيرهم.

وبناء على هذه التوجهات تم تحديد تسعة برامج رئيسية وأربعة عشرة مشروعاً والتي ستنفذ خلال فترة الاستراتيجية (٢٠ عام) حتى ١٤٥٥هـ. ويتطلب تنفيذ هذه المشروعات اعتمادات مالية تقدر بحوالي 8,980 مليون ريال أي بواقع ٤٤٩ مليون ريال سنويا لجميع المشروعات.

كما تم تحديد السياسات التكميلية وسبل التنسيق اللازمة لتكامل التنفيذ وتحقيق أهداف الإستراتيجية وتشمل:

- سياسات تطوير الإنتاج الحيواني الرعوي
- سياسات خدمات التمويل الرعوي
- سياسات تطوير جهاز الإرشاد الرعوي
- تطوير التعليم والإعلام الرعوي
- دعم المنتجات الرعوية الثانوية

ويتطلب نجاح تنفيذ الإستراتيجية تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الموارد الطبيعية بوزارة الزراعة وتدعيم القدرات البشرية في المركز الرئيسي بالوزارة بالرياض والإدارات والفروع بالمناطق والمحافظات والمراكز ومراكز الأبحاث، ونجاح تنفيذ الاستراتيجية مرهون بالتنسيق الكامل ما بين وزارة الزراعة والوزارات والهيئات الحكومية المختلفة الأخرى ذات العلاقة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة المستفيد من المستفيدين جزئياً أو كلياً من الموارد الرعوية .

وفي ضوء تنفيذ مكونات الإستراتيجية كحزمة متكاملة والحقائق والفرص السابقة، فإنه يمكن تحقيق الأهداف سالفة الذكر وأيضاً تعويض النقص الناتج عن قرار وقف زراعة الأعلاف الخضراء، حيث أن حجم المياه الضروري لزراعة هكتار من البرسيم يكفي لزراعة نحو ٤٨ هكتار من النباتات الرعوية المحسنة والتي يفوق إنتاجها من المادة العلفية المهضومة إنتاج الهكتار من البرسيم بحوالي ٥٦% بالإضافة إلى الآثار الايجابية على الانتاج الحيواني والسياحة البيئية ومكافحة التصحر والحفاظ على الموارد المائية والتنوع الحيوي وجودة المياه ورفع المستوى المعيشي للمربين ورفاهية عموم المواطنين

المقدمة

تعرف أراضي المراعي حسب نص المادة الأولى من نظام المراعي والغابات بالمملكة على أنها "جميع الأراضي العامة المملوكة للدولة غير المستغلة في الزراعة والسكن والمنافع العامة، وتتمو فيها نباتات برية. ويدخل ضمنها أراضي المراعي التي أزيلت نباتاتها الرعوية بسبب الحراثة أو التحطيب أو الرعي الجائر". وبناء على هذا التعريف تبلغ مساحة أراضي المراعي حوالي ١٧١ مليون هكتار (٨٥% من المساحة الإجمالية للمملكة). وتتميز الموارد الرعوية بالمملكة بوجود العديد من النظم البيئية والعشائر النباتية ذات القدرات الإنتاجية الجيدة التي تستطيع في حالة إدارتها بشكل سليم ومستدام أن توفر مصدراً جيداً للأعلاف التي تغطي جزءاً هاماً من احتياجات الثروة الحيوانية المستأنسة والبرية.

ويوفر الغطاء النباتي الرعوي موائماً للحياة البرية والتنوع الحيوي وأماكن مناسبة للتنزه ومصدراً للنباتات الطبية والعطرية وللحفاظ على النقي والمحافظة على موارد المياه وغيرها. كما أن للرعي أهمية تاريخية واجتماعية وسياسية كبيرة بالمملكة، إذ أنه حتى بداية القرن الماضي كانت تربية الحيوانات على المراعي تعتبر أحد المصادر الرئيسية لتوفير الاحتياجات المعيشية للسكان حيث كانت تؤمن معظم الاحتياجات الغذائية للثروة الحيوانية الوطنية بأكملها، والأعداد الكبيرة القادمة من الدول المجاورة.

وقد فرضت الظروف البيئية للمملكة في الماضي بأن تكون مهنة الرعي وتربية الحيوانات والزراعة هي المهن الرئيسية منذ آلاف السنين وكوسيلة للحياة في معظم مناطقها. وكان الرعي الترحالي أو شبه الترحالي هو السمة الشائعة على هذا النشاط للاستفادة من الموارد الطبيعية القليلة المتاحة لهم وخاصة المراعي والمياه. وعبر القرون تأقلمت الرعاة على هذا النمط من الحياة حيث لعبت الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية دورها (إيجاباً أو سلباً) في حفظ التوازن بين أعداد حيوانات الرعي ومصادر الغذاء والماء المتاحة لهم. ولقد كانت أنظمة الرعي في الماضي ملائمة لبيئة المراعي، عندما كانت أعداد السكان قليلة نسبياً كما كانت المنطقة تشهد هجرات موسمية للبدو الرحل مع قطعانهم في البادية ويمارس الرعاة تحركاتهم بحيواناتهم وفق مسارات محددة وبرنامج زمني يتلاءم مع فصول السنة، وتتأثر تحركاتهم غالباً بتواجد الكلاً والمياه وتفايداً لبعض الظروف البيئية كدرجة الحرارة العالية أو المنخفضة، الرياح الموسمية، الأمطار، الخ، مع وجود نظام الحمى الذي كان له دور في تنظيم الاستغلال الأمثل للموارد الرعوية والمحافظة عليها.

لقد حظي القطاع الزراعي خلال العقود الثلاثة الماضية بأهمية خاصة، وصدرت العديد من القرارات لدعم شراء مداخلات الإنتاج الزراعي المختلفة من الآلات الزراعية وصهاريج نقل المياه والأعلاف والبذور والأسمدة وغيرها. كما تم وضع برنامج لإعانة البدو على تربية حيوانات الرعي ورعايتها والتغلب على آثار الجفاف في بعض المناطق. وزاد الاهتمام بحفر الآبار وشق الطرق وتوزيع الأراضي، وكان لكل من هذه العوامل تأثيرها

الإيجابي في النهضة الزراعية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية ولكن كان لهذه المعطيات أيضاً تأثيرات سلبية على الموارد الطبيعية المتجددة، خاصة على الغطاء النباتي الطبيعي حيث أدت تلك المعطيات إلى تغييرات حادة في المجتمع الرعوي وأساليب الرعي وتربية الحيوانات.

ولذلك فقد تعرضت المراعي خلال العقود الأربعة الماضية إلى الإستغلال الجائر للموارد الرعوية بسبب الرعي المشاع وزيادة أعداد الحيوانات إذ أنها تضاعفت خلال الفترة ١٩٦١-٢٠٠٧م بما يقارب ٤.٥ مرات بالنسبة للأغنام و ٣.٧ مرات بالنسبة للماعز و ٣.٥ مرات للإبل. وقد ساهمت النشاطات الأخرى مثل الصيد والاحتطاب والتنزه العشوائي والتوسع الزراعي والصناعي والحضري والترفيهي وضع ضغوط إضافية علي المراعي الطبيعية مما أسهم أيضاً في تدهورها .

وتسعى المملكة إلى ان تتوافق التوجهات الإستراتيجية للدولة في مجالات التنمية الإقتصادية، والإجتماعية، والبيئية مع التزاماتها تجاه المجتمع الدولي من خلال الإتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها وخاصة إتفاقيات مكافحة التصحر، والمحافظة على التنوع الحيوي والتغير المناخ وذلك من خلال الأخذ في الاعتبار جوانب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومنها المراعي لصيانتها وتنميتها لما لها من دور في تحقيق التزاماتها الدولية وللمحافظة على تلك الموارد لتستفيد منها الأجيال القادمة.

وقد سعت الدولة لوقف تدهور الأراضي الرعوية وإعادة تأهيل ما تدهور منها وتنميتها وإدارتها إدارة مستدامة، حيث بذلت وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية الأخرى جهوداً متفرقة وقدمت العديد من خدمات الرعاية البيطرية، كما قامت بحصر الموارد الرعوية، وإصدار نظام المراعي والغابات ولوائحه وتحديثه في العام ١٤٢٥هـ، وتحديد وحماية العديد من المواقع الرعوية والغابية المتدهورة، بواسطة التسييج والتبوير. كما قامت بتنفيذ العديد من مشاريع حصاد مياه الأمطار وإستزراع أراضي المراعي المتدهورة وأنشأت محطات إكثار البذور للنباتات الرعوية المحلية ومركز أبحاث الإبل والمراعي بمنطقة الجوف وغيرها من الجهود.

وتضطلع وزارة الزراعة بمسؤولية إدارة المراعي بالدرجة الأولى، كما تقوم وزارة الداخلية ومجالس المناطق وأجهزة الأمن بدعم جهود وزارة الزراعة في المحافظة على المراعي من التعدي في مختلف المناطق. وتشارك جهات أخرى أيضاً بتقديم المساندة في تطوير المراعي بصورة مباشرة وغير مباشرة حيث سبق وأن تم إنشاء لجان تختص بشؤون المراعي ضمن مجالس المناطق وذلك لإشراك المجتمعات المحلية (رعاة ومرابي القطعان، وأعيان المنطقة، والمسؤولين فيها) في تنمية الموارد الرعوية والمحافظة عليها. و في أغلب الأحيان تقوم وزارة المياه والكهرباء بتوفير المياه لصغار المربين مجاناً، كما تم إصدار دليل الجمعيات التعاونية الزراعية في المملكة العربية السعودية، ويقوم صندوق التنمية الزراعي بدعم مشروعات التسويق وإقراض الجمعيات

التعاونية وتمويلها، وتم أيضا تشكيل لجنة وزارية للتموين من عدة وزارات في عام ١٣٩٣هـ لتوفير الأعلاف بأسعار مناسبة للمربين وتقوم الهيئة السعودية للحياة الفطرية بجهود لحماية الحياة الفطرية منها إصدار التشريعات وأنشاء المحميات الخاصة بها وتنعكس هذه الجهود إيجابياً على الموارد الرعوية كما تعمل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة على المحافظة على البيئة من خلال دورها الرقابي والتوعوي والتنسيقي في هذا المجال.

ونظرا للحاجة لزيادة وتكامل كل تلك الجهود وتدعيمها لتنمية وتطوير الموارد الرعوية وتحسين الأحوال المعيشية للمربين وحفاظاً على البيئة أصدر المقام السامي الكريم توجيهاته بإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي وذلك بموجب الأمر السامي الكريم رقم ٣٢٨/م ب وتاريخ ١٧/٤/١٤٣٠هـ والذي ينص على " قيام وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي الطبيعية في المملكة، وذلك من أجل المحافظة عليها وتنميتها وإدارتها إدارة مستدامة".

وقد قامت وزارة الزراعة بإعداد هذه الإستراتيجية تلبية لتلك التوجهات السامية، وتم تكوين لجنة وطنية لإعداد الإستراتيجية بمشاركة معظم الجهات ذات العلاقة. وقد تبني فريق إعداد الإستراتيجية منهج "المشاركة" حيث تم الأخذ في الاعتبار آراء وأفكار كل الجهات ذات العلاقة. ثم إنبثق عن اللجنة الوطنية فريق عمل مصغر مكون من خبراء وفنيين من وزارة الزراعة خاصة بقطاعات الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والإرشاد والهيئة السعودية لحماية الحياة الفطرية وجامعة الملك سعود. وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتقديم الدعم الفني لإعداد الإستراتيجية ممثلا في الخبرة الدولية المشاركة في الإعداد.

وتشمل وثيقة الاستراتيجية بالإضافة إلى الملخص التنفيذي والمقدمة ثمانية فصول، الفصل الأول يستعرض تحليل نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه تطوير الموارد الرعوية والرعي، ويهتم الفصل الثاني الإطار الاستراتيجي لتنمية الموارد الرعوية، بينما يهتم الفصل الثالث بعرض المحاور والبرامج والسياسات والإجراءات التنفيذية المقترحة لتحقيق أهداف الإستراتيجية، كما يتم عرض خطة العمل الوطنية والمشروعات المقترحة في الفصل الرابع، وآليات التنفيذ والمتابعة في الفصل الخامس، وتم تخصيص الفصل السادس لتحليل المخاطر التي قد تواجه تنفيذ الإستراتيجية المقترحة. ويتضمن التقرير على ملاحق خاصة بالوضع الراهني وبعض الإحصائيات.

الفصل الأول

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات

لقد تم تحليل الوضع الراهن للمراعي بشكل تفصيلي (ملحق رقم ١)، كما تم إنجاز التحليل الرباعي لنقاط "القوة والضعف والفرص والتهديدات" التي تواجه التنمية المستدامة للمراعي. وقد أتضح من هذه التحليلات وجود العديد من نقاط القوة والفرص لتحقيق تنمية رعوية وإدارة مستدامة لها تساهم في تعزيز الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة، كما يوجد عدة نقاط ضعف وتهديدات إذا لم يتم تبني وتنفيذ استراتيجية للمراعي بالمملكة لوقف التدهور وتحقيق الإدارة والتنمية المستدامة لهذه الموارد الطبيعية فإن انعكاساتها الاجتماعية والإقتصادية والبيئية ستكون كبيرة.

١ - نقاط القوة

١. تنوع مناخ المملكة أدى الي تنوع الغطاء النباتي والموارد الرعوية.
٢. التزام القيادة السياسية بتطوير القطاع الزراعي بما فيه المراعي والثروة الحيوانية المعتمدة على المراعي جزئياً أو كلياً.
٣. التزام القيادة بتحقيق أهداف الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة المتمثلة في التخفيض من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل والقضاء على الجوع.
٤. توافر اقتصاد مزدهر ومتنوع يوفر إمكانيات العمل والتنمية.
٥. تعتبر الثروة الحيوانية الرعوية مصدر دخلهم لشريحة مهمة من المواطنين بالمملكة لذا وجب تطوير وصيانة المراعي وادارتها بطريقة مستدامة.
٦. توافر مساحات واسعة صالحة للرعي في كافة مناطق المملكة، يمكن تنميتها واستغلالها.
٧. زيادة الطلب على اللحوم الحمراء، خاصة المحلية يبقي على أسعار مجزية للثروة الحيوانية مما يؤثر إيجاباً على دخل مربيي القطعان الرعوية.
٨. أنشأت وزارة الزراعة أربعة محطات لإكثار بذور النباتات الرعوية المحلية والواعدة تقدر طاقتها الإنتاجية بحوالي ٣٠ طن سنوياً. ويمكن مضاعفة الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات إذا توافرت الإمكانيات المادية والفنية.
٩. إقبال كبير على التنزه والتخييم في المواقع الرعوية وهو ما يمثل حافزاً للمحافظة عليها وتنميتها.
١٠. وجود بنية تحتية جيدة.
١١. الإنتاج الحيواني بالبادية مصدر دخل أساسي للمربين وغير مباشر لكثير من المواطنين في المملكة (تسويق، علف) وتمسك الكثير من المربين بالمراعي والإنتاج الحيواني رغم الظروف الصعبة.

١٢. سوق محلي واسع تستوعب المزيد من اللحوم الحمراء المنتجة محلياً خاصة في المناسبات ومنها موسم الحج .

٢- نقاط الضعف

١. اتساع مساحة أراضي المراعي حوالي ١٧١ مليون هكتار مما يجعل حجم العمل كبير جداً ويتطلب إمكانات مؤسسية وبشرية ومادية تمكن الجهات ذات العلاقة من تحقيق إدارة وتنمية مستدامة للموارد الرعوية.
٢. الرعي المشاع الذي يتمثل في حركة القطعان من مكان إلى آخر ورعيها في أي منطقة دون قيد أو شرط إضافة إلى دخول أعداد كبيرة من القطعان الرعوية من الدول المجاورة.
٣. عدم وجود إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمحافظة على المراعي الطبيعية وتنميتها في المملكة.
٤. لا يزال بعض المربين يعتبرون أن حجم القطيع أو الثروة الحيوانية التي يملكها مقياس للثروة مما يزيد الحمولة الرعوية واختلال التوازن البيئي في المراعي.
٥. عدم وجود تطبيق فعال للأنظمة واللوائح من أجل منع الممارسات الخاطئة وردع المخالفين وخاصة فيما يتعلق بالتحطيب والرعي الجائر والتنزه.
٦. عدم توفر قاعدة بيانات وخرائط دقيقة تخص القطاع الرعوي. وعدم مناسبة المستوي الإداري والموارد البشرية لإدارة الموارد الطبيعية ولشعبة المراعي بوزارة الزراعة مع المهام المنوطة بهما.
٧. انخفاض الوعي البيئي لدى المجتمعات المحلية بسبب عدم وجود برنامج متكامل للتوعية بأهمية المراعي من جميع جوانبها البيئية، والإقتصادية والإجتماعية. مما أدى إلى تدهور واضح وتدني في إنتاجية المراعي في المملكة بسبب سوء الاستغلال.
٨. فترات الجفاف التي تحدث بين فترة وأخرى، ساعدت في تدهور وتصحر العديد من المواقع الرعوية في مختلف مناطق المملكة.
٩. إن المربين الذين يعتمدون على المراعي الطبيعية (بادية أو صغار مربين) يتسمون بمعدل عمر كبير (٣٨%) يفوق الخمسة وخمسين سنة) وانخفاض في مستوى التعليم والوعي بالأمور المتعلقة بتقنيات تنمية المراعي كما أن معدل الدخل ضعيف (٣٠٠٠ ريال في الشهر) لعائلات كبيرة العدد (تفوق ٦ أفراد للأسرة) وعزوف أبنائهم عن تربية الثروة الحيوانية ... لذلك فإن نسبة كبيرة من البادية أنتقلت إلى المدن أو التجمعات الحضرية طلباً للتعليم أو العمل أو هروباً من الحياة الصعبة بالبادية،
١٠. الأغلبية العظمى من المربين يعتمدون على عمالة من الخارج ليس لديهم أي دراية ببيئة المملكة وتربية الحيوانات ولا إدارتها مما كان له بالغ الأثر في تدهور المراعي وإنتاجية الحيوانات.
١١. عدم تمكن صغار من الاستقرار في هذه المهنة ومنافسة كبار المربين ومشاريع التربية المكيفة.
١٢. ضعف المخصصات المالية الخاصة بحماية المراعي وصيانتها وتنميتها.
١٣. انخفاض كفاءة الإنتاج الحيواني الرعوي لعدم اتباع نظم رعي ونظم تربية وإنتاج مناسبة.

١٤. اتباع الدولة سياسة دعم الأعلاف بصفة عامة والشعير بصفة خاصة وذلك للمحافظة على الثروة الحيوانية بدون ربطه بتنظيم الرعي، مما أدى إلى أزيد اعداد الحيوانات والى تدهور ملحوظ في الموارد الرعوية.
١٥. لا يوجد حصر وتصنيف دقيق وشامل لأصحاب الثروة الحيوانية الرعوية، وأعداد تلك الحيوانات وأنواعها، ومسارات الرعي التقليدية التي كانت تسلكها القطعان، ومواسم الرعي في المناطق الرعوية إن وجدت.
١٦. أن المساحات الرعوية التي تم تسييجها و/أو تحسينها تعتبر صغيرة جدا بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للمراعي اي ان عملية التحسين بطيئة جدا.
١٧. عدم إشراك المجتمعات الرعوية في حماية مساحات كبيرة من أراضي المراعي والمساهمة مع الدولة في صيانتها وتأهيلها وإدارتها بطريقة مستدامة.
١٨. قلة الاستفادة من المنتجات الثانوية للقطاع الرعوي التقليدي مثل منتجات الصوف.
١٩. وجود نقص شديد في الكادر الفني المتخصص في إدارة وتنمية وتطوير والمحافظة على المراعي سواء على مستوى الوزارة او المناطق والمديريات الزراعية بالمملكة.
٢٠. عدم وجود خطة واضحة المعالم والرؤى لإنتاج البذور الرعوية مبنية على أساس المساحات الرعوية التي يمكن تأهيلها سنوياً وماهي البذور المناسبة لهذه المساحات.
٢١. ضعف التنسيق ما بين الوزارة وبين الوزارات والهيئات ذات الصلة .
٢٢. ضعف تأثير التصنيع الزراعي للمنتجات الحيوانية التقليدية وعدم قدرتها على زيادة القيمة المضافة للإنتاج الحيواني التقليدي بدرجة كافية.

٣ - الفرص المتاحة

١. قرارات المملكة بتقديم دعم كبير لاستيراد الأعلاف ووقف زراعة المحاصيل العلفية، وهو ما يمكن الاستفادة منه لربط الاستفادة من العلف المدعوم بتربية القطعان داخل المزارع وتخفيف الضغط على المراعي الطبيعية. وتشجيع الاستثمار في زراعة الاعلاف الخضراء بالخارج وفقا لمبادرة الملك عبدالله للاستثمار الخارجي.
٢. الإستقرار النسبي في الأسعار للمنتجات الحيوانية والألبان في الأسواق العالمية مقارنة بأسعار الحبوب ومجموعات غذائية أخرى والتي إرتفعت وتذبذب أسعارها بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية مما يمنح إمكانية تلبية جزء من إحتياجات الأستهلاك المحلي من المنتجات الحيوانية عن طريق الإستيراد من الأسواق العالمية.
٣. اكتساب خبرات ومهارات جديدة في القرى والهجر يدفع الى الاستقرار والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية.

٤. دعم سياسي متواصل للزراعة والإنتاج الحيواني بما فيه الإنتاج الرعوي من خلال برامج تنمية مستدامة مضمنة في الخطة الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة.
٥. الاهتمام بالانتاج الحيواني الرعوي في الاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي الحالية علامة قوية على الأتجاه المستقبلي لدعم الإنتاج الحيواني بالمراعي.
٦. وجود نواة من الحياة التعاونية او التشاركية يمكن تفعيلها وتطويرها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية في المجال الحيواني الرعوي لوجود تشريعات ملائمة للوضع الراهن والمستقبلي لتربية القطعان الرعوية بالمملكة.
٧. التحسن المستمر في المستوى المعيشي للسكان الريفيين التقليديين يدفع الى تحسين نظم انتاج ورعاية القطعان الرعوية.
٨. تلعب المراعي دورا إيجابيا في تخزين الكربون ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع الحيوي.
٩. تبني برنامج لتطوير الخدمات البيطرية والإرشاد البيطري لحماية قطعان المربي التقليدي من الأمراض المختلفة ورفع كفاءتها الإنتاجية كما هو وارد في مسودة إستراتيجية الإبل والمعز.
١٠. وجود مركز أبحاث الإبل والمراعي يمكن الاستفادة منه في تطوير تقنيات التحسين والتنمية المستدامة للمراعي والثروة الحيوانية.
١١. تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر للمحافظة علي الموارد الطبيعية المتجددة وللاستعداد لحالات الجفاف والتغيرات المناخية المتوقعة والتخفيف من أثارها الضارة على القطعان التقليدية.
١٢. تطوير برامج مشاريع التربية المتعثرة للأغنام لتحقيق الهدف المنشود منها وهو سد احتياجات المملكة من اللحوم.
١٣. وضع سياسة تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين لتعديل نمط التربية والإنتاج بالقطاع الرعوي.
١٤. دعم نشر الوحدات البيطرية في المناطق الرعوية والريفية وتقديم خدماتها المجانية للمربين بسهولة ويسر.
١٥. تطوير نظم المعلومات التسويقية وأنشاء أسواق مطورة للحيوانات التقليدية بكافة مناطق المملكة
١٦. إن كمية المياه المستخدمة في ري هكتار واحد من البرسيم تكفي لاستزراع حوالي ٤٨ هكتار من المراعي البرية المحسنة، وهذه المساحة تنتج كمية من العناصر الغذائية المهضومة تفوق انتاج البرسيم بنسبة حوالي ٥٦% وهذا سيساهم بشكل كبير في توفير مياه الري والمحافظة على البيئة ووقف التصحر.

٤ التهديدات

١. السماح بدخول القطعان الرعوية من الدول المجاورة سيزيد من الضغوط على مراعي المملكة.
٢. استمرار المملكة في دعم الشعير والذرة وفول الصويا يؤدي الى تضاعف اعداد الاغنام والمعز والابل من فترة الى اخري ويسهل امتلاك القطعان الرعوية وزيادة الثروة الحيوانية في كافة ارجاء المملكة مما يزيد من الضغوط على المراعي الطبيعية وتدهورها .

٣. غياب الرؤية المتكاملة طويلة المدى للتنمية والإدارة المستدامة للموارد الرعوية بالمملكة.
٤. الحد من زراعة الاعلاف الخضراء سنويا بمعدل ٢٠% قد يدفع المربيين الى المزيد من عمليات الرعي الجائر وسينتج عن هذا تدهور للموارد الرعوية.
٥. ارتباط شريحة كبيرة من المواطنين بالمناطق البرية والتخيم بها لفترات طويلة نتج عنه آثار سلبية على الغطاء النباتي والبيئي
٦. ترشيد الانفاق الحكومي المستقبلي في حالة انخفاض الإيرادات من مبيعات النفط قد يؤدي الى تقليص التدخل الحكومي في الانفاق على إدارة وتنمية والمحافظة على المراعي الطبيعية.
٧. قلة الامطار وتذبذبها من عام لآخر وارتفاع درجات الحرارة في معظم المناطق الرعوية سيؤدي الي التدهور المستمر للمراعي ومواصلة التدهور البيئي.
٨. استمرار الاعتماد على العمالة الوافدة في النشاطات التي تعتمد على المراعي الطبيعية (الرعي، التحطيب، وحراسة المحميات... الخ) له آثار سلبية على الموارد الطبيعية.
٩. عدم ملاءمة أو غياب التطبيق الجيد للتشريعات التي تحد من تدهور المراعي من ناحية وتساعد على تنمية وتطوير المناطق الرعوية من ناحية اخرى.
١٠. أن استمرار استخدام الحطب والفحم كمصدر للطاقة سيؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي الشجري والشجري مما ينتج عنه تدهور للمراعي كمي ونوعي وظهور تقلبات مناخية ومنها ارتفاع درجة الحرارة وظهور العواصف الترابية والفيضانات بشكل كبير ومستمر.
١١. في حالة عدم وجود استراتيجية وخطة وطنية للمراعي قابلة للتنفيذ سيكون للتهديدات السابقة تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية كبيرة

الفصل الثاني

الإطار الإستراتيجي لتنمية الموارد الرعوية

تشكل هذه الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالمملكة العربية السعودية منهجا متكاملًا لإدارة وتنمية الموارد الرعوية، كما تأخذ في الاعتبار الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية. وقد روعي في إعداد هذه الإستراتيجية جوانب التكامل والشمول التتموي مع توافر المرونة المناسبة للتنفيذ لضمان التكيف مع المستجدات التي تطرأ شريطة عدم إنحرافها عن هدفها الرئيسي. كما إعتد في إعداد استراتيجية المراعي على منهجي "المشاركة" و "التقييم على أساس النتائج" حيث ترتبط رؤية التطوير ورسالته بأهداف إستراتيجية محددة يتم تحقيقها من خلال محاور وبرامج ومشاريع وسياسات وتعديلات مؤسسية في إطار خطة محددة الزمن والتكاليف ويمكن متابعة نتائجها من خلال نظام متكامل للتقييم والمتابعة يمثل جزءاً أساسياً من إطار الإستراتيجية.

١- منهجية إعداد وثيقة الاستراتيجية

بدأ العمل في إعداد هذه الإستراتيجية تنفيذاً لتوجيهات المقام السامي الكريم رقم ٣٢٨٠/م ب وتاريخ ١٧/٠٤/١٤٣٠ هـ لإعداد إستراتيجية وخطة عمل وطنية للمراعي من أجل تميمتها وإدارتها إدارة مستديمة.

وقد كانت الخطوة الأولى تشكيل لجنة وطنية لإعداد الإستراتيجية بمشاركة كل الجهات ذات العلاقة وتم إعتد المنهجية التي تم إتباعها لإعداد الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية، والتي اعتمدت أسلوب "المشاركة" حيث تم الأخذ في الإعتبار آراء وأفكار كل الجهات ذات العلاقة. ثم إنبثق عن اللجنة الوطنية فريق عمل مصغر مكون من خبراء وفنيين من وزارة الزراعة خاصة بقطاعات الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية والإرشاد ومن الهيئة السعودية للحياة الفطرية وجامعة الملك سعود. وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتقديم الدعم الفني لإعداد الاستراتيجية.

وبناء على المعلومات المتوفرة عن المراعي في المملكة والتحديات التي تواجهها والتي شخصت بمنهجية تشاركية مع جميع المعنيين من مربين ومؤسسات حكومية وقطاع خاص وهيئات بحثية في إطار ورشات عمل نظمت على المستوى المركزي وعلى مستوى بعض المناطق، وبناء على مخرجات الجهود التي تمتفقد حدد الإطار الاستراتيجي للإدارة المستدامة للمراعي والذي يشمل الرؤية والرسالة والأهداف والمحاور الرئيسية للاستراتيجية والبرامج والمشاريع التنفيذية.

٢- الإطار الإستراتيجي للإدارة المستدامة للمراعي

▪ الإطار الإستراتيجي

بناء على تحليل الوضع الراهن للمراعي وللإستفادة وتعظيم المكاسب من مجالات القوة والفرص المتاحة ولتقليل تأثير المحددات والتهديدات ونقاط الضعف وتحويلها فرص ممكنة فقد تم إعداد الإطار اللازم للتنمية المستدامة للمراعي لعشرين سنة قادمة (١٤٣٥-١٤٥٥هـ الموافق ٢٠١٥-٢٠٣٤م). وقد تم تحديد رؤية وأهداف إستراتيجية المراعي أخذاً في الاعتبار الرؤى والأهداف لمسودة إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ والتي إعتمدت بدورها على الرؤى والأهداف المتبناة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمملكة والموضحة في "الإستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٢٥"، كما أخذت إستراتيجية المراعي في الإعتبار كافة الإستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

وقد حددت مسودة إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة الرؤية المجتمعية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بأنها: "قطاع زراعي متطور ومؤسس على كفاءة استخدام الموارد الطبيعية واستدامتها وخاصة الموارد المائية ومساهماً في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية". كما تم تحديد رسالة القطاع الزراعي بكل فروعها في هذه المسودة على أنها: "استكمال تحديث القطاع الزراعي ليكون أكثر تطوراً وتنوعاً ونمواً ومستتيراً برفع كفاءة الاستخدام للموارد الطبيعية وخاصة الموارد المائية اعتماداً على الميزة النسبية بالمناطق المختلفة للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل وفي التنمية الريفية المستدامة موفراً لفرص العمل وزيادة الدخول وتحسين نوعية الحياة وتشجيع التوطين والاستقرار الاجتماعي". كما تم تحديد الأهداف الإستراتيجية التالية للتنمية الزراعية المستدامة بالمملكة: (١) الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الزراعية والطبيعية وخاصة المياه والحفاظ على البيئة؛ (٢) المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام بمفهومه الشامل؛ (٣) رفع كفاءة القدرات المؤسسية والبشرية اللازمة لإدارة وتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ (٤) تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وحيث أن الموارد الرعوية جزء لا يتجزأ من الموارد الطبيعية للمملكة فإن رؤية وأهداف إستراتيجية تنمية المراعي قد أخذت تلك الرؤى في الاعتبار لتؤكد على تناغمها مع هذه الأهداف الإستراتيجية القطاعية والاقتصادية والاجتماعية العامة ولتؤكد أيضاً مساهمة البرامج والسياسات المستهدفة بإستراتيجية تنمية المراعي الحالية بفعالية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لقطاع الزراعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

▪ رؤية الإستراتيجية

حددت هذه الإستراتيجية رؤيتها للمراعي بأنها: "مراعي ذات نظم بيئية متنوعة ومستدامة ومساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ومنافع إقتصادية وإجتماعية وبيئية وترفيهية ملموسة".

▪ رسالة الإستراتيجية

كما حددت إستراتيجية المراعي رسالتها بأنها: "إدارة وتنمية مستدامة للمراعي والتي ستسهم في التحسين الكمي والنوعي للغطاء النباتي الرعوي، وأيضاً في توفير ظروف معيشية أفضل للمجتمعات التي تعتمد جزئياً أو كلياً على الموارد الرعوية، وفي المحافظة على التنوع الإحيائي ومكافحة التصحر وتحسين نوعية الحياة".

▪ الاهداف الاستراتيجية

سيتم تنفيذ الرؤية والرسالة من خلال أربعة أهداف إستراتيجية وهي:

١. الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر،
٢. الهدف الثاني: الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي وتوفير بيئة مناسبة للسياحة البيئية،
٣. الهدف الثالث: التطوير المؤسسي وبناء القدرات وتطوير الأبحاث،
٤. الهدف الرابع: تحسين نوعية حياة المجتمعات التي تعتمد في معيشتها على المراعي الطبيعية.

يعتمد تحقيق كل هدف من تلك الأهداف على محاور تشمل برامج سياسات وإجراءات مؤسسية ومشاريع محددة. وبينما تقع مسؤولية تنفيذ غالبية السياسات والبرامج المقترحة في نطاق السلطة التنفيذية لوزارة الزراعة، فإن تحقيق الرؤية والأهداف الإستراتيجية العامة للقطاع سيعتمد على مساهمة العديد من الجهات ذات الصلة. والتنسيق فيما بينها وعلى العديد من السياسات والإجراءات الواجب اتخاذها خارج النطاق المؤسسي لوزارة. وفيما يلي الأسس والمرتكزات التي بني عليها المحاور والبرامج التنفيذية والمشاريع المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف:

٣- أسس ومرتكزات الإستراتيجية

اعتمدت إستراتيجية التنمية المستدامة للمراعي على الأسس والمرتكزات التالية والتي أخذت في الاعتبار بصورة كاملة عند إعداد الإستراتيجية:

١. تناسق وتناغم أهداف وبرامج إستراتيجية المراعي مع أهداف وبرامج مسودة إستراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ والتي تتناسق أهدافها وبرامجها مع الإستراتيجية طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة حتى عام ٢٠٢٥م، ومع إستراتيجية التنمية الريفية، وإستراتيجية الموارد

المائة وإستراتيجية الأعلاف، وإستراتيجية قطاعي الإبل والأغنام، والإستراتيجية العمرانية والاستراتيجيات القطاعية الأخرى.

٢. تبني مفهوم "التنمية الزراعية المستدامة" حيث تضمنت الإستراتيجية الحالية التعريفات العالمية للتنمية المستدامة، والتي تم تعريفها بواسطة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر بدون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم". كما تتبنى الإستراتيجية أيضا التعريف المتطابق الأكثر شمولاً للتنمية المستدامة لقطاع الأغذية والزراعة بواسطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على أنها "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية وتطويع التغيرات الفنية والمؤسسية لإشباع الرغبات الأدمية بصورة متواصلة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، وبحيث تكون تلك التنمية المستدامة محافظة على الموارد الأرضية والمائية والأصول الجينية للنبات والحيوان وغير مضر للبيئة ومناسبة فنيا ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا". ولقد تبنت الإستراتيجية هذين التعريفين.

٣. الأخذ في الاعتبار المستجدات المؤثرة على قطاع الزراعة والأعلاف والرعي ومن أهمها القرارات الصادرة من مجلس الوزراء سألقة الذكر مثل القرار رقم ٣٣٥ الصادر في ١٤٢٨/١١/٩ والخاص بترشيد استخدام المياه وتنظيم استخدامها في المجالات الزراعية، والقرار رقم ٦٩ في ١٤٢٩/٣/٩ الخاص بالأعلاف، والقرار رقم ٢١٧ الخاص في ١٤٢٥/٧/٢٨ الخاص بالإعانات، ومبادرة الملك عبد الله الخاصة بالاستثمار الزراعي الخارجي وتكوين مخزون إستراتيجي، وغيرها من القرارات المؤثرة على تطور الزراعة والمراعي بالمملكة.

٤. التأكيد على دور الدولة في إدارة القطاع الرعوي وتوجيه جهود تنميته بحيث تشمل جهود المحافظة والبحث والإرشاد الرعوي وتنمية وصيانة الموارد الزراعية الطبيعية بصفة عامة والرعية بصفة خاصة، وإنتاج ونشر المعلومات والإحصاءات الزراعية الخاصة بحصر المراعي، ودعم مؤسسات الرعاة من تعاونيات وروابط وجمعيات وغيرها الخاصة بصغار المنتجين والسياسات المرتبطة بتطوير الإنتاج الحيواني، والقيام بدور فعال في تنفيذ التوجيهات والسياسات الحديثة مثل الاستثمار الزراعي الخارجي لإنتاج الأعلاف الخضراء وغيرها.

٥. أيجاد كوادر وكفاءات بشرية مدربة على المستوى المركزي والمناطق قادرة على تنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج التنفيذية للإستراتيجية وتحديثها حسب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وحسب الخطط الخمسية والسنوية.

٦. تحديث الإدارة الفنية للمراعي والدفع بأكبر قدر ممكن من التطوير في مجالات البحوث التطبيقية لجعل القطاع الرعوي رائدا في استخدام التقنيات الحديثة واستدامة تطبيقها.

٧. المشاركة الفعالة والإيجابية مع الجهات والوزارات ذات الصلة بالقطاع الزراعي والغذاء، وتوفير أكبر قدر من التنسيق والتعاون على كافة المستويات التخطيطية والتنفيذية بالمركز والمناطق في إعداد وتنفيذ إستراتيجية المراعي وخاصة وزارة الداخلية.

٨. التأكد من توافق كافة الأهداف والبرامج والسياسات المقترحة مع المعاهدات والتزام المملكة تجاه المجتمع الدولي من خلال الإتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها وخاصة إتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتنوع الحيوي، والتغير المناخ.
٩. الاعتماد على التنفيذ السريع لبرامج وقف التدهور والحد من وصول المراعي بالمملكة لنقطة الإستنزاف الكامل مع التدرج في تنفيذ البرامج التنموية المقترحة.
١٠. ضرورة الإهتمام ببرامج التوعية الخاصة الموجهة نحو تعديل السلوك الإستهلاكي وتقليل الفاقد من الغذاء بصورة عامة واللحوم بصفة خاصة.
١١. اهمية ربط سياسة دعم الاعلاف خاصة الشعير للقطعان التجارية المتخصصة بمنعها عن الرعي في المراعي الطبيعية بهدف اراحة هذه المراعي وتقليل الحمولة الرعوية حتى يستعيد الغطاء النباتي حيويته ونتاجيته.
١٢. العنصر البشري من كوادرن وفنيين هو حجر الزاوية في تحقيق الرؤية المستقبلية لتطوير الموارد الرعوية من حيث: ا- توفير الكم: العدد الكافي، ب- الكيف: وجود كل التخصصات بالكفاءة المناسبة. كما إن الكفاءة المهنية للعاملين تتحقق من خلال: ا- تحديد الصلاحيات والمهام لكل وظيفة، ب- تحديد المؤهلات والخبرات المطلوبة لشاغل كل وظيفة، ج- اختيار الشخص المناسب لكل وظيفة، د- توفير التدريب المناسب للشخص المحدد.
١٣. إن منهجية تنفيذ الرؤية يتطلب التركيز على التوجه الفني في أداء الأعمال بدلاً من التوجه الإداري السائد حالياً، وإتباع منهج من القاعدة إلى القمة في كل المراحل بدلاً عن المنهج من القمة للقاعدة (المركزي) المتبع حالياً مع اعتماد أسلوب فرق العملي تنفيذ الأنشطة و المهام المشتركة بين أكثر من إدارة داخل الوزارة أو بين أكثر من وزارة/جهة.

الفصل الثالث

المحاور والبرامج والسياسات والإجراءات التنفيذية المقترحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية

سوف يتم تحقيق الأهداف الأربعة للإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالمملكة من خلال ستة محاور رئيسية، تشمل ثمانية برامج رئيسية يتم تنفيذها عن طريق أربعة عشر مشروعاً تنفيذياً.

المحاور والبرامج التنفيذية المرتبطة بتحقيق الأهداف الرئيسية للاستراتيجية:

الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر

محور حصر وتقييم المراعي

البرنامج الرئيسي: حصر وتقييم وتحديد للمراعي

المشروع الأول: حصر وتقييم المراعي وإنشاء وإدارة قاعدة البيانات (مشروع رقم ٣٢/١/٢٢٦/٤)

المشروع الثاني: مسح وتحديد أراضي المراعي (مشروع قائم ٣٢/١/١٤٠/٠٠/٤)

محور وقف العوامل التيتودي لتدهور المراعي

البرنامج الرئيسي: رفع الوعي البيئي والرعوي وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات

المشروع الثالث: رفع وعي المستفيدين من الموارد الرعوية وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات

البرنامج الرئيسي: استحداث جهاز حراس المراعي

المشروع الرابع: تأمين وتدريب حراس للمراعي

البرنامج الرئيسي: تخفيض الضغط على المراعي

المشروع الخامس: دعم التربية المكثفة للإنتاج الحيواني للحد من الاعتماد على المراعي

المشروع السادس: دعم بدائل الحطب والفحم المحلي

المشروع السابع: الحد من الآثار السلبية للتنزه في أراضي المراعي

الهدف الثاني: الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي

محور إعادة تاهيل وتنمية المراعي وإدارتها إدارة مستدامة

البرنامج الرئيسي: تنمية وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة (الفقيرة) وإقامة المحميات الرعوية

المشروع الثامن: تحسين المراعي (مشروع قائم رقم ٤/٠٠/٠٠/٢٥/١/٣٢)

المشروع التاسع: إكثار النباتات الرعوية (مشروع قائم رقم ٤/٠٠/١٤٠/١/٣٢)

الهدف الثالث: التطوير المؤسسي وبناء القدرات وتطوير الأبحاث

محور تطوير المؤسسات الحكومية والمهنية تعزيز الأبحاث الرعوية

البرنامج الرئيسي: تطوير مؤسسات وزارة الزراعة وتعزيز الأبحاث

المشروع العاشر: تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة

المشروع الحادي عشر: رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية المعنية بالمراعي والابتعاث

المشروع الثاني عشر: إعداد وتنفيذ خطة عمل البحث الرعوي.

البرنامج الرئيسي: تطوير المشاركة المجتمعية والمؤسسات المهنية

المشروع الثالث عشر: إنشاء وتطوير التعاونيات الرعوية بالمملكة

الهدف الرابع: تحسين نوعية حياة المربين

محور تنمية المجتمعات الرعوية

البرنامج الرئيسي: تحسين مستوى معيشة المربين

المشروع الرابع عشر: دراسة وتطوير المجتمعات الرعوية

السياسات التكميلية والتنسيقية

- ١- سياسات وتوصيات تطوير الإنتاج الحيواني الرعوي
- ٢- سياسات وتوصيات تطوير سياسات خدمات التمويل الرعوي
- ٣- سياسات وتوصيات تطوير جهاز الإرشاد الرعوي
- ٤- سياسات وتوصيات تطوير التعليم والإعلام الرعوي
- ٥- سياسات وتوصيات تثمين المنتجات الرعوية الثانوية

شكل (١): الإطار العام للإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للمراعي بالمملكة العربية السعودية حتى عام ١٤٥٦ هـ



تعتمد منهجية تنمية وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة على ركيزتين أساسيتين: الركيزة الأولى هي وقف النشاطات البشرية التي كان لها الدور الأساسي في تدهور النظم البيئية الرعوية أو تنظيمها وذلك من خلال تنظيم الرعي والتنزه ووقف الإحتطاب وغيره من النشاطات البشرية المضرة بالموارد الرعوية، والركيزة الثانية هي التدخلات الفنية المباشرة لإعادة تأهيل المناطق المتدهورة لتحسين المراعي كما ونوعاً باستخدام الوسائل المختلفة مثل تقنيات الحصاد المائي والإستزراع والحماية وغير ذلك.

ويعتبر الرعي الجائر أحد الاسباب الرئيسية في تدهور المراعي. والرعي يكون جائراً عندما يحصل خلل في كثافته وتردده وفترة وقوعه وعند عدم استخدام الحيوان الملائم، ويحدث الرعي الجائر حينما يفوق عدد الحيوانات الطاقة الإنتاجية للمراعي وأيضاً عندما يكون تردد الحيوانات على نفس المرعى مرتفعاً أو عندما تستقر فيه بصفة دائمة. ومن المعلوم أيضاً أن الرعي الجائر له مفعول أكثر حدة وسلبية في المناطق الجافة والقاحلة كما أن التحطيب العشوائي والتوسع الحضري والزراعي والصناعي والسياحة البيئية قد أدت إلى تفاقم تدهور المراعي.

ويعتبر ضبط تحركات أصحاب القطعان ضمن مناطقهم وضمان حقوقهم في الرعي أو المراعي التي ينتفعون بها في العادة من الأهمية والضرورة بمكان وهي شرط لنجاح أي مجهود لوقف تدهور المراعي وتحسينها وإدارتها إدارة مستدامة بالإضافة إلى تطبيق نظام المراعي ولوائحه بشكل فعال فيما يخص تنظيم الرعي والنشاطات البشرية الأخرى المؤثرة على المراعي وتعزيز الإجراءات التي سيتم تطبيقها وربطها بحوافز أخرى كما سيأتي ذكراً في المحاور والبرامج اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ويشمل هذا الهدف محورين.

محور حصر وتقييم المراعي

ويشمل هذا المحور برنامجاً رئيسياً ومشروعين:

البرنامج الرئيسي: حصر وتقييم وتحديد المراعي

تتعرض أراضي المراعي لأنحصر في مسحتها بسبب التوسع العشوائي للنشاطات البشرية المختلفة (زراعة، توسع عمراني، حضري، صناعي، سياحي، صيد، ومناقص عامة وغيرها). ويتعرض غطاؤها النباتي وترتيبها للضغوط المستمره والتدهور بسبب سوء الاستغلال، ويعتبر حصرها ومتابعتها وتقييمها الدوري أمر ضروري لتوفير المعلومات الأساسية لأعداد وتنفيذ خطط المحافظة عليها وتنميتها وادارتها إدارة مستدامة. ويعتبر تحديد المراعي من أجل المحافظة عليها وتنميتها وتنظيم استخدامها من أولويات العمل في هذا المجال. وتبدأ المحطة الأولى لتحديد أراضي المراعي من المحافظات، وتتم في إطار لجان محلية تنسق أعمالها لجنة مركزية

بالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة بالوزارة وعلى رأسها قطاع شؤون الأراضي ومع الجهات الأخرى من قطاعات حكومية وقطاع خاص ومجالس بلدية وقروية وسكان.

وقد صدر في هذا الشأن الأمر السامي الكريم ورقمه ٤٤٩٧٨ بتاريخ ٠٤/١٠/١٤٣٣ هـ وتتص الفقرة الأولى منه على التالي: "أولاً: تشكل لجنة من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة المالية (أملاك الدولة)، ووزارة الزراعة، ووزارة البترول والثروة المعدنية، والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والهيئة العامة للسياحة والآثار، والهيئة العامة للمساحة، لإعداد خرائط لاستخدامات الأراضي (حضرية، زراعية، حرجية، رعوية، صناعية، سياحية) وذلك بما يضمن الحد من التعدي على أراضي المراعي والغابات؛ ومن تم رفعها إلينا لإقرارها.

أ - المبررات

١. أن مساحة أراضي المراعي آخذة بالإنكماش تدريجياً مع التقدم والنمو السريع الذي تشهده المملكة. فأراضي المراعي هي المصدر الرئيسي للمشاريع التنموية والعمرائية والزراعية والصناعية والسياحية والمصالح العامة الأخرى.
٢. النقص الكبير في الدراسات الأيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالموارد الرعوية والثروة الحيوانية والضرورية لوضع وتنفيذ خطط تنميتها وتحقيق مستلزمات وطرق إدارتها إدارة مستدامة.
٣. البطء والتأخير في عمل حصر دقيق وشامل لأراضي المراعي أدى إلى تقلص مساحتها وتدهور إنتاجيتها وتنوعها.
٤. عدم استخدام الوزارة للتقنيات الحديثة والخرائط في إعداد خطط التنمية المستدامة للمراعي.
٥. أن الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي تتركز في تنفيذ بعض المسوحات الرعوية في بعض المناطق الإدارية للمملكة بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية والإقليمية غير كافية.

ب - الاهداف الرئيسية

١. ضرورة الحصر والتصنيف والتقييم الدوري للموارد الرعوية في مختلف مناطق المملكة
٢. يتم الاستفادة من نتائج الحصر والتقييم في تنفيذ مشروع تحديد أراضي المراعي
٣. التنسيق مع فروع ومديريات الزراعة في المحافظات والمناطق لتحديد الإستعمالات الحالية في أراضي المراعي قبل الشروع في وضع الخطط لتأهيل المراعي المتدهورة.
٤. إعداد وتدريب الفرق الفنية لتنفيذ خطط التوصيف والتقييم للمراعي.

ج - المكونات الرئيسية

ويقترح لتحقيق اهداف هذا البرنامج من خلال تنفيذ المشروعين التاليين:

مشروع: حصر وتقويم المراعي وإنشاء وإدارة قاعدة البيانات

نظرا للقصور في المعلومات الحديثة والتفصيلية عن الموارد الرعوية (الأنواع، التردد، الكثافة، الإنتاجية... الخ) وفي التغيرات الموسمية أو الدائمة التي حدثت أو تحدث لها، فإن هذا المشروع يهدف إلي توفير تلك المعلومات من خلال القياسات الحقلية واستخدام التقنيات الحديثة لرصد وتقييم الموارد الرعوية بشكل دوري وإنشاء قواعد بيانات لها لتوفير إطار مرجعي ونظام معلوماتي مناسب للرصد والمتابعة الدورية والتي بدورها ستساعد في وضع الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بالحفاظ على أراضي المراعي وتميئتها وإدارتها إدارة مستدامة ورصد ومتابعة ما يطرأ على ذلك من تغيرات عبر الزمن، لذلك تم تصميم هذا المشروع

(جدول رقم ٢).

ويوفر استخدام التقنيات الحديثة،(خاصة الإستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية) امكانيات هامة في هذا المجال لتوفير الزمن والامكانيات.

مشروع مسح وتحديد اراضي المراعي

إن تحقيق أهداف الإدارة المستدامة للمراعي يستلزم تحديد جميع أنواع المراعي في المحافظات والمناطق على خرائط على الطبيعة حسب حالتها ليتسنى تنظيم الرعي بها ووضع الخطط والبرامج والمشاريع المناسبة لها حسب خصوصيتها وميزتها. وقد أعد هذا المشروع الثاني (جدول رقم ٣) حول مسح وتحديد اراضي المراعي وتبئيرها وتسيبها حسب الحاجة، وهو (مشروع قائم رقم ٤/١٤٠/٣٢) ويتطلب تخصيص المبالغ الكافية له والمشار إليها في المشروع).

محور وقف العوامل التي تؤدي لتدهور المراعي

تعاني معظم المراعي بالمملكة من التدهور بسبب الرعي الجائر والاحتطاب والتنزه العشوائي مما ترتب عليه تناقص شديد في النباتات الجيدة والمستساغة وسيادة النباتات الأقل أستساغة والسامة والغازية وتدني إنتاجية المراعي وتدهور خواص التربة وانتشار ظاهرة التصحر والفيضانات وزحف الرمال والعواصف الترابية. ويتسبب الرعي المشاع والمفتوح لكل القطعان الرعوية المتواجدة بالمملكة والقادمة من الدول المجاورة رعيًا جائرًا وضغطاً يفوق تحمل الموارد الرعوية مما أدى إلى تدهورها وفي بعض المواقع يصبح من الصعب

والمكلف إعادة تأهيلها. كما أن أعداد الحيوانات الرعوية تضاعفت عدة مرات في الفترة الماضية بسبب ارتفاع الطلب على المنتجات الحيوانية وتزايد أعداد قطعان نظام الإنتاج الحيواني التجاري والذي يعتمد على تربية قطعان كبيرة مستقرة مع استخدام المناطق الرعوية مما تسبب في حدوث رعي جائر وضغوط تفوق تحمل الموارد الرعوية في تلك المناطق. وقد قضى الاحتطاب على مساحات كبيرة من النباتات المعمرة خاصة الأشجار والشجيرات مما زاد من حدة التصحر والعواصف الترابية وزحف الرمال. كما أن التنزه العشوائي والتوسع العمراني والحضري والزراعي وانشطة التعدين من العوامل التي أدت لتدهور المراعي وتقلص مساحاتها. ويعتبر عدم وجود الإدارة المستدامة للموارد الرعوية وإنخفاض نسبة الوعي لدافئات واسعة من المجتمع السعودي وعدم التطبيق الجيد لنظام المراعي والغابات من الأسباب الرئيسية وراء هذا الوضع. ومعظم الجهود التي بذلت وتبذل لاستزراع وتطوير وتنمية أراضي المراعي المتدهورة باستخدام الشتلات أو البذور قد باءت بالفشل بسبب عدم التمكن من حمايتها وبسبب تعرضها للرعي الجائر. وهنا تبرز أهمية كل من زيادة الوعي البيئي والرعي لدى المجتمعات الرعوية والتطبيق الجدي للحماية والإدارة المستدامة للمراعي وأهمية منع أو تنظيم التحطيب والتفحيم. كما يبرز دور وزارة الداخلية والهيئات ذات الصلة في دعم جهود وزارة الزراعة في برامجها الهادفة إلى وقف تدهور المراعي وإعادة تأهيل المواقع المتدهورة. ولذا فيشتمل هذا المحور على ثلاث برامج رئيسية وخمسة مشاريع هي:

البرنامج الرئيسي: رفع الوعي البيئي والرعي وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات

المشروع الثالث: رفع وعي المستفيدين من الموارد الرعوية وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات

البرنامج الرئيسي: استحداث جهاز حراس المراعي

المشروع الرابع: تأمين وتدريب حراس للمراعي

البرنامج الرئيسي: تخفيض الضغط على المراعي

المشروع الخامس: دعم التربية المكثفة للإنتاج الحيواني للحد من الاعتماد على المراعي

المشروع السادس: دعم بدائل الحطب والفحم المحلي

المشروع السابع: الحد من الآثار السلبية للتنزه في أراضي المراعي

البرنامج الرئيسي: رفع الوعي البيئي والرعي وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات

ويتكون هذا البرنامج الرئيسي من مشروع واحد وهو رفع وعي المستفيدين من الموارد الرعوية وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات وقد حددت أهدافه والمدى الزمني وتكاليفتنفذه كما هو مبين ضمن خطة العمل الوطنية المقترحة لتنفيذ الإستراتيجية.

أ – المبررات

١. تعرض المراعي الطبيعية للرعي الجائر المستمر الذي أدى إلى تدهورها وتصحرها،

٢. يؤدي الاحتطاب في المملكة إلى تدمير الغطاء النباتي الشجري والشجيري بشكل كبير حيث يتم في دقائق قطع عشرات الشجيرات والأشجار التي تقدر أعمارها بعشرات السنين وقد زاد التقدم التكنولوجي بوجود المناشير الآلية والسيارات ذات الدفع الرباعي والجشع لدا بعض الفئات وتواجد العمالة الغير نظامية من تفاقموتيرة هذا التدمير الذي شمل جميع مناطق المملكة.
٣. تعرضت الموارد الرعوية الى تخريب مستمر نتيجة السلوكيات الخاطئة للمتزهين (رمي المخلفات وقطع الأشجار وأشعال النار بشكل عشوائي... الخ) كما أن المسارات العشوائية لسيارات المتزهين داخل المراعي أدت إلى تدمير للغطاء النباتي وتفكيك التربة أودكها حسب نوعها مما يقضي على الغطاء النباتي ويمنع نموهمستقبلا.
٤. انخفاض الوعي البيئي لدى المجتمعات المحلية كما هو الحال لدى المربين والرعاة والمتزهين.
٥. عدم توفير الخدمات الإرشادية والتوعوية الرعوية للمتخصيصن والعاملين في قطاع المراعي.
٦. أن السواد الأعظم من الرعاة ومن يقوم بعملية الأحتطاب هم من الأجانب ولا يلقون بالأ إلى ما ستؤول إليه أمور المراعي في الفترة المقبلة.

إن النتيجة الحتمية المتوقعة لهذه الممارسات الخاطئة إن إستمرت هو تدهور المراعي وتلوثها مما يؤدي إلى إضطراب التوازن البيئي في المراعي وتدني انتاجيتها ومن ثم تدهور إقتصاديات الإنتاج الحيواني الرعوي بالمملكة.

ب - الاهداف الرئيسية

إعداد برنامج متكامل مع مشروع محدد الأهداف والتكاليف والمدى الزمني لتوعية المربين والرعاة ورواد المراعي بأهمية الحفاظ على الموارد الرعوية وتعزيز تطبيق مقتضيات نظام المراعي والغابات ولوائحه.

ج - المكونات الرئيسية

يقترح تحقيق أهداف تنمية الوعي البيئي عن طريق تنفيذ المشروع الثالث (جدول رقم ٤) حول رفع الوعي لدا المستفيدين من المراعي وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات ولوائحه.

البرنامج الرئيسي: إستحداث جهاز حراسة المراعي

ونظرا لإن إجراءات تنفيذ هذا المقترح قد يتطلب سنة أو أكثر فإنه يتوجب على وزارة الزراعة زيادة عدد الحراس لتشديد الرقابة من أجل منع الممارسات أو الأنشطة الخاطئة في أراضي المراعي خاصة فيما يتعلق

بالتحطيم والرعي الجائر والتنزه العشوائي وحماية المواقع المسيجة أو المبترة وللحد من جميع الأنشطة أو الممارسات التي تؤثر على الموارد الرعوية والمنصوص عليها في نظام المراعي والغابات ولوائحه.

أ- المبررات

إن نظام المراعي والغابات ولوائحه هي الآليات التي تبنتها الدولة لحماية أراضي المراعي والغابات من النشاطات والممرسات التي تضر بها ومعاقبة المخالفين وتنظيم الإستثمار في هذه الأراضي، وتطبيق النظام ولوائحه منوط بوزارة الزراعة ووزارة الداخلية، ولتعزيز تطبيق هذا النظام هناك حاجة ملحة لتكوين جهاز حراس المراعي يعمل على تطبيق مواد النظام بعدالة وجدية علي كافة المستويات.

ب- الاهداف الرئيسية

١- إستحداث جهاز حراس المراعي بوزارة الزراعة وكافة مديريات الزراعة وفروعها بالمملكة يكون مختص بمنع وحماية المناطق الرعوية من كافة الممارسات والأنشطة التي تضر بالموارد الرعوية وفي حالته ذلك يتم تعديل وتوسيع مشروع حراسة الغابات الحالي ليشمل المراعي.

٢- توفير كافة الإمكانيات لضمان نجاح الجهاز في تأدية عمله وتدريب أعضائه وتوفير النظام القانوني لتأمين عملهم.

٣- توفير التجهيزات الضرورية لعمل الحراس من سيارات ووسائل اتصال ووسائل التسيير والادارة وغيرها.

ج- المكونات الرئيسية

يقترح تحقيق أهداف هذا البرنامج عن طريق تنفيذ المشروع الرابع (جدول ٥) الخاص بتأمين وتدريب حراس المراعي.

البرنامج الرئيسي: تخفيض الضغط على المراعي

أ. المبررات:

الرعي المشاع والمفتوح لكل القطعان الرعوية المتواجدة بالمملكة والقادمة من الدول المجاورة يسبب خللاً في التوازن بين متطلبات الحيوانات العلفية وإنتاجية المراعي المترجعة باستمرار، وضغطاً يفوق تحمل الموارد الرعوية مما يقضي نهائياً على الغطاء النباتي ويسبب تدهور التربة والانجراف والتصحر. كما يتم تدمير الغطاء النباتي من جراء الاحتطاب والتفحيم على مساحات واسعة وارتفاع أعداد الحيوانات اضعافاً عديدة خلال العقود الأربعة الأخيرة وهو ما أدى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج الرعوي واحتياجات الحيوانات. وقد أدى ارتفاع الحمولة الرعوية مقارنة بالانتاجية الرعوية أيضاً إلى انخفاض الإنتاجية ومساهمة المراعي في تغذية الحيوانات وتدهور دورها الاقتصادي والبيئي مما نتج عنه ازدياد العواصف الترابية

والرملية والتصحر وزحف الرمال. وقد ساهم التنزه العشوائي وبعض السلوكيات الخاطئة المرتبطة به الى تلوث المراعي وتدهور تربتها كنتيجة لدخول السارات والأعداد الكبيرة من الزوار.

ب. الاهداف الرئيسية

- التخفيف من ضغط الرعي على المراعي الطبيعية عن طريق تحويل نسبة كبيرة من الحيوانات التي يتم تربيتها في المراعي الطبيعية إلى النظام المكثف داخل الحضائر التي يتم تخصيصها لها من قبل الوزارة باستخدام الأعلاف المدعمة لسد الاحتياجات الكلية للمربين الذين يسحبون حيواناتهم من المراعي بشكل كلي.
- ربط الاستفادة من الأعلاف المدعمة والخدمات بالاستقرار وعدم استخدام المراعي،
- تقنين وتنظيم مهنة المربي الرعوي والعمل على استقرارهم لتسهيل عملية تنظيم الرعي،
- زيادة الاعتماد في الاستهلاك على المنتجات الحيوانية المستوردة سواء من اللحوم او الحيوانات الحية او المنتجات الأخرى وتشجيع ذلك ماديا وتوعوياً،
- تكثيف الارشاد والرعاية الصحية لتخفيض نسبة الحيوانات ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة والمريضة،
- توفير البدائل للحطب المحلي عن طريق الاستيراد والإنتاج باستخدام مياه الصرف الصحي،
- تنظيم التنزه والحد من الآثار السلبية للمتزهين في المراعي.

ج - المكونات الرئيسية

يتم تحقيق هذه الأهداف بواسطة تنفيذ المشاريع الثلاث وهي في الجداول ٧، ٨ و ٩:

- المشروع الخامس: دعم التربية المكثفة للإنتاج الحيواني للحد من الاعتماد على المراعي
- المشروع السادس: دعم بدائل الحطب والفحم المحلي
- المشروع السابع: الحد من الآثار السلبية للتنزه في أراضي المراعي

الهدف الثاني: الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي

ويشمل هذا الهدف محورين:

محور إعادة تأهيل وتنمية المراعي وإدارتها إدارة مستدامة

تعتبر إعادة التأهيل والإدارة الفنية والمستدامة للمراعي أحد أهم مرتكزات التنمية للموارد الرعوية بهدف الرفع من إنتاجيتها وتحسين نوعيتها والتي ستؤدي إلى زيادة إنتاجية الثروة الحيوانية وتحسين مستوى

معيشة صغار المربين والحد من التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي وتوفير مواقع مناسبة للسياحة البيئية. ويشتمل هذا المحور على برنامج رئيسي وثلاث برنامج فرعية.

البرنامج الرئيسي: تنمية وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وإقامة المحميات الرعوية

توفر المراعي الطبيعية العلف الكامل للحيوانات والمتمثل في نسب جيدة من البروتينات والطاقة والألياف والمعادن والفيتامينات. كما ان التكلفة الاقتصادية لإنتاجها أقل من الأعلاف الأخرى المزروعة بالإضافة الى ان احتياجاتها المائية قليلة إذا ما قورنت بالاعلاف الخضراء الأخرى. ومن جهة أخرى فإن تحسين المراعي يؤدي إلى زيادة غطائها النباتي مما يرفع إنتاجيتها ويزيد من دخل المربين ويحسن البيئة والتنوع الحيوي ويقلل من الغبار والأترربة ويحسن من فرص التنزه ويوقف ظاهرة التصحر وزحف الرمال ويعطي طابع الاستدامة للموارد الرعوية.

ويتم تنفيذ هذا البرنامج عن طريق تنفيذ المشروعين رقم ٨ ورقم ١٠.

- المشروع الثامن: تحسين المراعي وإقامة المحميات الرعوية (جدول رقم ٩).

أ - المبررات

١. تعاني العديد من المراعي من ظاهرة الرعي الجائر والاحتطاب الكثيف مما يترتب عليه تناقص شديد في كثافة النباتات الجيدة المستساغة بالإضافة الى سيادة النباتات الأقل فائدة للرعي والنباتات السامة والنباتات الغازية ومن ثم تدهور المراعي وتدهور خواص التربة وانتشار ظاهرة التصحر وزحف الرمال والعواصف الترابية وانخفاض مستوى دخل المربين الصغار.
٢. تضاعفت أعداد الحيوانات الرعوية عدة مرات في الفترة الماضية، خاصة اعداد قطعان نظام الإنتاج الحيواني التجاري والذي يعتمد على تربية قطعان كبيرة مستقرة وتستنزف المناطق الرعوية مما يسبب رعيًا جائرًا وتدهورًا كبيرًا.
٣. عدم ملائمة نظم الرعي وتنظيم المراعي والدورات الرعوية القائمة لمتطلبات النباتات البيولوجية، وبالتالي ضرورة تنظيم عملية الرعي بما يمنع حدوث الرعي الجائر ويساهم في نجاح مشاريع الاستزراع ويحقق الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية.
٤. أهمية الاستفادة القصوى من مياه الأمطار وحصادها بالشكل المناسب لتستفيد منها المراعي الطبيعية لرفع معوقات نذرة الأمطار والجفاف.
٥. الفياض والروضات هي أفضل المواقع الرعوية وهي الأكثر تدهورا والأهم من حيث المؤهلات يجب صيانتها وتميئتها المستدامة.
٦. تحسين المراعي يؤدي إلى زيادة إنتاجيتها بنسب قد تصل عدة أضعاف حسب الظروف البيئية مما سيؤي إلى:

- تحسين الانتاج الرعوي،
- زيادة الانتاج الحيواني من لحوم وألبان وصوف وغيرها،
- تحسين مستوى عيش المربين،
- وقف التصحر وزحف الرمال واعواصف الرملية والترابية،
- تحسين الدورة المائية وتسرب مياه الأمطار لفائدة الغطاء النباتي والمياه الجوفية.

ب- الاهداف الرئيسية

- ١- الرفع من انتاجية المراعي والانتاج الحيواني وبالتالي زيادة دخل المربين،
- ٢- زيادة الانتاج العلفي المحلي الرعوي يوفر من ميزانية استيراد الأعلاف وكبديل لبعض المحاصيل العلفية ذات الاحتياجات المائية العالية.
- ٣- تحسين الغطاء النباتي لتحسين عملية تسرب مياه الامطار والسيول لفائدة النباتات الرعوية وإلى الخزانات الجوفية، بدلا من سيلانها الجارف الذي يؤدي إلى تعرية التربة والى إلحاق الخسائر بالممتلكات وأحيانا بالأرواح.
- ٤- تحسين جودة المياه والرفع من خصائصها الكيميائية.
- ٥- وقف التصحر وزحف الرمال.
- ٦- توفير بيئات مناسبة للتنزه
- ٧- زيادة فرص نجاح عمليات تحسين واستزراع المراعي وجهود الدولة والافراد في هذا المجال.

ج - المكونات الرئيسية

- ١- إعداد التربة للاستزراع وتطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار بالأراضي الرعوية،
- ٢- استزراع الأشجار والشجيرات والأعشاب الرعوية،
- ٣- دعم وتنمية برامج إقامة المحميات الرعوية في المناطق الرعوية المتدهورة والمحسنة،
- ٤- تنظيم عملية الرعي بما لا يسبب رعيًا جائرًا وضغطًا يفوق تحمل الموارد الرعوية.

- المشروع التاسع: إكثار النباتات الرعوية (جدول رقم ١٠).

أ - المبررات

١. يوجد بالمملكة ما يفوق ٧٠% من مساحة المراعي متدهورة وجزء هام منها يحتاج إلى استزراع سواء بالبذور أو بالشتلات الرعوية المحلية التي يجب إنتاجها محلياً. وتقدر الكميات الضرورية لتلبية هذه الاحتياجات بآلاف الأطنان.
٢. المملكة من الدول الرائدة في المنطقة العربية في مجال إكثار بذور النباتات الرعوية لغايات تأهيل المناطق الرعوية المتدهورة ويوجد أربع محطات فقط لإكثار البذور الرعوية بكل من عنيزة والجوف وحائل وشقراء تنتج ما يقارب من ٤٠ طناً من البذور والشتلات لأكثر من ٤٠ من الأنواع الرعوية المحلية، لكنها غير كافية لسد حاجيات البلاد من هذه المادة الحيوية.
٣. يستفاد من بذور النباتات الرعوية، خاصة الشجيرات والنجيليات العلفية في تحسين المراعي وأيضاً لإنتاج الأعلاف تحت الري التكميلي كبديل للبعض من النباتات المستخدمة حالياً (البرسيم والرووس) لميزتها النسبية من حيث متطلباتها المنخفضة من مياه الري (٧٠٠-٢٥٠٠ متر مكعب للهكتار بدل ٣٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠ متر مكعب للهكتار).
٤. ضالة إنتاج البذور والشتلات الرعوية الملائمة خاصة المحلية بكميات كافية لإعادة تأهيل المراعي المتدهورة، بالمملكة والتي تقدر مساحتها بما يقارب ١٧١ مليون هكتار.
٥. عدم اعتماد الموارد المالية الكافية لتنفيذ الخطط الرامية إلى إكثار بذور النباتات الرعوية بالقدر المستهدف.
٦. أهمية دراسة طرق تحسين أساليب ووسائل إكثار النباتات الرعوية والمحافظة عليها وتحديد نوعيتها وأماكن تواجدها.

ب - الاهداف الرئيسية

١. العمل على تحسين وانتاجية وتغطية وتنوع المراعي الطبيعية والمحافظة عليها.
٢. جمع وتعريف وإكثار النباتات الطبيعية وإكثارها.
٣. دعم البرامج الخاصة بأبحاث المراعي الطبيعية وإكثار النباتات الرعوية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة
٤. العمل على تنمية النباتات الرعوية التي تقاوم الجفاف والملوحة والمحافظة عليها وإكثارها.
٥. تنفيذ خطط إنشاء وتجهيز مراكز لإكثار البذور ومشاتل لإكثار الأشجار والشجيرات الرعوية الصحراوية المختلفة والتي تساعد على تحسين الانتاج وتثبيت الرمال والعمل على تطويرها.

ج - المكونات الرئيسية:

يتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال تنفيذ المشروع الخاص بإكثار النباتات الرعوية المحلية بالإضافة الى تبني المكونات التالية:

١. دعم إنشاء مراكز او محطات إكثار البذور وحدائق نباتية للنباتات الرعوية والحراجية في مناطق مختلفة من المملكة.

٢. اقتراح والمشاركة في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية للمختصين والمستفيدين في مجال اكثار بذور نباتات المراعي والغابات والمنتزهات الوطنية والتنوع الحيوي بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة.

٣. تقوية وتعزيز الانشطة التي تستهدف حصر وتصنيف وحفظ وإكثار الأصول الوراثية للنباتات الرعوية.

الهدف الثالث : التطوير المؤسسي والتنمية البشرية وتطوير الأبحاث

ويشتمل على محور واحد وبرنامجين رئيسيين وأربعة مشاريع كالتالي:

محور تطوير المؤسسات الحكومية والمهنية تعزيز الأبحاث الرعوية

البرنامج الرئيسي: تطوير مؤسسات وزارة الزراعة وتعزيز الأبحاث

المشروع العاشر: تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة

المشروع الحادي عشر: رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية المعنية بالمراعي والابتعاث

المشروع الثاني عشر: إعداد وتنفيذ خطة عمل البحث الرعوي.

البرنامج الرئيسي: تطوير المشاركة المجتمعية والمؤسسات المهنية

المشروع الثالث عشر: إنشاء وتطوير التعاونيات الرعوية بالمملكة

البرنامج الرئيسي: تطوير مؤسسات وزارة الزراعة وتعزيز الأبحاث

ويحتوي على ثلاث مشاريع.

مشروع العاشر: تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة

أ – المبررات

١. الحاجة لتعزيز الجهة المسؤولة بالوزارة لتحقيق المساندة الفعالة لأعمال تطوير وتنمية المراعي ومكافحة التصحر.

٢. الحاجة لوجود إدارة محددة مختصة بتنمية الموارد الرعوية (المراعي) على مستوى الإدارات العامة لشؤون الزراعة بالمناطق والمديريات بالمحافظات وعلى مستوى الفروع.
٣. عدم توفر الرؤيا الواضحة والتنسيق في مجال العلاقة بين إدارة المراعي وبين القطاعات الأخرى المستفيدة منها (الثروة الحيوانية، الطاقة، التعدين، السياحة البيئية الخ).
٤. ضعف الموارد المالية المخصصة للقيام بأعمال الحماية وإعادة التأهيل وتطبيق الإدارة المستدامة للمراعي.
٥. ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالموارد الرعوية على مستوى الدولة.
٦. ضعف الموارد البشرية بشعبة المراعي بالوزارة وفروعها بالمناطق والحاجة الماسة إلى دعمها بكوادر فنية متخصصة ومؤهلة جيدا.
٧. عدم مطابقة الاحتياجات الوظيفية مع مؤهلات شاغليها في شعبة المراعي، والتركيز على الترقى الإداري حسب الوظائف الشاغرة مع عدم الاهتمام بالخبرة الفعلية والفنية في مجال الوظيفة الشاغرة نظرا لخضوعها لأنظمة وزارة الخدمة المدنية.
٨. الحاجة إلى زيادة كفاءة الاستفادة من الموارد المالية المحدودة المتاحة للقطاع لطلب المزيد.
٩. ضرورة بناء القدرات واعداد كوادر مؤهلة وتوظيفها في ادارة الموارد الطبيعية.
١٠. طريقة العمل بإدارات الوزارة تتسم بالتنظيم المركزي ذو التوجه الإداري مع سيطرة وسيادة المهام الإدارية على حساب دعم الأنشطة التنموية الميدانية.
١١. ندرة استخدام نظم وقواعد المعلومات في اتخاذ القرارات، خاصة على مستوى الوحدات الإدارية القاعدية وعلى مستوى المزارعين.

ب - الاهداف الرئيسية

١. تدعيم شعبة المراعي ورفع مستواها إلى إدارة عامة وادارة الموارد الطبيعية إلى قطاع لتكون قادرة على تحمل مسؤوليات تنفيذ الاستراتيجية وتطوير المراعي إلى المستوى المنشود على مستوى المملكة.
٢. تعزيز اللامركزية في العمل
٣. تدعيم الإدارات الفنية المحلية وتفعيل دورها في إدارة وتطوير المراعي بكل مناطق المملكة.
٤. توفير الإطار المناسب لزيادة التنسيق بين وزارة الزراعة والجهات المهتمة بتنمية وتطوير الموارد الطبيعية والرعوية.
٥. تحديد رؤيا واضحة في مجال العلاقة بين الإدارة المستدامة للمراعي وبين القطاعات الأخرى المستفيدة منها (الثروة الحيوانية، الطاقة، التعدين، السياحة البيئية، الخ).

ج.المكونات الرئيسية

١. ضرورة انشاء إدارة عامة مختصة بتنمية الموارد الرعوية (المراعي) تابعة لوزارة الزراعة وفروع لها بالمناطق ضمن الإدارات العامة والمديريات والفروع بالمناطق.
٢. تعزيز وتقوية الموارد البشرية سواء من حيث العدد أو التأهيل لدى مختلف قطاعات الوزارة وعلى مستوى الإدارات العامة والمديريات والفروع وكذلك الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
٣. زيادة الموارد المالية المخصصة للقيام بأعمال الحماية وإعادة التأهيل وتطبيق الإدارة المستدامة للمراعي
٤. تطوير البحث العلمي والإرشاد في مجالات تنمية وتطوير المراعي ومكافحة التصحر وتحسين التنوع البيئي والحيوي بالمناطق الرعوية.

ويجب إعطاء الأهمية القصوى لهذا البرنامج واعتباره ضمن الأولويات التي يجب تنفيذها فور البدء في تنفيذ الإستراتيجية. ويقترح تنفيذ هذا البرنامج من خلال برامج فرعية او مشاريع تنفيذية كالآتي:

ويتم تنفيذ هذا البرنامج الرئيسي عن طريق تنفيذ المشروع رقم ١٠ (جدول رقم ١١) حول تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة والفروع المرتبطة بها على مستوى المناطق والمحافظات.

المشروع الحادي عشر: رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية المعنية بالمراعي والابتعاث (جدول رقم ١٢)

١ - المبررات

١. إن إتساع رقعة المراعي على مساحات شاسعة من المملكة وقلة الكوادر الفنية في المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي قد أدى إلى ضعف وتشتيت الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات.
٢. عدم كفاية القدرات الفنية المؤهلة في ادارة الموارد الطبيعية والمراعي حيث تقدر حاجة وزارة الزراعة من الكوادر الفنية المختصة في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية خاصة المراعي بحوالي ٣٠٠ مختصا من مستوى الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير لتنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي. إن الكادر الفني الموجود حاليا في شعبة المراعي المركزية وفي مديريات وفروع الزراعة في المناطق صغير وعدد المختصين في مجالات المراعي لا يتعدى عشرة أشخاص.
٣. عدم إعطاء الأهمية الكافية للتدريب المستمر والرفع من مؤهلات القدرات العاملة في هذا القطاع
٤. تفتقر الكوادر الإدارية الحالية إلى العديد من المهارات في مجالات المراعي المختلفة خاصة في مجال التخطيط وإدارة مشاريع المراعي مما يستلزم تدريب هذه الكوادر لزيادة كفاءتها الإدارية من أجل تحسين أداءها.

ب. الأهداف الأساسية

١. ترقية المهارات العلمية والفنية والإدارية في مجال التخصصات المرتبطة بالمراعي، بما يخدم السرعة في أداء العمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للموارد الرعوية.

٢. تطوير القدرات التنظيمية والإدارية والتدريبية لسد النقص في المعارف والمهارات والسلوكيات المطلوبة والضرورية لتعزيز مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمراعي.
٣. تطوير ودعم المؤسسات المسؤولة عن بناء القدرات في مجال المراعي، بما في ذلك مؤسسات التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، ومراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات والمعارف.
٤. إتاحة الفرصة للعاملين خاصة الشباب منهم للاحتكاك مع نظرائهم على المستوى الدولي نقلاً للخبرات وارتقاءها بمستوى المهارات البحثية في مجال الإدارة المستدامة للمراعي والموارد الرعوية.
٥. العمل على استفادة وزارة الزراعة من الدعم الفني في مجال بناء القدرات الفنية الإدارية والتنظيمية من المؤسسات أو المنظمات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية وخاصة برنامج التعاون الفني مع منظمة الأغذية والزراعة وغيرها.
٦. وضع وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين في إدارة الموارد الطبيعية والرعوية لزيادة قدرتهم على تقييم متطلبات المراعي وتقييم المخاطر الناجمة عن تدهور المراعي والممارسات الرعوية الخاطئة.
٧. توفير البنية التحتية والأجهزة والمعدات اللازمة لرفع كفاءة وقدرات العاملين في مجال المراعي والموارد الطبيعية والرعوية.

المشروع الثاني عشر: إعداد وتنفيذ خطة البحث الرعوي (الجدول رقم ١٣)

تطوير البحوث والدراسات الرعوية يهدف إلى اعتماد وتطوير تقنيات إعادة تأهيل واستزراع المراعي بالمملكة وتقنيات حصاد مياه الأمطار حسب المتطلبات العلمية والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد. كما يهدف إلى تطوير تقنيات الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية وتطوير أنواع نباتية ملائمة لظروف المملكة ذات إنتاجية رعوية عالية وقدرة على تحمل الظروف البيئية المحلية والجفاف والآفات. ويعتبر الربط بين البحث والإرشاد والتدريب للاستفادة من نتائجها في مجال التنمية المستدامة للمراعي والقطاعات ذات الصلة من أهم أهداف هذا البرنامج الفرعي.

يتم تحقيق هذا البرنامج من خلال تنفيذ المشروع والخاص بإعداد وتنفيذ خطة عمل البحث الرعوي والذي يضم المكونات التالية:

- ١) مشاركة جميع الجهات المعنية بالمراعي لإعداد وثيقة "أولويات البحث العلمي الرعوي بالمملكة العربية السعودية".
- ٢) التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي الوطنية "الجامعات، مراكز البحوث الزراعية" لإعداد خطة البحث العلمي الرعوي ومسؤولية كل مؤسسة في تنفيذ الخطة البحثية.
- ٣) توفير وتحسين البنية التحتية والموارد الضرورية في مؤسسات ومراكز البحث الوطنية في مجال المراعي والمجالات المرتبطة بها.
- ٤) إنجاز الدراسات والبحوث المختلفة حول تحسين وتنمية والإدارة المستدامة للمراعي.

٥) تحويل البحوث إلى حزم تطبيقية إرشادية للاستفادة منها في مجال التنمية المستدامة

وينفذ هذا البرنامج بواسطة مشاريع منها المشروع برقم ١٢ بالجدول رقم ١٣ حول إعداد وتنفيذ خطة البحث الرعوي.

البرنامج الرئيسي: تطوير المشاركة المجتمعية والمؤسسات المهنية

لم تعط المؤسسات الحكومية المعنية في إدارة المراعي بالمملكة الأهمية المطلوبة لتطوير ودعم دور المجتمعات الرعوية والمؤسسات المهنية من تعاونيات وجمعيات في المشاركة في إتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة وتنمية المراعي. وكان من نتائج هذا التهميش لدور المجتمعات الرعوية تعاضم نظرتها السلبية "إقتنص الفرصة قبل غيرك" للموارد الرعوية فعمدت إلى إستنزافها من خلال الرعي الجائر والتحطيب التجاري وكل ذلك بسبب عدم ضمان حقوق الرعي في مراعيهم كما كان سابقا وفك الارتباط بين المربي والأرض. وتقتضي التنمية المستدامة للموارد الرعوية تعزيز العلاقة بين مربي الحيوانات الرعوية وأراضي المراعي من خلال مشاركتهم الفاعلة في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المراعي وصيانتها من جهة وضمان حقوق الرعي لهم دون غيرهم في مناطقهم من جهة أخرى. يحتوي هذا البرنامج الرئيسي على مشروع يعزز دور المؤسسات المهنية في إدارة وتطوير القطاع الرعوي بالمملكة.

المشروع الثالث عشر: إنشاء وتطوير التعاونيات الرعوية بالمملكة (الجدول رقم ١٤)

أ - المبررات

- ١- أدى ضعف أو تلاشي دور المؤسسات التقليدية كالمجالس القبلية والأعراف والتقاليد وعدم تعويضها بمؤسسات حديثة وقوانين وتشريعات ملائمة فعالة إلى تقلص أو انقراض الأهمية التقليدية وسيادة الرعي المفتوح الجائر والاحتطاب العشوائي الذي أدى إلى تدهور المراعي وتصحرها. وقد أثبتت تجارب العديد من الدول المشابهة للمملكة أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه تجمعات المربين والمجتمعات المحلية في الادارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية والغابية.
- ٢- اختلال في التوازنات البيئية وتدني انتاجية المراعي وتدهورها بسبب عدم الاستفادة من المعارف والتقنيات التقليدية وتطويرها.
- ٣- لم تفلح الأنظمة الحديثة على مستوى المجتمع المحلي في ادارة ومتابعة الاراضي الرعوية بعد إلغاء أو تقليص الدور الهام للأعراف والمجالس القبلية والمحلية.

- ٤- عدم توفر محاور ذات مصداقية وشريك فعال للوزارة في مجال الادارة المستدامة للمراعي.
- ٥- نقص واضح في برامج التوعية والإرشاد بأهمية مشاركة المجتمعات المحلية في حماية وتنمية المناطق الرعوية.
- ٦- عدم إشراك المجتمعات المحلية في اعداد وبلورة وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشاريع ذات العلاقة بتنمية وتطوير الموارد الرعوية في مناطقهم.
- ٧- تكوين التنظيمات الإدارية والفنية والإجتماعية التي تكفل إشراك القطاع الخاص والهيئات الوطنية، والمجتمعات المحلية في إدارة المراعي وإستثمارها وتنميتها.

ب - الاهداف

- ١- تحقيق تنظيم المربين في عملية إعادة صيانة وتأهيل وإدارة المراعي الطبيعية وتنميتها المستدامة.
- ٢- الحفاظ على التوازنات البيئية في المناطق الرعوية ومن ثم تحسين في انتاجيتها من خلال الاستفادة من المعارف والتقنيات التقليدية للمجتمعات المحلية.
- ٣- تنمية المراعي والمحافظة على التنوع الحيوي في المناطق الرعوية بدعم وتعزيز المشاركة الشعبية.
- ٤- الحاجة إلى الادارة المجتمعية لتدعيم وتوجيه جهود الدولة وتنظم الجهود الفردية الرامية إلى المحافظة على الغطاء النباتي والمراعي الطبيعية.
- ٥- الاهتمام ببرامج التوعية والإرشاد حول أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في حماية وتنمية المناطق الرعوية.
- ٦- إشراك المجتمعات المحلية في بلورة وتنفيذ المشاريع ذات العلاقة بالموارد الرعوية.
- ٧- الاهتمام بدور المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في إنشاء وتجهيز وإدارة المنتزهات الرعوية.

الهدف الرابع: تحسين نوعية حياة المربين بالمناطق الرعوية

محور تنمية المجتمعات الرعوية

ويشتمل هذا المحور على برنامج رئيسي ومشروع واحد وهو المشروع الرابع عشر حول دراسة وتطوير المجتمعات الرعوية

البرنامج الرئيسي: تحسين مستوى معيشة المربين

يعتبر العنصر البشري هدف التنمية ووسيلتها، وقد أولته المملكة أهمية كبيرة من خلال البرامج والنظام التعليمي والتدريبية لتأهيل وتنمية الكوادر البشرية ومن خلال رفع مستويات الدخل وتحسين مستوى معيشة المواطنين في المناطق الريفية.

المشروع الرابع عشر: دراسة وتطوير المجتمعات الرعوية (جدول ١٥)

يركز هذا البرنامج والمشروع الذي يتضمنه على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي، حيث يمثل التوجه الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الريفية وتحسين المستوى المعيشي للسكان الريفيين هدفاً ووسيلة تنموية في ذات الوقت، ولاسيما في مجال الرفع من القيمة المضافة للمنتجات الرعوية من لحوم وألبان وأصواف ونباتات طبية وعطرية وغيرها، وبصفة عامة يهدف هذا المحور إلى:

- تطوير الصناعات المرتبطة بالمنتجات الرعوية والرفع من قيمتها المضافة،
- تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي من خلال تنويع مصدر الدخل لديهم وتنميين منتجاتهم.
- زيادة مساهمة المجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي في التنمية الزراعية.
- خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل.
- الاستقرار الاجتماعي في مناطق المجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي وتقليل الهجرة إلى المدن.

فالتنمية في المجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي تشمل "تنمية موارد البيئة" و"تطوير المجتمعات الرعوية" وتهدف إلى تشجيع قيام الجمعيات التعاونية في مجال الانتاج الحيواني الرعوي وتوفير القروض الصغيرة وتسهيل إجراءاتها لدعم مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة.

أ - المبررات

١. تنويع أنشطة المربين يمكن أن يؤدي إلى التخفيف من ضغط الرعي على المراعي الطبيعية.
٢. تحسين مستوى المعيشة للمربين يساعد على رفع الوعي البيئي والسلوك الايجابي تجاه الموارد البيئية.
٣. حصول تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي وخاصة المربين الصغار للحيوانات الرعوية.
٤. الحاجة ماسة الى تدعيم الدور الاقتصادي والاجتماعي للمراعي بهدف تحسين مستوى معيشة المربين والرعاة.
٥. ضرورة تحسين دخل المربين وتدعيم دور النشاطات المرتبطة بالقطاع الرعوي (مثل صناعات الأصواف والوبر والجلود وغيرها).
٦. ارتفاع معدلات الهجرة من الأرياف الى المدن الحضرية طلباً للمزيد من الخدمات الحضرية
٧. تشكل المراعي مجالاً واسعاً للاستفادة والعلم أو للتأمل والخلق والإبداع الفني والفكري.

ب- الاهداف الرئيسية

١. تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تعتمد حيواناتهم على المراعي وخاصة صغار المربين للحيوانات الرعوية مما سيزيد في وعيهم البيئي ويخفف من تدهور المراعي.
٢. تعزيز وتدعيم الدور الاقتصادي والاجتماعي للمراعي بغية تحسين مستوى معيشة الرعاة.
٣. تقوية وتحسين دخل الرعاة وتدعيم دور النشاطات المرتبطة بالقطاع الرعوي (مثل صناعات الأصواف والوبر والجلود وغيرها).
٤. الحد من الهجرة من الأرياف الى المدن الحضرية والمساهمة في تحقيق استقرار الأرياف اقتصاديا واجتماعيا.
٥. الاستفادة المنظمة والمستدامة من المراعي في المجال السياحة البيئية شريطة إدارتها بشكل سليم

ج - المكونات الرئيسية

١. دعم وتعزيز المشاريع والخطط الهادفة لتقوية الدور الاقتصادي والاجتماعي للمراعي بغية تحسين مستوى معيشة الرعاة ومنها الأنشطة السياحية والصناعية والزراعية.
٢. دعم وتقوية صناعات الأصواف والوبر والجلود في المناطق الرعوية لتحسين دخل الرعاة وتدعيم دور النشاطات المرتبطة بالقطاع الرعوي في تلك المناطق.
٣. الاستفادة المنظمة والمستدامة من المراعي في المجال السياحة البيئية شريطة إدارتها بشكل سليم

السياسات التكميلية والتنسيقية

بجانب تنفيذ البرامج الرئيسية والفرعية والمشروعات سالفة الذكر هناك العديد من السياسات والإجراءات اللازمة لدعم تلك البرامج ولتوفير الإطار اللازم للتنمية المستدامة للمراعي. وتمثل هذه السياسات شروط أساسية وضرورية لنجاح إستراتيجية المراعي.

سياسات وتوصيات تطوير الإنتاج الحيواني الرعوي

يقترح تنفيذ الشروط الضرورية والسياسات التكميلية التالية من قبل قطاع الانتاج الحيواني لنجاح إستراتيجية المراعي. واهم هذه السياسات والاليات:

١. ضرورة ربط سياسة دعم الاعلاف خاصة الشعير للقطعان التجارية المتخصصة بعملية تنظيم الرعي في المراعي بهدف اراحة المراعي وتقليل الحمولة الرعوية، والأولى بقاء القطعان الكبيرة التجارية داخل المزارع وعدم استعمالها للمراعي الطبيعية طوال مدة هذه الاستراتيجية.
٢. ربط تقديم الخدمات الرعوية الضرورية في المواقع الرعوية مثل (موارد مياه، مخازن أعلاف، ادوية ولقاحات، وحدات وخدمات بيطرية، وغيرها) للقطعان الرعوية الصغيرة التي تلتزم بعملية اراحة المراعي و تنظيم الرعي في المناطق الرعوية.
٣. تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الصحية للثروة الحيوانية وتحسين نسلها و انتاجيتها.
٤. العمل على استبعاد الحيوانات الرعوية غير المنتجة (المسنة والمريضة والمشوهة وغيرها) من القطعان الرعوية عن طريق الإرشاد وتوعية المربين.
٥. تحسين طرق معاملة وتثمين وتسويق المنتجات الرعوية من لحوم وأصواف وألبان وغيرها.
٦. وضع سياسة تمويلية لتطوير ودعم صغار المربين لتعديل نمط التربية والإنتاج بالقطاع الرعوي.

سياسات وتوصيات تطوير خدمات التمويل الرعوي

يواجه التمويل الزراعي السعودي العديد من أوجه القصور في مجال المراعي اهمها عدم معرفة الكثير من المربين في الريف بمؤسسات التمويل المصرفي لتمرکز تلك المؤسسات في المدن فضلا عن عدم توفير القروض الملائمة للمربين بالمراعي لانجاز مشاريعهم الصناعية والتسويقية في المناطق الرعوية.

تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية للمراعي يتطلب تطوير التمويل الرعوي بالمملكة عن طريق البرامج والسياسات والآليات التالية والتي يمكن تنفيذها عن طريق صندوق التنمية الزراعية:

١. رفع كفاءة القطعان الرعوية من خلال:
 - دعم قيام شركات متخصصة في إكثار وتحسين الأصناف المناسبة من الحيوانات الرعوية.
 - دعم كيانات للرعاية البيطرية في المناطق الرعوية.
 - دعم البرامج والمشاريع التي تساهم برفع الكفاءة الاقتصادية لمشروعات الإنتاج الحيواني الرعوي.
٢. دعم العمل التعاوني:
 - حث المربين الرعويين علي إنشاء جمعيات او روابط تعاونية ودعمها.
 - دعم قيام كيان للتأمين التعاوني.
 - نشر الفكر التعاوني بين الرعاة.

سياسات وتوصيات تطوير جهاز الإرشاد الرعوي

يعاني جهاز الارشاد الزراعي بصفة عامة والرعوي بصفة خاصة من العديد من الصعوبات اهمها النقص الشديد في الكوادر المتخصصة في الارشادالرعوي سواءً على المستوى المركزي للوزارة أو إداراتها العامة وفروعها وعدم كفاية البرامج والحملات الإرشادية لتبني ممارسات ومعاملات رعوية مناسبة لطبيعة الأراضي ونوعية الغطاء النباتي وخصائصه في كل منطقة.

إن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية للمراعي يتطلب انشاء وتفعيل دور الارشاد الرعوي والبيئي بالوزارة عن طريق البرامج والسياسات والآليات التالية وتقوم إدارة المراعي بالتنسيق مع ادارة الارشاد للقيام بمايلي:

١. ضرورة بناء القدرات وإعداد كوادر مؤهلة بالأعداد الكافية وتوظيفها في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وتوفير التدريب الجيد لها.
٢. زيادة الوعي وتطوير الإرشاد البيئي لدى كل الفئات ذات العلاقة معالمراعي من صانعي القرار والمربين والمنتزهين وغيرهم.
٣. رفع الوعي البيئي العام لدى جميع شرائح المجتمع المحلي بأهمية الموارد الرعوية وإدراجها في مناهج التعليم العام والالزامي.
٤. توفير الخدمات الإرشادية والتوعوية الرعوية الخاصة بالرعاقوبحيوانتهم الرعوية.
٥. الاعتماد على سياسة التدرج في تنفيذ البرامج التنموية المقترحة في مجال حماية وصيانة المراعي وتبني فكرة مراكز الإشعاع الإرشادي في تنفيذ برامج الارشاد الرعوي.

سياسات وتوصيات تطوير التعليم والإعلام الرعوي

يمثل تطوير التعليم الزراعي مع البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي مثلث متكامل للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بشكل عام. ويعاني التعليم والإعلام الرعوي من العديد من الصعوبات اهمها عدم وجود برامج تعليمية بالجامعات والمعاهد لإعداد المهندسين والفنيين المتخصصينفي مجال المراعي والغابات الطبيعية وتربية ورعاية وادارة القطعان التقليدية الرعوية، عدم توفير الدرجات الوظيفية الكافية بقطاع الموارد الطبيعية بصفة عامة والموارد الرعوية بصفة خاصة للاستفادة من خريجي هذه الجامعات والمعاهد في الإدارة المستدامة للموارد الرعوية الوطنية، نظم التعليم والتدريب الزراعي غير متوافقة بالقدر الكافي مع متطلبات سوق العمل، حيث لا يوجد اهتمام كافي بالمواعمة بين نظم التعليم والتدريب من حيث المناهج والتخصصات العلمية من ناحية، والوظائف ذات التصنيف والتوصيف المهني وفقاً لاحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.

إن الإسراع في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية للمراعي يتوقف بالدرجة الأولى على تطوير وتنمية التعليم والإعلام الرعوي من خلال تطبيق الجهات ذات العلاقة لحزمة الآليات والسياسات والإجراءات التالية:

١. ضرورة التوافق بين مخرجات أنظمة التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل في القطاع الرعوي والحرجي.
٢. زيادة الدورات التدريبية ذات المدة القصيرة وكذلك ورش العمل للأشخاص العاملين في مجالات تنمية وتطوير المراعي والموارد الرعوية والتنوع البيئي والحيوي.
٣. تعزيز مجال التدريب والدراسة خارج المملكة في مجالات تنمية وتطوير المراعي والموارد الرعوية وتعزيز تبادل المعلومات في ذلك.
٤. إعداد وتبنى الإطار المؤسسي و التشريعي الذى يكفل إمكانية تمويل القطاع الخاص للبحوث التى تقوم بها الجامعات والهيئات البحثية الأخرى لخدمة المجتمع في مجالات الوقف الاحتطاب ووقف تدهور المراعي وتحسين الغطاء النباتي وتحسين إنتاجية المراعي وإنتاجية القطعان الرعوية وغيرها.
٥. مراجعة المناهج والبرامج الدراسية التى تخص قطاع الزراعة بالتعاون مع القطاع الخاص، واقتراح مسارات دراسية جديدة تلائم الاحتياجات الفعلية لسوق العمل مثل الإدارة المستدامة للمراعي والغابات والمنتزهات الطبيعية، والإرشاد الزراعي الرعوي والبيئي،.
٦. دعم التوظيف بوزارة الزراعة عن طريق خلق وظائف جديدة تتناسب مع المناهج والبرامج الدراسية التى تخص قطاع المراعي والغابات.
٧. التوسع في المهام العلمية والبعثات الخارجية للقائمين على إدارات المراعي والغابات.

سياسات وتوصيات تثمين المنتجات الرعوية الثانوية

لا يستفيد المربون في المملكة بالشكل المطلوب من بعض منتجات القطعان الرعوية مثل الأصواف والوبر والجلود والعظموالتي تباع بأسعار منخفضة كمادة خام على الرغم من ارتفاع قيمتها في بعض الدول المجاورة بسبب انعدام أو قلة الوحدات العاملة في مجال تصنيع واستغلال المنتجات الرعوية الثانوية، وإيضاً قصور التمويل الميسر للمربين الرعويين لتنشيط عمليات تصنيع الفوائض من الحليب والمنتجات الثانوية مثل الصوف والوبر والجلود في المناطق الرعوية.

إن دعم وتعزيز وتقوية الآليات والسياسات التالية من قبل الجهات ذات العلاقة سوف يساعد بطريقة غير مباشرة في تحقيق الأهداف المنشودة من الخطة الوطنية للمراعي. وأهم هذه السياسات:

١. دعم البرامج التي تستهدف توعية المربين الرعويين بقيمة المنتجات الرعوية الثانوية مثل الصوف والوبر والجلود والعظم.

٢. انشاء قاعدة بيانات عن كميات ونوعيات المنتجات الرعوية الثانوية وطرق الاستفادة منها.
٣. توفير التمويل الميسر للمربين لتنشيط عمليات تصنيع الفوائض من الحليب والمنتجات الثانوية مثل الصوف والوبر والجلود في المناطق الرعوية.
٤. دعم البرامج التي تستهدف نشر واقامة مصانع او وحدات لتصنيع الصوف والجلد والوبر من قبل جمعيات او روابط المربين.
٥. اعداد برامج تدريبية للرعويا ن على طرق الاستفادة من فائض الحليب المحلي، خاصة حليب الإبل بسبب الفطام المبكر مع استعمال تجهيزات تسمح بالجودة و بيعه بأسعار مناسبة.

الفصل الرابع

خطة العمل الوطنية للمراعي

١. المشاريع المقترحة لتحقيق أهداف إستراتيجية المراعي

بلغ عدد المشاريع المقترحة أحد عشر مشروعاً (الجدول ٣-١٧)، وروعي أن تكون هذه المشاريع واقعية وتؤثر مباشرة في المدى القصير على هدف وقف التدهور في المراعي وفي المدى المتوسط والطويل في تحقيق تنمية مستدامة للموارد الرعوية والمراعي ومكافحة التصحر بالمملكة. وتعتبر هذه المشروعات مكملة للبرامج الرئيسية والفرعية المرتبطة بها كما تعتبر الأداة التنفيذية لتحقيق أهداف المحاور والبرامج ذات الصلة. ووضعت التفاصيل لكل مشروع مقترح شاملة الأهداف، ومكونات المشروع، والجهة المنفذة، ومدة المشروع، والمخرجات المتوقعة، ومؤشرات لتقييم نجاح المشروع، والمخصصات المالية.

تتطلب تنفيذ هذه المشروعات خلال فترة الاستراتيجية (٢٠ عام) اعتمادات مالية تقدر بحوالي 8,980 مليون ريالاً بواقع 449 مليون ريال سنوياً. ويوضح الجدول (١) الاعتمادات الحالية المخصصة لمشروعات المراعي وفقاً لطبيعتها.

جدول (١) الاعتمادات المالية التقديرية المطلوبة

الميزانية	المشروع
50	المشروع الأول: حصر وتقييم المراعي وإنشاء وإدارة قاعدة البيانات
100	المشروع الثاني: مسح وتحديد أراضي المراعي
40	المشروع الثالث: رفع وعي المستفيدين من الموارد الرعوية وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات
1,200	المشروع الرابع: تأمين وتدريب حراس للمراعي
5,000	المشروع الخامس: دعم التربية المكثفة للإنتاج الحيواني للحد من الاعتماد على المراعي
200	المشروع السادس: دعم بدائل الحطب والفحم المحلي
20	المشروع السابع: الحد من الآثار السلبية للتنزه في أراضي المراعي
1,250	المشروع الثامن: تحسين المراعي
120	المشروع التاسع: إكثار النباتات الرعوية
50	المشروع العاشر: تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة
250	المشروع الحادي عشر: رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية المعنية بالمراعي والابتعاث
250	المشروع الثاني عشر: إعداد وتنفيذ خطة عمل البحث الرعوي
200	المشروع الثالث عشر: إنشاء وتطوير التعاونيات الرعوية بالمملكة
250	المشروع الرابع عشر: دراسة وتطوير المجتمعات الرعوية
8,980	الإجمالي

وذلك علماً بأن الميزانية الإجمالية المخصصة للمراعي للعام ١٤٣٤-١٤٣٥ هـ والاعتمادات الكلية لا تتجاوز ٨,٢٠٠ ألف ريال وهو ما يمثل أقل من ٠,١٤ % من الميزانية السنوية للوزارة والبالغة حوالي ٣٦ مليار ريال، وهذه نسبة لا تكاد تذكر أمام اتساع مساحات المراعي بالمملكة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياحية والثقافية وما تعانيه من تهاون تدهورها وتصحرها.

وتوضح الجداول من (٣) إلى (١٧) المشروعات المقترحة.

جدول (٢): مشروع رقم ١: حصر وتقييم المراعي وإنشاء قاعدة بيانات

الهدف الإستراتيجي	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور:	حصر وتحديد وتقييم المراعي
البرنامج الرئيسي:	حصر وتقييم وتحديد المراعي
عنوان المشروع:	حصر وتقييم المراعي وإنشاء وإدارة قاعدة البيانات (مشروع رقم ٤/٢٢٦/١/٣٢)
الأهداف الرئيسية للمشروع:	١. توصيف وتقييم الخصائص الفيزيائية والحياتية للمراعي في المحافظات والمناطق الإدارية بالمملكة.
	٢. إعداد خرائط تقارير تفصيلية لمخرجات التوصيف والتقييم للمراعي باستخدام التقنيات الحديثة وصور الأقمار الصناعية والمسوحات الحقلية
	٣. إعداد قاعدة بيانات ليستفاد منها في عمليات التخطيط وتنمية وتطوير والإدارة المستدامة للمراعي
	٤. إعداد وتدريب الفرق الفنية لتنفيذ خطط التوصيف والتقييم وإعداد وتحديث قاعدة البيانات للمراعي.
مكونات المشروع:	١. إعداد المواصفات لتنفيذ المسوحات والتقييم وإعداد الخرائط والوثائق،
	٢. تدريب المهندسين والفنيين على تقنيات المسح والتقييم للموارد الرعوية
	٣. تنفيذ مشروع التقييم بدراسة التربة والغطاء النباتي والمكونات الأخرى للمراعي وإعداد الخرائط الرقمية والورقية وقاعدة البيانات المرتبطة بها والتقارير التحليلية
	٤. إعداد مكان (قاعة أو أكثر) ليكون بمثابة الحاضنة الرئيسية لقاعدة بيانات المراعي بالمملكة.
	٥. تجهيز قاعدة البيانات المقترحة بالأجهزة والأدوات والبرامج الحاسوبية اللازمة للأرشفة والتخزين وتحليل البيانات وإنتاج الخرائط والرسومات من هذه البيانات.
	٦. تدريب كادر فني (خمسة أشخاص) لإدارة قاعدة بيانات المراعي لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة .
مدة المشروع:	مستمر
المخرجات المتوقعة:	١- جمع وتوثيق البيانات التي ستمخض عن مسوحات المراعي والتقييم على نماذج خاصة تسمح بسهولة الأرشفة الإلكترونية
	٢- تقارير ودراسات وخرائط أراضي المراعي في المحافظات والمناطق ومواصفات التربة والغطاء النباتي من إنتاجية وحمولة رعوية وغيرها.
	٣- خطط للإدارة والتنمية المستدامة للمراعي وللمتابعة والتقييم
	٤- قاعدة بيانات متكاملة لإستخدامها في عمليات التخطيط خطط لتحسين والإدارة المستدامة والمتابعة والتقييم للموارد الرعوية.
المخصصات الإجمالية:	طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:
	<ul style="list-style-type: none"> - تكاليف إجراء المسوحات اللازمة للمراعي من حيث التربة والغطاء النباتي باستخدام التقنيات الحديثة وصور الأقمار الصناعية - تكاليف التجهيزات والمعدات الضرورية للمسح والتقييم وإنشاء البيانات والتدريب - تكاليف المتابعة والتقييم والتشغيل لقاعدة البيانات (من الكادر المكلف بالرصد؛ الانتدابات؛ حوافز؛ معدات؛ إلخ) <p>٥٠ مليون ريال</p>

جدول (٣): مشروع رقم ٢. مسح وتحديد أراضي المراعي

الهدف الإستراتيجي	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور:	حصر وتحديد وتقييم المراعي
البرنامج الرئيسي:	حصر وتقييم وتحديد المراعي
عنوان المشروع:	مسح وتحديد أراضي المراعي (مشروع قائم ٤/٠٠/١٤٠/١/٣٢)
أهداف المشروع	<p>- تحديد أراضي المراعي بعلامات ثابتة تنفيذاً للأمر السامي الكريم رقم ٤/٣٦٢٠ في ٢٩/١١/١٤٠٤هـ القاضي بتحديد الأماكن التي تبقى مراعي والأراضي التي يمكن توزيعها كمزارع وكذلك مع الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر</p> <p>- تحديد وحماية بعض المواقع الرعوية لمنع الاستغلال المفرط وتمكينها من استعادة إمكانيتها من حيث الإنتاجية والتنوع،</p> <p>- تسييج وتبوير المحميات المقامة لأجل التحسين الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية</p> <p>- إختيار مواقع مماثلة للمجتمعات والعشائر النباتية لحمايتها لتكون نقاط مراقبة ومتابعة للتغيرات التي تحدث للغطاء النباتي وكمصادر لإكثار البذور الرعوية في الطبيعة.</p>
مكونات المشروع:	<p>- تحديد أراضي المراعي حسب نظام المراعي والغابات وإنجاز الخرائط التي تبين المناطق التي تحتلها أراضي المراعي</p> <p>- تحديد المواقع ذات القيمة الرعوية العالية والتنوع الحيوي مثل الفيض والروضات التي تحتاج إلى حماية وإدارة مستدامة</p> <p>- تسييج وتبوير المواقع الرعوية حسب الحاجة للحماية</p> <p>- إعداد وتدريب الفرق الفنية لتنفيذ خطط التوصيف والتقييم للمراعي.</p> <p>- إعادة تأهيل بعض المسيجات والمواقع التي سبق تبويرها في السنوات السابقة</p>
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجهات الأخرى ذات العلاقة.
مدة المشروع:	مستمر طوال مدة الاستراتيجية
المخرجات المتوقعة:	<p>١. كل أراضي المراعي محددة في مواقعها عن طريق التسييج أو التبوير.</p> <p>٢. خرائط أراضي المراعي الرقمية والورقية واحداثياتها وملامحها معروفة وموثقة مع استعمالاتها المختلفة.</p> <p>٣. المواقع الرعوية الحيوية والمحميات محددة ومحفوظة من التعديات وخاضعة للإدارة المستدامة</p>
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	تكاليف إجراء المسوحات اللازمة لتحديد المراعي (من مساحين؛ انتدابات؛ معدات؛ إلخ) ولمعرفة مساحة ومواقع أراضي المراعي بالمحافظات والمناطق. تحديد الإستعمالات الحالية في أراضي المراعي وضع الخرائط اللازمة التسييج والتبوير.
المخصصات الإجمالية:	١٠٠ مليون ريال

جدول (٤): مشروع رقم ٣. رفع وعيالمستفيدين من الموارد الرعوية

الهدف الإستراتيجي	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور	وقف العوامل التي تؤدي لتدهور المراعي
البرنامج الرئيسي	رفع الوعي البيئي والرعوي وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات
أسم المشروع	رفع وعي المستفيدين من الموارد الرعوية وتعزيز تطبيق نظام المراعي والغابات
الأهداف الرئيسية للبرنامج	١. تطوير الإرشاد الرعوي والبيئي
	٢. تفعيل مشاركة المستفيدين من الموارد الرعوية والمجتمع المدني والقطاع والخاصفي التخطيط والتنفيذ والتقييم للبرامج التوعوية والإرشادية
	٣- الحد من الرعي الجائر والتحطيب وتلويث مواقع التنزه وتدهور النظم البيئية الرعوية
مكونات البرنامج	١- إعداد مادة التوعية والإرشاد (برامج إذاعية وتلفزيونية، مطويات، نشرات).
	٢. عقد ندوات وورش عمل ومنتديات ومخيمات بيئية وغيرها
	٣. تنفيذ البرامج الإرشادية والتوعية الخاصة بالمستفيدين من الموارد الرعوية مربين ومنتزهين وغيرهم
	٤. نقل نتائج الأبحاث وتبسيطها للمستفيدين من الموارد الرعويةمن خلال برامج إرشادية لتشجيعهم على المساهمة في المحافظة على المراعي وتنميتها المستدامة هذا هدف
	٥ تقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية بمشاركة المستفيدين من الموارد الرعوية
	٦. تفعيل دور اللجان المحلية والوطنية والشرطة والقضاء في تطبيق نظام المراعي والغابات
الجهة المنفذة	وزارة الزراعة
مدة البرنامج:	مستمر مدة الاستراتيجية
المخرجات المتوقعة:	١. وقف أو الحد من الرعي الجائر والاحتطاب والتلويث، وتدهور الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي
	٢. المحافظة على الموارد الطبيعية في المناطق الرعوية وزيادة فرص تنميتها والإدارة المستدامة لها.
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	- تكاليف البرنامج الخاص بالتوعية البيئية ويشمل (اللوحات، النشرات، تغطية صحفية، تلفزيونية، إذاعية، تواصل اجتماعي لقاءات وغيرها)
	أ- تكاليف برامج بناء القدرات داخلياً وخارجياً المنسوبي الجهات المختصة بالوزارة العاملين في البرامج التوعوية
المخصصات الإجمالية:	٤٠ مليون ريال سعودي

جدول (٥): مشروع رقم ٤. تأمين وتدريب حراس المراعي

الهدف الإستراتيجي الثاني:	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور:	وقف العوامل التي تؤدي لتدهور المراعي
البرنامج الرئيسي:	استحداث جهاز حراس المراعي
عنوان المشروع:	تأمين وتدريب حراس المراعي
الأهداف الرئيسية للمشروع:	١- زيادة التنسيق مع وزارة الداخلية والجهات الأخرى ذات العلاقة للقيام بدورها الهام في توسيع عملية حماية المراعي ومنع التحطيب والتخفيف من الآثار السلبية للسياحة البيئية من خلال زيادة اعداد "المجاهدين" لحراسة المناطق الرعوية وبصفة خاصة المتدهورة منها.
	٢- توسيع عمل أجهزة حراس الغابات بوزارة الزراعة ليشمل المراعي بكافة مديريات الزراعة وفروعها بالمملكة وتعزيز امكانياته المادية والبشرية ليشمل عدداً لا يقل عن ١٠٠٠ حارس.
	٣. تدريب حراس المراعي على الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بالموارد الطبيعية خاصة المراعي.
مكونات المشروع:	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز جهاز حراس المراعيمن خلال زيادة عدد الحراس وتجهيزاتهم - تدريب الحراس - تعزيز آليات التنسيق مع وزارة الداخلية والجهات الأخرى - تفعيل دور فروع الزراعة واللجان المحلية في المحافظات وفي المناطق الإدارية وبالتعاون مع مجالس المناطق وممثلين من المجتمعات الرعوية في تفعيل آليات تطبيق نظام المراعي والغابات.
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الداخلية
مدة المشروع:	مستمر مدة الاستراتيجية
المخرجات المتوقعة:	١. تكوين جهاز حراسة منكن ويغطي جميع مناطق المملكة.
	٢. التطبيق الصارم لنظام لنظام الغابات والمراعي ولوائح للحد من التعديات والممارسات الخاطئة على أراضي المراعي.
	٣. تعزيز فرص النجاح والإدارة المستدامة للموارد الرعوية
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	تكوين جهاز حراسة للمراعي لحماية المراعي (عدد الحراس المطلوبين - متوسط اجر الحارس - مساحة المراعي المقترح تأمينها سنويا) كالاتي: حراسة متوسط ٥ مليون هكتار / سنة- طوال مدة الاستراتيجيةمتطلبه ٦٠٠ حارس (١٠٠٠٠٠٠ ريال / حارس متضمنة المرتب وسيارة ومصاريف أخرى)
المخصصات الإجمالية:	إعداد برنامج تدريبي لحراس المراعي لمدة خمس سنوات (١ دورة / سنة بتكلفة حوالي ١٠٠٠٠٠٠ ريال سعودي /دورة (٢٥ متدرب لمدة ٥ أيام لكل دورة)) حوالي واحد مليون ١٢٠٠ مليون ريال

جدول (٦): مشروع رقم ٥. دعم التربية المكثفة للإنتاج الحيواني للحد من الاعتماد على المراعي

الهدف الإستراتيجي الثاني:	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور:	وقف العوامل التي تؤدي لتدهور المراعي
البرنامج الرئيسي:	تخفيض الضغط على المراعي
عنوان المشروع:	دعم التربية المكثفة للإنتاج الحيواني للحد من الاعتماد على المراعي
الأهداف الرئيسية للمشروع:	- تخفيض الحمولة الرعوية وإعطاء المراعي فرصة لاسترجاع قدرتها الإنتاجية وعافيتها البيئية
	- دعم استقرار المربين عن طريق الاعلاف المدعمة وتنظيم عملية الرعي على أسس علمية
	- تحويل اغلبية الحيوانات المرباة في المراعي إلى تربية مكثفة في حضائر
	- تعزيز الاعتماد في استهلاك المنتجات الحيوانية على الاستيراد لحماية المراعي.
مكونات المشروع:	- تكثيف الارشاد والرعاية الصحية لتخفيض نسبة الحيوانات ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة والمريضة،
	- إستحداث مناطق لتربية الحيوانات الرعوية في حضائر وتوزيع الحضائر على المربين مقابل الامتناع عن الرعي،
	- توزيع على مربي الحضائر اعلاف مدعمة لسد فاقد منع الرعي للقطعان.
	- تعزيز الاعتماد في استهلاك المنتجات الحيوانية على الاستيراد لحماية المراعي.
الجهة المنفذة:	- تكثيف الارشاد والرعاية الصحية لتخفيض نسبة الحيوانات ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة والمريضة في الحضائر والمراعي
	- تقنين استخدام الرعاة للحد من الرعي
مدة المشروع:	وزارة الزراعة والبنك الزراعي ووزارة المالية ووزارة الداخلية والجهات الأخرى التي العلاقة
المخرجات المتوقعة:	٢٠ سنة
	تخفيض الحمولة الرعوية وتنظيم الرعي
	زيادة الغطاء النباتي وتحسن المراعي والإنتاجية
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	زيادة كفاءة الإنتاج الحيواني
	زيادة دخل المربين واستقرارهم وتحسن ظروفهم المعيشية
المخصصات الإجمالية:	- توزيع حضائر،
	- دعم المسجلات لإقامة الحضائر،
المخصصات الإجمالية:	- دعم الأعلاف لتعويض فاقد الحمى الرعوي وتشجيع التربية في الحضائر،
	- جهود التوعية والارشاد
	٥٠٠٠ مليون ريال

جدول (٧): مشروع رقم ٦: دعم بدائل الحطب والفحم المحلي

الهدف الإستراتيجي الثاني:	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور:	وقف العوامل التي تؤدي لتدهور المراعي
البرنامج الرئيسي:	تخفيض الضغط على المراعي
عنوان المشروع:	دعم بدائل الحطب والفحم المحلي
الأهداف الرئيسية للمشروع:	- وقف أو الحد إلى أقصى درجة من ظاهرة الإحتطاب
	- توفير بدائل الحطب المحلي عن طريق الاستيراد
	- العمل على تقليل استخدام الحطب في المملكة
مكونات المشروع:	- تنفيذ دراسة دقيقة حول ظاهرة الإحتطاب والتفحيم في المملكة من حيث الحجم والممارسة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
	- السعي إلى وقف أو الحد إلى أقصى درجة من ظاهرة الإحتطاب وتطبيق النظام على المخالفين
	- دراسة مصادر استيراد الحطب على المستوى العالمي حسب خصائص حاجات المملكة
	- دراسة والعمل على سلوكيات الحد من استخدام الحطب في المملكة
	- تصميم وتنفيذ حملة توعية لوقف الإحتطاب
	- استخدام مياه الصرف المعالجة في إنتاج الحطب.
	وزارة الزراعة والبنك الزراعي ووزارة المالية ووزارة الداخلية والجهات الأخرى التي العلاقة
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة والبنك الزراعي ووزارة المالية ووزارة الداخلية والجهات الأخرى التي العلاقة
مدة المشروع:	٢٠ سنة
المخرجات المتوقعة:	مراعي المملكة وغاباتها في مأمن من التدهور بسبب الإحتطاب
	توفر بدائل عن الحطب المحلي في الاسواق
	تخفيض استهلاك الحطب في المملكة
	إنتاج الحطب محليا على المدى المتوسط والبعيد
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	- دراسات الإحتطاب وأسواق الاستيراد للحطب والفحم والسلوكيات،
	- حملات التوعية،
	- زراعة الأشجار وريها بواسطة مياه الصرف المعالجة لإنتاج الحطب.
المخصصات الإجمالية:	٢٠٠ مليون ريال

جدول (٨): مشروع رقم ٧: دعم بدائل الحطب والفحم المحلي

الهدف الإستراتيجي الثاني:	الهدف الاول: وقف تدهور المراعي والتصحر
المحور:	وقف العوامل التي تؤدي لتدهور المراعي
البرنامج الرئيسي:	تخفيض الضغط على المراعي
عنوان المشروع:	الحد من الآثار السلبية للنتزه في أراضي المراعي
الأهداف الرئيسية للمشروع:	- الحد من تدهور التربة بواسطة السيارات والنتزه العشوائي الكثيف
	- المحافظة على نظافة المراعي من مخلفات المنتزهين
مكونات المشروع:	- تسييج وتبئير بعض المواقع الرعوية المستخدمة للنتزه
	- تجهيز بعض المواقع بوسائل النظافة ومصادر المياه
	- تنظيف مواقع النتزه من المخلفات
	- التوعية الموقعية في أماكن النتزه
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة
مدة المشروع:	٢٠ سنة
المخرجات المتوقعة:	مراعي المملكة وغاباتها في مأمن من التدهور بسبب النتزه العشوائي
	الحفاظ على بيئة رعوية سليمة ونظيفة
	توفير مواقع للنتزه ملائمة وجذابة
المخصصات الإجمالية:	طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:
	٢٠ مليون ريال

جدول (٩): مشروع رقم ٨. إعادة تأهيل المراعي المتدهورة وإقامة المحميات الرعوية

الهدف الإستراتيجي	الهدف الثاني: الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي
المحور:	إعادة تأهيل المراعي وتحسين التنوع الحيوي وإقامة المحميات الرعوية
البرنامج الرئيسي:	برنامج تنمية وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وإدارتها المستدامة
عنوان المشروع:	تحسين المراعي (مشروع قائم رقم ٤/٠٠/٠٠/٢٥/١/٣٢)
أهداف المشروع	1- تحسين خصائص الموارد الرعوية والمحافظة التنوع الحيوي
	٢- الحد من الانجراف والتعرية المائية والهوائية و العواصف الترابية وزحف الرمال والتصحر.
	٣ تحسين دخل المربين وتحسين مستوى عيشهم وأيجاد فرص عمل
مكونات المشروع:	١- إقامة محميات رعوية لتحقيق الإدارة المستدامة للمراعي بشكل عام وللمراعي المحسنة على وجه الخصوص
	٢- التوسع في استزراع المراعي المتدهورة وتحسين الغطاء النباتي والانتاجية
	٣ تطبيق التقنيات الحديثة للحد من انجراف التربة والتعرية والتصحر
	٤- تطبيق تقنيات حصاد المياه لتحسين التربة والاستفادة من مياه الأمطار لتحسين الغطاء النباتي.
	٥- تأمين وتثبيت لوحات إرشادية لتنظيم الرعي ومنع أسباب التدهور والتلوث
	٦- دعم جهود تطبيق تقنيات الإدارة المستدامة للمراعي المحسنة وتنظيم الرعي وفق الحمولة الرعوية التي حددت وفقاً لنتائج مشروع تقييم وحصر المراعي
	٧- تأمين آليات ومعدات
	٨ إدارة وتنظيف وصيانة المواقع الرعوية المستخدمة للتنزه.
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة
مدة المشروع:	مستمر مدة الاستراتيجية
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة	إعداد الخطط والبرامج و المواصفات المناسبة لحماية واستزراع المراعي المتدهورة ذات الأهمية الرعوية لزيادة إنتاجيتها وتنوع غطائها النباتي. - تكاليف المبدئية لحماية و استزراع حوالي ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من المراعي المتدهورة بالنباتات الرعوية المحلية، بمعدل ١٥,٠٠٠ هكتار سنوياً- وتشمل تكاليف عمل دراسات ومواصفات تنفيذ تقنيات الحصاد المائي المناسبة في بعض المناطق الرعوية المتدهورة ذات الأهمية الرعوية لزيادة إنتاجيتها وتنوع غطائها النباتي - تكاليف تنفيذ تقنيات الحصاد المائي المناسبة في بعض المناطق الرعوية واستزراع الأراضي الرعوية عن طريق البذور أو الشتلات مع توفير عدد من الريات في البداية لضمان استرساء النباتات ونموها الجيد في البداية.
المخصصات	١,٢٥٠ مليار ريال سعودي

جدول (١٠): مشروع رقم ٩. إكثار النباتات الرعوية المحلية

الهدف الإستراتيجي	الهدف الثاني: الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي
المحور:	إعادة تأهيل المراعي وتحسين التنوع الحيوي وإقامة المحميات الرعوية
البرنامج الرئيسي:	تنمية وإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وإدارتها المستدامة
عنوان المشروع:	إكثار النباتات الرعوية (مشروع قائم رقم ٤/٠٠/١٤٠/١/٣٢)
الأهداف الرئيسية للمشروع:	١. إنتاج البذور والشتلات الرعوية الملائمة خاصة المحلية بكميات كافية
	٢. تحسين جودة وفعالية البذور والشتلات الرعوية الموزعة والمزروعة في برنامج تحسين المراعي.
	٣. تدريب كادر فني لإدارة خطط إكثار النباتات الرعوية الواعدة.
مكونات المشروع:	١. تحديد وتجميع وتوصيف النباتات الرعوية من أشجار وشجيرات واعشاب محلية ملائمة ومستساغة لاكثرها
	٢. إنشاء وتجهيز مراكز اكثار البذور بالبنية التحتية من مستودعات ومشاتل وبيوت بلاستيكية ومختبرات تحليل ومعاملة البذور الرعوية.
	٣. تزويد مراكز اكثار البذور بالمعدات الضرورية للزراعة والري والجمع والتخزين والتنقية والتبريد والتوزيع.
	٤. الزراعة وتطبيق العمليات الزراعية المختلفة حتى حصاد البذور وتخزينها
	٥. دراسة والاستفادة من المعرفة المحلية للرعاة ومربين الإنتاج الحيواني الرعوي المتعلقة بالنباتات الرعوية الواعدة في المناطق المختلفة.
	٦. تدريب كادر فني لإدارة خطط إكثار النباتات الرعوية الواعدة.
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة
مدة المشروع:	مستمر مدة الاستراتيجية
المخرجات المتوقعة:	١. توفير المادة النباتية الرعوية من بذور وشتائل للبيئات الرئيسية في المراعي مناطق المملكة بالكميات والجودة الضرورية.
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	تكاليف إعداد دراسة لجمع وتوثيق البيانات والمعلومات لدى الرعاة ومربي الإنتاج الحيواني الرعوي المتعلقة بالنباتات الرعوية الحالية او الواعدة في المناطق الرعوية المختلفة.
	تكاليف إنشاء البنية التحتية اللازمة لإكثار النباتات الرعوية في مراكز الاكثار.
المخصصات الإجمالية:	تكاليف التجهيزات وتكاليف الزراعة والري والتجميع والمعالجة والتخزين تكاليف المبدئية لتدريب كادر فني لإدارة خطط إكثار ونشر النباتات الرعوية ١٢٠ مليون ريال

جدول (١١): مشروع رقم ١٠. تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة

الهدف الإستراتيجي	الهدف الثالث : التطوير المؤسسي وبناء القدرات وتطوير الأبحاث
المحور:	تطوير المؤسسات الحكومية والمهنية تعزيز الأبحاث الرعوية
البرنامج الرئيسي:	تطوير مؤسسات وزارة الزراعة وتعزيز الأبحاث
عنوان المشروع:	تعزيز وتطوير شعبة المراعي بوزارة الزراعة
الأهداف الرئيسية للمشروع:	- تعزيز اللامركزية في العمل وتدعيم الإدارات الفنية المحلية وتفعيل دورها في إدارة وتطوير المراعي بكل مناطق المملكة
	- زيادة التنسيق بين وزارة الزراعة والجهات المهتمة بتنمية وتطوير الموارد الطبيعية والرعية
مكونات المشروع:	- تدعيم شعبة المراعي ورفع مستواها إلى إدارة عامة وإدارة الموارد الطبيعية إلى قطاع لتكون قادرة على تحمل مسؤوليات تنفيذ الاستراتيجية
	- انشاء إدارة عامة مختصة بتنمية الموارد الرعية (المراعي) تابعة لوزارة الزراعة وفروع لها بالمناطق ضمن الإدارات العامة والمديريات والفروع بالمناطق.
	- توظيف وتأهيل الكادر الفني والإداري لدى مختلف قطاعات الوزارة وعلى مستوى الإدارات العامة والمديريات والفروع وكذلك الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
	- زيادة الموارد المالية المخصصة للقيام بأعمال الحماية وإعادة التأهيل وتطبيق الإدارة المستدامة للمراعي
الجهة المنفذة:	- وزارة الزراعة ووزارة الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي والجهات الأخرى
مدة المشروع:	- ٢٠ سنة
المخرجات المتوقعة:	- إدارة قوية وتتوفر على كل الموارد البشرية المؤهولة والمالية واللوجيستية لتمكينا من تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الخاصة بالمراعي بالمملكة،
	- العمل في إطار اللامركزية وزيادة كفاءة ونجاح التخطيط والتنفيذ،
طبيعة المصروفات	- توظيف كوادر وفنيين،
	- دراسة وتطبيق رفع شعبة المراعي إلى مستوى إدارة عامة،
والميزانية المطلوبة	- توفير التجهيزات ووسائل العمل
	٥٠ مليون ريال

جدول (١٢): مشروع رقم ١١. مشروع عرفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية والابتعاث

الهدف الاستراتيجي	الهدف الثالث : التطوير المؤسسي والتنمية البشرية وتطوير الأبحاث
المحور:	رفع قدرات الموارد البشرية
البرنامج الرئيسي:	تنمية الموارد البشرية بالوزارة في مجالات الإدارة المستدامة للمراعي
عنوان المشروع:	رفع مستوى الكوادر الفنية والإدارية والابتعاث
الأهداف الرئيسية للمشروع:	توفير كادر وطني فني كفؤ مختص في مجالات الإدارة المستدامة للمراعي والغابات يتكون المشروع من :
مكونات المشروع:	١. توظيف او التعاقد مع كوادر وطنية أو أجنبية مختصة في مجالات المراعي أو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (٥٠ من حملة البكالوريوس و ١٠ من حملة الماجستير) لمدة خمس سنوات حتى يتسنى للخريجين الجدد الإلتحاق بمراكز عملهم وإستلام المهام من الكادر المتعاقد معه دون انقطاع للعمل الجاري.
	٢. ابتعاث عدد ممن أنهوا مرحلة الدراسة الثانوية بنجاح للدراسة في المعاهد والجامعات الوطنية في مجال الإدارة المستدامة للمراعي والغابات خاصة على النحو التالي: - ١٢٠ مختصا من حملة شهادة الدبلوم - ١٢٠ مختصا من حملة شهادة البكالوريوس - ٤٠ مختصا من حملة شهادة الماجستير
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجامعات الوطنية المعنية بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية خاصة المراعي.
مدة المشروع:	عشر سنوات: ١٤٣٥ إلى ١٤٤٥ هـ
١٤٣٤ هـ	١. اعتماد ديوان الخدمة العامة للمسمى الوظيفي لمن سيتخرج في تخصص الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية قبل الشروع في الإبتعاث.
	٢. إعداد واعتماد الخطط الدراسية والمناهج في تخصص الإدارة المستدامة للمراعي في الجامعات والمعاهد الوطنية لمستوى البكالوريوس والماجستير والدبلوم.
	٣. تطوير واعتماد شروط الدراسات التعاقدية من قبل وزارة الزراعة للدراسة فيالجامعات والمعاهد الوطنية لمستوى البكالوريوس والماجستير والدبلوم.
	٤. التعاقد مع ٥٠ مختصا في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أو مجالات المراعي من حملة البكالوريوس و ٧ من حملة الماجستير من الكوادر الوطنية أو من الدول العربية لمدة خمس سنوات (١٤٣٣-١٤٣٧ هـ) للعمل في مديريات وفروع الزراعة للبدء بتنفيذ مشاريع الخطة الوطنية لإستراتيجية المراعي بالمملكة.
١٤٣٥ - ١٤٤٣ هـ	<u>الابتعاث الدراسي السنوي وتوظيف الخريجين عند استكمال تدريبهم:</u>
	□ ٣٠ طالبا في تخصص المراعي لمستوى الدبلوم في المعاهد الوطنية. و ٣٠ طالبا في تخصص الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لمستوى البكالوريوس في الجامعات الوطنية المعنية و ١٠ طلاب في تخصص الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لمستوى الماجستير في الجامعات الوطنية المعنية
المخرجات المتوقعة:	١. بناء كادر فني وطني في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ويشمل ١٢٠ فنيا من خريجي المعاهد الوطنية من حملة الدبلوم و ١٢٠ من خريجي الجامعات الوطنية من حملة البكالوريوس و ٤٠ من خريجي الجامعات الوطنية من حملة ماجستير
المخصصات الإجمالية:	٢٥٠ مليون ريال سعودي

جدول (١٣): مشروع رقم ١٢. إعداد وتنفيذ خطة عمل البحث الرعوي

الهدف الإستراتيجي	الهدف الثالث : التطوير المؤسسي وبناء القدرات وتطوير الأبحاث
المحور:	التطوير المؤسسي بوزارة الزراعة
البرنامج الرئيسي:	برنامج تطوير البحوث والدراسات الرعوية
عنوان المشروع:	إعداد وتنفيذ خطة عمل البحث الرعوي
الأهداف الرئيسية للمشروع:	١. تطويع وتطوير تقنيات إعادة تأهيل واستزراع المراعي بالمملكة حسب المتطلبات العلمية والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.
	٢. تطوير طرق وتقنيات الإدارة المستدامة للمراعي الطبيعية.
	٣. تطوير تقنيات حصاد مياه الأمطار لتحسين المراعي الطبيعية بالمملكة
	٤. تطوير أنواع نباتية ملائمة لظروف المملكة ذات إنتاجية رعوية عالية وقدرة على تحمل الظروف البيئية المحلية والجفاف والآفات.
	٥. الربط بين البحث والإرشاد والتدريب للاستفادة من نتائجها في مجال التنمية المستدامة للمراعي والقطاعات ذات الصلة.
مكونات المشروع:	١. مشاركة جميع الجهات المعنية بالمراعي لإعداد وثيقة "أولويات البحث العلمي الرعوي بالمملكة العربية السعودية".
	٢. التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي الوطنية "الجامعات، مراكز البحوث الزراعية" لإعداد خطة البحث العلمي الرعوي ومسؤولية كل مؤسسة في تنفيذ الخطة البحثية.
	٣. توفير وتحسين البنية التحتية والموارد الضرورية في مؤسسات ومراكز البحث الوطنية في مجال المراعي والمجالات المرتبطة بها.
	٤. إنجاز الدراسات والبحوث المختلفة حول تحسين وتنمية والإدارة المستدامة للمراعي.
	٥. تحويل البحوث إلى حزم تطبيقية إرشادية للاستفادة منها في مجال التنمية المستدامة
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة ومؤسسات البحث العلمي الوطنية.
مدة المشروع:	مستمر مدة الاستراتيجية
المخرجات المتوقعة:	١. تطوير تقنيات استزراع المراعي المتدهورة بما يتناسب مع الظروف المحلية (الاجتماعية والبيئية) في المحافظات والمناطق.
	٢. مساهمة البحث العلمي في تقدم المراعي واعداد الكوادر الوطنية اللازمة.
المخصصات الإجمالية:	٢٥٠ مليون ريال سعودي

جدول (١٤): مشروع رقم ١٣. إنشاء وتطوير التعاونيات الرعوية بالمملكة

الهدف الاستراتيجي	الهدف الثالث : التطوير المؤسسي وبناء القدرات وتطوير الأبحاث
المحور:	التطوير المؤسسي
البرنامج الرئيسي:	تطوير المشاركة المجتمعية في الإدارة والتنمية المستدامة للموارد الرعوية
عنوان المشروع:	إنشاء وتطوير التعاونيات الرعوية بالمملكة
الأهداف الرئيسية للمشروع:	١. تنظيم مربي الإنتاج الحيواني التقليدي ضمن إطار تعاوني على مستوى المحافظات والمناطق وعلى المستوى الوطني.
	٢. تحسين مستوى الخدمات للمربين الرعويين وتعزيز اشراكهم في الإدارة المستدامة للمراعي.
مكونات المشروع:	١. إنشاء التعاونيات الرعوية في المحافظات والقرى والهجر.
	٢. تكوين رابطة وطنية عليا لإدارة المراعي
	٣. دعم وتعزيز برامج التوعية والإرشاد حول أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في حماية وتنمية المناطق الرعوية.
	٤. دعم تطوير التعاونيات والرابطة في مجالات التجهيز والتدريب وتحسين تقنيات الإدارة.
الجهة المنفذة:	وزارة الزراعة والجهات ذات العلاقة
مدة المشروع:	مستمر باستمرار الاستراتيجية
المخرجات المتوقعة:	١. تكوين الجمعيات/التعاونيات الرعوية على المستوى المحلي وتطويرها ودعم أعمالها
	٢. تكوين الرابطة الوطنية للمراعي وتطويرها ودعم أعمالها
	٣. تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والمربين في التنمية المستدامة للمراعي
طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:	تكاليف عمل دراسة عن كيفية نشر وتبني الفكر الخاص بتكوين التعاونيات الرعوية بين الرعويين من خلال التعريف بأهميتها ومميزاتها والخدمات التي يمكن ان تقدمها او توفرها لأعضائها في المناطق الرعوية بالإضافة الى تكاليف إنشاء وتكوين التعاونيات الرعوية في المحافظات ذات الاهمية الرعوية تأمين بعض التجهيزات والمعدات للتعاونيات الرعوية
المخصصات	٢٠٠ مليون ريال سعودي

جدول (١٥): مشروع رقم ١٤. إعداد الدراسات الاقتصادية الاجتماعية الرعوية ووضع خطط الإدارة والتنمية المستدامة

الهدف الرابع: التطوير المؤسسي وبناء القدرات لتحقيق الادارة المستدامة للموارد الرعوية	الهدف الاستراتيجي
تنمية المجتمعات الرعوية	المحور:
تحسين مستوى معيشة المربين	البرنامج الرئيسي:
دراسة وتطوير المجتمعات الرعوية	عنوان المشروع:
١. دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لاستعمالات المراعي والمجتمعات الرعوية وممارساتها وتنقلاتها	الأهداف الرئيسية للمشروع:
٢. تنفيذ مشاريع ترميم المنتجات الرعوية والحيوانية والرفع من قيمتها المضافة.	
٣. تخطيط وتنفيذ مشاريع أخرى للرفع من دخل المربين الصغار وتحسين مستوى عيشهم.	
٤. تخفيف الضغط على المراعي والحد من تدهورها.	
١. إعداد استمارة وجمع البيانات عن الجوانب الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية للمربين بجميع فئاتهم خاصة التقليديين.	مكونات المشروع:
٢. تنفيذ مشاريع ترميم المنتجات الرعوية والحيوانية والرفع من قيمتها المضافة مثل الصوف والبان الابل والجبين وغيرها.	
٣. تخطيط وتنفيذ مشاريع أخرى للرفع من دخل المربين الصغار وتحسين مستوى عيشهم.	
وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بالتنمية الريفية.	الجهة المنفذة:
مستمر مع الاستراتيجية	مدة المشروع:
١. دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الرعوية بصفة عامة ومربي الإنتاج الحيواني الرعوي بصورة خاصة.	المخرجات المتوقعة:
٢. مشاريع الرفع من القيمة المضافة للمنتجات الرعوية.	
٣. تحسين مستوى عيش المربين الرعويين.	
٤. تخفيف الضغط على المراعي والحد من تدهورها.	
تكاليف إعداد دراسة الجوانب الاجتماعية والتعليمية والثقافية والانشطة الاقتصادية للمربين التقليديين في المناطق الرعوية (حسب النمط السائد بالوزارة) وتخطيط وتنفيذ مشاريع ترميم المنتجات ومشاريع التنمية الريفية.	طبيعة المصروفات والميزانية المطلوبة:
٢٥٠ مليون ريال	المخصصات الإجمالية:

الفصل الخامس

آليات التنفيذ والمتابعة

ستشرف إدارة الموارد الطبيعية بوزارة الزراعة على تنفيذ الاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالتعاون مع كل أجهزة الوزارة الخارجية والجهات الأخرى ذات العلاقة والمربين والمجتمعات المحلية. ويتطلب نجاح تنفيذ الإستراتيجية تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة الموارد الطبيعية عامة وشعبة المراعي خاصة وتدعيم القدرات البشرية في المركز الرئيسي بالرياض والإدارات المختلفة بالمناطق والهيئات ذات الصلة بالوزارة كما تم إقتراحه في برنامج تطوير الهيكل المؤسسي والذي تم توصيفه سابقاً.

تنفيذ الإستراتيجية والخطة التنفيذية:

سيتم تنفيذ الإستراتيجية من خلال البرامج والسياسات/الإجراءات والمشروعات التي سبق ذكرها وذلك بناء على توجهات مترابطة ومحددة تشمل ما يلي:

١. البدء الفوري بوقف العوامل التي تؤدي إلى تدهور المراعي والتصحر وذلك للمحافظة على المواقع الرعوية التي لا زالت بحالة جيدة والحد من وصول معظم المواقع الرعوية التي تدهورت بشكل متفاوت من وصولها إلى درجة اللاعودة مع تحسينها أو إعادة تأهيلها لرفع الانتاجية وتفاذي الأثار البيئية والصحية والإقتصادية والإجتماعية السلبية على المجتمع في البادية والحضر على حد سواء وعلى عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمملكة لضمان استدامة الموارد الطبيعية لفائدة الأجيال القادمة.
٢. توفير وتنمية القدرات البشرية والكوادر اللازمة والقادرة علي تحمل مسؤولية التخطيط والتنفيذ والتطوير للموارد الطبيعية والمجتمعات الرعوية. سرعة إستكمال حصر وتقييم المراعي والموارد الرعوية للوقوف علي كافة جوانب الوضع الحالي كأساس للعمل وتنفيذ الأنشطة والتقييم والمتابعة.
٣. إعادة التأهيل للمراعي التي تم وقف تدهورها مع الإهتمام الفوري بتدعيم مراكز البحوث لتوفير البذور المحسنة والشتلات وتطوير عمليات الإكثار مع تأمين وتدريب الحراسة اللازمة.
٤. تبني نظام متكامل للإدارة المستدامة للموارد الرعوية والرعي يؤسس علي نظم الأراحة والتنظيم للرعي ويتم تحديده وتنفيذه بالمشاركة الفعلية والجادة من قبل المجتمعات الرعوية المنظمة في اطار تعاونيات/روابط مع ضروره تقديم الحوافز لمشاركة أهالي تلك المناطق في التنفيذ.

٥. ضرورة التنسيق بين وزارة الزراعة وكافة الجهات ذات الصلة علي كافة المستويات مع الإهتمام بالتنسيق علي مستوي المناطق والمحافظات والمراكز وتفعيل نظام المراعي والغابات ولأحتته التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بدور لجان شئون المراعي.
٦. إعطاء أهمية خاصة للتنمية المتكاملة والمستدامة للمجتمعات الرعوية وتحسين نوعية الحياة مع توفير الخدمات الأساسية والإجتماعية لصغار المربين والإهتمام بتطوير الصناعات التكميلية وتأمين النواتج الثانوية المرتبطة بالنشاط الحيواني الرعوي من أصواف وجلود وغيره، أهمية منع القطعان المرباة في النظم المكثفة من الرعي بالمراعي الطبيعية خارج المزارع المخصصة لها.
٧. تقنين استخدام الرعاة.
٨. إعادة النظر في التشريعات وتشديد العقوبات على المخالفين.
٩. توعية الشركاء المسؤولين بما فيهم الامن والمرور وجهاز القضاء والبلديات وغيرهم.

آلية المتابعة

١. اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية:

يتم إنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي بالمملكة لمتابعة ودعم تنفيذ الاستراتيجية مشكلة من مندوبين من كل عن وزارة الزراعة من مندوبي إدارة الموارد الطبيعية، خاصة شعبة المراعي وإدارة الارشاد الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية وقطاع الأبحاث والإدارة المسؤولة عن التنمية الريفية وإدارة تقنية المعلومات والجهات الأخرى ذات العلاقة كالاعلام وأيضاً من أعضاء من وزارات الداخلية والمياه والكهرباء والهيئة العليا للسياحة والآثار والهيئة السعودية للحياة الفطرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

وتجتمع هذه اللجنة بصفة دورية كل ستة أشهر أو سنة على الأقل، كما تنتج تقارير كل سنتين عن الإنجازات التي تمت في تنفيذ البرامج والسياسات والإجراءات المحددة لتحقيق أهداف الإستراتيجية ليعرض على الجهات المختصة في الدولة لمناقشته وتبنيه ونشره وتقديم الدعم لتدليل الصعوبات ولتطبيق التوصيات الصادرة ضمن هذه التقارير.

٢. التوجهات المستقبلية ومؤشرات الأداء العام

يجب النظر لإستراتيجية المراعي على أنها "وثيقة حية" يجب متابعة تنفيذها بصورة مستمرة بناء على مؤشرات محددة، وتعديل مسارها وتحديثها بناء على اي بيانات ومعلومات حديثة أو في حال التوصل لرؤية مختلفة يوافق عليها المجتمع أو متخذي القرار. ويقترح أن يتم تقييم إنجازات الإستراتيجية "كل ثلاثة سنوات" وتحديثها كل "سنة سنوات" للأخذ في الاعتبار تقييم الأداء والنتائج والحاجة إلى تعديل المسار إذا لزم الأمر.

٣. أهم النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء

وفي ضوء تنفيذ مكونات الإستراتيجية كحزمة متكاملة والحقائق والفرضيات السابقة، فإنه يمكن تحقيق الأهداف سالفة الذكر والتي سيكون لها العديد من الآثار البيئية والإقتصادية والإجتماعية. بالإضافة الي أن نجاح تنفيذ برامج الإستراتيجية سيؤدي أيضا تعويض النقص الناتج عن قرار وقف زراعة الأعلاف الخضراء. حيث إن كمية المياه المستخدمة في ري هكتار واحد من البرسيم تكفي لاستزراع حوالي ٤٨ هكتار من المراعي البرية المحسنة، وهذه المساحة تنتج كمية من العناصر الغذائية المهضومة تفوق إنتاج البرسيم بنسبة حوالي ٥٦% وهو ما سيساهم بشكل كبير في توفير الأعلاف وتخفيض استعمال مياه الري والمحافظة على البيئة ووقف التصحر.

الفصل السادس

تحليل المخاطر المتوقعة

قد يواجه تنفيذ البرامج والسياسات والمشروعات المقترحة لتحقيق أهداف الإستراتيجية العديد من المعوقات والمخاطر التي يقع بعضها في نطاق عمل وزارة الزراعة، وقد تم أخذ تلك المخاطر في الاعتبار عند إعداد البرامج والأنشطة المقترحة والمذكورة سابقاً، وهناك أيضاً بعض المعوقات والمخاطر التي تقع خارج النطاق المؤسسي والتشريعي للوزارة، والتي تستلزم تدخل جهات ووزارات أخرى، ويشار إلى تلك المخاطر لمحاولة التنسيق للحيلولة دون وقوعها أو لإيجاد الحلول لها قبل أو أثناء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير المراعي لضمان تحقيق أهدافها.

والجدول رقم (١٦) يعرض أهم المخاطر التي تواجه تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير المراعي بالمملكة وتؤثر على تحقيق أهدافها واقتراحات تقليل آثارها المتوقعة:

جدول (١٦): تحليل للمخاطر المتوقعة والحلول والفروض

المخاطر	درجة التأثير - تقديرًا لمخاطرة*	الحلول والفروض
التأخير في إقرار الإستراتيجية والبطء في الشروع في تنفيذها وتوفير الموارد المالية اللازمة وفي استكمال الخطة التنفيذية وإطارا لتقييم والمتابعة.	مرتفع	تم وضع خارطة طريق للخطوات المطلوبة للتنفيذ مؤكدة على ضرورة الإسراع لوضع الإستراتيجية موضع التنفيذ. كما تم توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية السلبية للتأخر في التنفيذ وأهمية الإهتمام بها من خلال الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
ضعف القدرات البشرية والفنية والمؤسسية في شعبة المراعيصفة خاصة ومديريات الزراعةتفروعها بالمناطق والوزارات ذات الصلة يمكن أن تبطئ من التنفيذ.	مرتفع	تم اقتراح تدعيم القدرات المؤسسية والفنية وبناء القدراتوالإبتعاث الخارجي كمحور من محاور الإستراتيجية ويعتبر من أهم محددات تنفيذ الإستراتيجية. تم اقتراح تدعيم مجالس المناطق وتدعيم دور وزارة الزراعة الفني في هذه المجالس ولجان المراعي بالمحافظات والمديريات.
عدم وجود تعاونيات أو تنظيمات خاصة بالرعاة ولا يملكون سلوك جماعي لمواجهة تحديات الإنتاج والتسويق.	متوسط	هناك جهود حالية لتدعيم وتقوية الروابط الرعوية والجمعيات التعاونية الإنتاجية والتسويقية وتم تقديم مقترحات للإسراع في تكوين تلك الجمعياتوالروابط ودراسة وتعديل سلوك المزارعين والوسطاء عن طريق التحفيز.
ضعف التنسيق بين الوزارات والهيئات ذات الصلة فيما يخص الإدارة المستدامة للمراعي وتنفيذ اللوائح والقوانين	متوسط	تم إقتراح آليات للتنسيق وخاصة بين وزارة الزراعة ووزارة الداخلية ووزارة العمل والهيئة السعودية للحياة الفطرية وغيرها مع دعم الدور الفني لوزارة الزراعة في مجالس المناطق
التقدم الذي يتم فيتنفيذ برامج تطوير الإنتاج الحيواني الرعوي وخاصة الواردة في إستراتيجية الإبل والماعز يعتبر جزء أساسي ومكمل لنجاح برامج أستراتيجيةالمراعي	متوسط	تؤكد الإستراتيجية على زيادة التنسيق بين إدارات الوزارة وكافة المهتمين بتطوير الموارد الطبيعية والمراعي والإنتاج الحيواني الرعوي بالمملكة.
غالبية الرعاة والعمال بالأسواق من غير السعوديون وغير متحدثين باللغة العربية، مما يحد من الاستفادة من الجهود المبذولة لتطوير الموارد الرعوية وجهود أجهزة البحوث والإرشاد الرعوي.	متوسط	تم قترح زيادة التنسيق بين وزارة الزراعة والوزارات والهيئات ذات الصلةوخاصة وزارة الداخليةووزارة العمل فيما يخص تنفيذ القرارات والحراسة وتنظيم العمالةالرعوية الأجنبية والتصدي لمشكلة تسرب العمالة الرعوية الوافدة .
تزايد سلوك "إغتم الفرصةقبل غيرك" والمؤدي الي الرعي الجائر والتحطيب التجاري نتيجة لعدمتنظيم الرعي و تهيمش دور المجتمعات الرعوية	متوسط	تم إقتراح بدائل للتنظيمات الرعوية تتناسب مع توجهات الدولة ومع تحفيز وتوفير فرص الرعي لصغار المربي في كل وأعطاء الإهتمام ببدائل تتعلق بالتطوير من خلال نظم متكاملة لحق الإنتفاع في مناطق محددة.
إجمالي المخاطر	متوسط	

*تقدير شدة المخاطر و درجة تأثيرها: ضعيف، متوسط، مرتفع.

الملاحق

ملحق (١)

الوضع الراهن

الوضع الراهن

١- ملامح المناخ بالمملكة

تقع أراضي المملكة العربية السعودية ضمن الحزام الصحراوي الجاف لغرب القارات لذلك فإن مناخها يتميز بالجفاف على مدار السنة وبارتفاع درجة الحرارة خاصة في فصل الصيف ويغلب عليه صفة التفاوت وعدم الانتظام في كمية الأمطار السنوية ودرجات الحرارة. تتلقى نحو 76% من مساحة المملكة أقل من 100 مم من الأمطار سنوياً. مما انعكس سلباً على حالة الغطاء النباتي الطبيعي ومصادر المياه. ولهذا يعتبر النظام البيئي لأراضي مراعي المملكة العربية السعودية هشاً وذا إنتاجية منخفضة. تسقط الأمطار أساساً في الشتاء والربيع على معظم مناطق المملكة كما تسقط الأمطار صيفاً على الأجزاء الجنوبية.

وترتفع درجات الحرارة خلال فصل الصيف حيث يصل متوسطها بين 27-37 درجة مئوية أما فصل الشتاء فهو بارد في المرتفعات والمناطق الداخلية ودافئ في المناطق الساحلية وتتراوح متوسطات درجات الحرارة بين 4.5 إلى 26 درجة مئوية والرطوبة النسبية تعتبر منخفضة طول العام إلا في المناطق الساحلية أما كمية البخر فهي عالية جداً خلال فصل الصيف وغالباً تفوق كثيراً كميات الهطول المطري في معظم مناطق المملكة ما عدا المناطق الجنوبية الغربية منها.

٢- المراعي الطبيعية

لقد سادت النظم التقليدية والأعراف المتفق عليها بين القبائل أو المجتمعات المحلية على تنظيم حق استخدام أراضي المراعي ومواردها بما يحافظ عليها من التدهور أو سوء الاستغلال. واستمرت القبائل والمجتمعات المحلية في استغلال وإدارة المراعي طبقاً لأعرافها حتى عهد قريب، حيث حدث تغيير كبير للنظم التقليدية المحلية. ويعتبر نظام الحمى من أهم أنظمة الرعي السائدة في الوطن العربي وخاصة في المملكة.

يتواجد الجزء الأكبر من المراعي في المملكة ضمن المناطق الوسطى والشرقية والشمالية التي تتلقى أقل من 100 مم من الأمطار. لقد تعرضت مراعي المملكة لظروف مناخية قاسية متمثلة في قلة الأمطار ونتج عنها فترات جفاف طويلة. لذلك لا يمكن إغفال عامل التغيرات المناخية وموجات الجذب المتكررة وصعوبة الفصل بين تأثيرات الرعي والتأثيرات المناخية، إلا أن المناخ الجاف لا يعتبر السبب الرئيس لانخفاض إنتاجية المراعي في المملكة، ولكن تأثير المناخ الجاف تضاعف نتيجة الاستغلال السيئ للمراعي من رعي جائر وغير منظم وقطع الأشجار والشجيرات. فقد قضى الاحتطاب على 25% من نباتات الأري في

منطقة القصيم، وبعض الدراسات تشير إلى أن ١٢٠ ألف هكتار في المملكة يتم تعريتها من الأشجار والشجيرات كل عام وتحولت مساحات كبيرة من الأراضي الحدية والرعية للزراعة لمواكبة الطلب على الغذاء، مما أدى إلى تدهور شديد في المراعي وإنتاجيتها وبرزت مشاكل التصحر وانحسار التنوع البيولوجي.

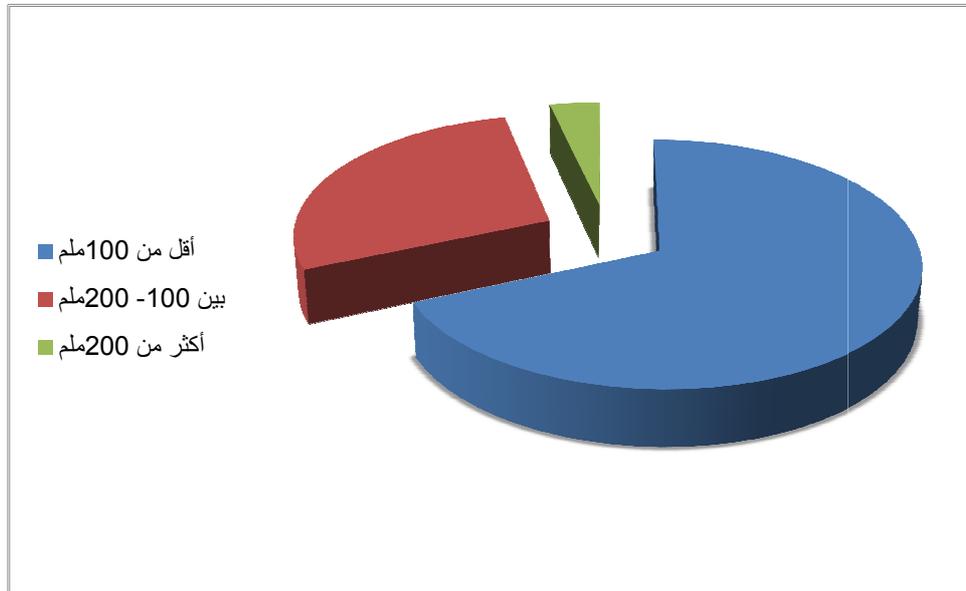
ما زال الرعي يعد أكبر أنواع الاستغلال للأراضي. ولا شك أن المراعي كانت مورداً مهماً في حياة البدو الذين كانوا يمثلون نسبة كبيرة من سكان المملكة في الماضي القريب. ولكن نمط حياة البادية كنمط من أنماط الحياة في المملكة انكمش خلال العقود الثلاثة الماضية بشكل ملحوظ نتيجة الطفرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد وما واكبها من تغيرات اجتماعية. وقد يعود انكماش نمط حياة البادية بشكل ملحوظ إلى اتجاه البدو نحو الاستقرار والتمتع بالخدمات التي توفرها الدولة سواء كانت صحية أو تعليمية وتوفير فرص عمل من جهة، وتدهور المراعي الطبيعية وانخفاض الحمولة الرعية. وكنتيجة لذلك حدثت تحولات كبيرة في أنماط الرعي. ففي حين نسبة قليلة من المواطنين لا تزال تمتن الرعي وتستقر في الصحراء كأسلوب حياة، فإن هناك بعض المواطنين ذو الأصول البدوية تسيطر في القرى والمدن ويستقدمون الرعاة من خارج المملكة للقيام بمهمة رعي حيواناتهم.

وعلى الرغم من هذا التناقص في أعداد البدو إلا أنه من الملاحظ تزايد حجم القطيع وأعداد الثروة الحيوانية وخاصة الأغنام مما نتج عنه الرعي الجائر الذي أدى إلى تدهور المراعي، وتراجع مساحاتها، وبالتالي انخفاض عطائها ومردودها. وبالرغم من أن عدد السكان الرحل قد انخفض بنسبة تفوق 80%، إلا أن أعداد الحيوانات قد تضاعف عدة مرات خلال العقدين الأخيرين. وخلال العقود الأخيرة تعرضت المراعي في المملكة لاستغلال مكثف وإدارة غير ملائمة نتيجة الزيادة السريعة في النمو السكاني (قدرت نسبة الزيادة في معدل السكان بنحو 3.2% خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠م) وبالتالي فقد ازدادت الثروة الحيوانية لمواجهة هذه الزيادة حتى أصبح الرعاة يمتلكون وسائل النقل السريعة لنقل حيواناتهم والمياه والعلف من وإلى مسافات بعيدة. أن الرعي المشاع المفتوح وتطور وسائل النقل وجلب مياه الشرب للحيوانات لكافة أنحاء المرعى في زمن قصير زاد بدورهم عدد الحيوانات في المراعي لأطول فترة ممكنة بغض النظر عن حالة المرعى وبالتالي فقد أدت إلى زيادة تدهور النظام البيئي الرعوي الحساس والهش. كما ساهم أيضاً امتداد النشاط السكاني والتوسع العمراني والزراعي في تضيق الخناق على الأراضي الرعية. وكنتيجة للتدهور الشديد قلت مساهمة المراعي الطبيعية في إنتاج الثروة الحيوانية إلى أقل من 30%.

٣- الطاقة الانتاجية للمراعي

٣-١ مساحة أراضي المراعي الطبيعية وتوزيعها

أن الموقع الجغرافي للمملكة وكبر مساحتها واختلاف تكويناتها الجيولوجية وتنوع مظاهر سطحها واختلاف مناخها من منطقة إلى أخرى أدى إلى وجود العديد من البيئات الطبيعية وبالتالي إلى تنوع كبير في تركيب الغطاء النباتي الطبيعي حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن عدد الأنواع النباتية في المملكة يبلغ حوالي ٢٣٠٠ نوع موزعة على بيئات المملكة المختلفة، وتشغل المراعي الطبيعية مساحة ١٧١ مليون هكتار وتشغل الغابات مساحة ٢.٧ مليون هكتار وتتوزع مساحة المراعي على جميع مناطق المملكة بنسب مختلفة معظمها يقع في المناطق التي تتلقى معدل هطول مطري أقل من ١٠٠ ملم/السنة في حين توجد معظم مساحات الغابات في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة الذي يتلقى كميات أكبر من الأمطار بالإضافة إلى الوديان والروضات والفياض التي تتلقى كميات إضافة من مياه الجريان السطحي. الجدول رقم (١) بالملحق والشكل رقم (١) يوضح توزيع أراضي المراعي على حسب هطوا الامطار.



الشكل رقم (١): توزيع مساحة أراضي المراعي حسب الهطول المطري

ويوضح الجدول رقم (٢) بالملحق أن الجزء الأكبر من مساحة مراعي المملكة يقع في المنطقة الشمالية والشرقية والوسطى والجنوبية، وأن مساحات واسعة منها توجد في المناطق الرملية المختلفة والسهول الحصوية والهضاب الصخرية وأن أكثر من ثلثي هذه المساحة يقع في المناطق التي تتلقى معدل هطول مطري يقل عن ١٠٠ ملم/سنة. ولذلك فإن معظم مراعي المملكة عبارة عن أعشاب وشجيرات صحراوية متفرقة قليلة الكثافة ونسبة تغطيتها لسطح الأرض قليلة وتتسم بانخفاض طاقتها الإنتاجية الرعوية وتذبذب الإنتاج من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى حسب تذبذب كمية الأمطار ودرجة انتظام توزيعها حيث يكون معظم الإنتاج الرعوي خلال مواسم الأمطار.

أما من ناحية طبيعة أراضي المراعي فإن معظم مساحتها عبارة عن سهول رملية مختلفة العمق مستوية أو متموجة أو على هيئة كثبان رملية أو سهول حصوية (حوالي ٤٥% من مساحة المراعي الطبيعية عبارة عن رواسب رملية وسهول حصوية) كما أن جزءاً كبيراً من أراضي المراعي الطبيعية (حوالي ٤٩% من مساحة المراعي الكلية عبارة عن تلال وهضاب ومناطق جبلية تختلف في ارتفاعاتها ومظاهر سطحها ونوعية صخورها) أما باقي مساحة المراعي (حوالي ٦%) فتتوزع بين الوديان ومسائل المياه والفياض والروضات والسبخات الملحية الموجودة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي وبعض المناطق الداخلية.

٢-٣ الإنتاجية العلفية من المراعي الطبيعية

رغم كبر مساحة المراعي الطبيعية بالمملكة والتنوع الواضح في غطاءها النباتي الطبيعي ووجود عدد كبير من الأنواع النباتية الرعوية الجيدة، إلا أن حالة مراعيها تعتبر فقيرة بوجه عام حيث تسود ظاهرة الجفاف في معظم مناطقها ولذلك فإن مساحات كبيرة منها تعتبر شبه خالية من النبات (بعض التلال والهضاب والجبال في المناطق الشمالية والشرقية والوسطى) ومساحات أخرى غطاؤها النباتي قليل الكثافة، كما أن هناك مساحات واسعة قد تدهور غطاؤها النباتي خلال الربع الأخير من القرن الماضي بسبب الاستغلال المكثف وتكرار حدوث دورات الجفاف الطويلة. ويتضح من الجدول رقم (٣) بالملحق تقسيم حالة المراعي الطبيعية بالمملكة وتتمثل في أربعة أقسام هي:

مراعي فقيرة: وتبلغ مساحتها حوالي ٤٨ مليون هكتار تمثل حوالي ٢٨.١% من مساحة المراعي الكلية بالمملكة ويقدر متوسط إنتاج الهكتار فيها بحوالي ٣٥ كجم مادة جافة رعوية/سنة .

مراعي متوسطة: وتبلغ مساحتها حوالي ٥٦ مليون هكتار تمثل حوالي ٣٢.٥% من مساحة المراعي الكلية ويقدر متوسط إنتاج الهكتار فيها بحوالي ٨٨ كجم مادة جافة رعوية/سنة .

مراعي جيدة: وتبلغ مساحتها حوالي ٥٣ مليون هكتار تمثل حوالي ٣١% من مساحة المراعي الكلية ويقدر متوسط إنتاج الهكتار فيها بحوالي ١٢٠ كجم مادة جافة رعوية/سنة .

مراعي ممتازة: وتبلغ مساحتها حوالي ٤٨ مليون هكتار تمثل حوالي ٢٨.١% من مساحة المراعي الكلية بالمملكة ويقدر متوسط إنتاج الهكتار فيها بحوالي ١٨٠ كجم مادة جافة رعوية/سنة .

ويبلغ متوسط الإنتاج العلفي الكلي من المراعي الطبيعية بالمملكة حوالي ١٥.٥ مليون طن مادة جافة رعوية في السنة، وعلى اعتبار أن معامل الاستغلال الرعوي المناسب لمراعي المناطق الجافة وشبه الجافة (ومنها المملكة) يبلغ حوالي ٥٠% من الإنتاج الرعوي السنوي فإن الإنتاج الرعوي المأكول والمتاح لحيوانات الرعي في المملكة يبلغ حوالي ٧.٧٥ مليون طن مادة جافة سنوياً تكفي لتغذية ١.٨ مليون وحدة حيوانية

بقرية سنوياً وهناك تقدير آخر لإنتاجية المراعي بالمملكة^٣ والتي تقدر إنتاج كل هكتار من الأرض يبلغ معدل سقوط الأمطار عليه ١٠٠ مم سنوياً بنحو ١١٣ كجم من المادة الجافة القابلة للاستهلاك وبحساب أن ١١٧ مليون هكتار من أراضي المراعي بالمملكة تسقط عليها أمطار بمعدل أقل من ١٠٠ مم، بينما ٤٨ مليون هكتار تسقط عليها أمطار تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ مم إضافة ٦ مليون هكتار يسقط عليها أمطار بمعدل أكثر من ٢٠٠ مم فإنه طبقاً للمعادلة المذكورة تصبح إنتاجية المراعي بالمملكة حوالي ٢٠٠٧ مليون طن مادة جافة رعوية سنوياً يبلغ منها الإنتاج الرعوي المأكول والمتاح لحيوانات الرعي حوالي ١٠٠٣٥ مليون طن سنوياً، وهي كمية تكفي لتغذية حوالي ٢٠٣ مليون وحدة حيوانية بقرية (ما يعادل رأس واحد من الإبل وخمسة رؤوس من الضأن) سنوياً، أي أن هذه الكمية تكفي أكثر من نصف عدد الحيوانات بالمملكة البالغ حالياً ١٧٠٢٨ مليون رأس سنوياً (٢٠٠٣م) بما يساوي حوالي ٤٠٣ وحدة حيوانية بقرية وذلك في حالة أن هذه المراعي الطبيعية غير متدهورة، إلا أن واقع الأمر يقول أن هناك عجز سنوي علفي بين الاحتياجات والإنتاج يقدر بنحو ٥٠٦٥ مليون طن يتم استيرادها من الخارج وبخضم هذه الكمية من إنتاج المراعي الطبيعية المأكول والمقدر بنحو ١٠٠٣ مليون طن يصبح الإنتاج الفعلي الرعوي المأكول حالياً والمتاح لحيوانات الرعي من أراضي المراعي هو ٤٠٧ مليون طن تكفي حوالي ١٠٠٣ مليون وحدة حيوانية بقرية فقط أي أن هناك تدهور حاد في إنتاجية المراعي الطبيعية بالمملكة أدى إضافة إلى ما تم له الإنسان في دراسات المنطقة الشمالية من الإنتاجية من قبل مركز أبحاث الجوف وكذلك زراعة حوض الحماد كأمثلة وأيضاً هناك معلومات في دراسة مسوحات المراعي التي تمت عام ٢٠٠٨م بالتعاون بين وزارة الزراعة ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في إطار مشروع حصر الغابات.

٤- تدهور الأراضي الرعوية

إن استمرار الرعي الجائر والاحتطاب و التوسع الزراعي والعمراني وظاهرة نقل الرمال والأترربة على حساب أجود المناطق والمواقع الرعوية في تقلص الموارد الرعوية وزيادة الضغط على المواقع الأقل جودة والأكثر حساسية (مبني على الدراسات التي تمت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي)، إلى تدني إنتاجية المراعي وانحسار التنوع الحيوي وبروز وتوسع مشاكل التعرية والتصحر وزحف الرمال والزوابع الترابية وغيرها. وهناك تقديرات مختلفة لمدى تدهور المراعي، وتشير بيانات وزارة الزراعة^٤ الي ان حوالي ٤٦% من هذه المراعي متدهورة، و٣٦% فقيرة إلى متوسطة، في حين أن ٣٢% منها تعتبر جيدة و٦% جيدة جداً (جدول رقم ٤) بالملحق.

^٣ مبني على معادلات معامل الانحدار التي وضعها لوهيرو وهوست (١٩٧٧م)

^٤ (وزارة الزراعة ٢٠٠٨) بيانات مبنية على دراسة تمت بالمملكة علي نطاق واسع غطت مساحة من المراعي تقارب ٣٥٠٥ مليون هكتار بشمال منطقة الرياض وهضاب الصمان والدبدبة ومنطقة الحدود الشمالية ومنطقة الجوف ومنطقة حائل - القصيم ومراعي شمال المنطقة الشرقية.

وقدرت بعض الدراسات حالة المراعي بالمملكة بأنها في غالبيتها (٦٠%) فقيرة إلى متوسطة وأنها تعاني من ضغوط الرعي والاحتطاب وأن إنتاجيتها في تناقص. ويمثل الاحتطاب أحد العوامل الرئيسية الهامة التي أدت إلى تدمير الغطاء الشجري الطبيعي. وعلى الرغم من منع نظام المراعي والغابات ولوائحه لعمليات تدمير الغطاء النباتي الطبيعي فان بعض الدراسات تشير إلى أن ١٢٠ ألف هكتار يتم تعريضها من الأشجار والشجيرات في المملكة كل عام.

٥- جهود المملكة لحماية وتنمية المراعي

سعيًا من الدولة وراء وقف تدهور الأراضي الرعوية وإعادة تأهيل ما تدهور منها وتحقيق تنميتها وإدارتها بشكل مستدام، فقد بذلت وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية الأخرى جهودا كبيرة يمكن تلخيصها فيما يلي:

٥-١ خدمات الإنتاج الحيواني الرعوي

يصعب على المؤسسات الرسمية المعنية بالثروة الحيوانية توفير الخدمات الضرورية على الوجه المطلوب كما ونوعا نظرا لانتشار أنشطة الإنتاج الحيواني الرعوي على مساحة واسعة بالإضافة إلى استمرار حركة القطعان الرعوية مع الوقت.

ومن المفترض أن تتوفر لدى الجهات الرسمية المعنية بالرعاية البيطرية (إدارة المختبرات البيطرية، ومختبرات التشخيص البيطري، ومركز إنتاج اللقاحات البيطرية) المعلومات عن الأمراض المعدية المتوطنة التي تهدد الثروة الحيوانية قطعان الغنم والإبل في المناطق المختلفة من المملكة، وتنفيذ برامج التحصين قبل دخول مواسم إنتشار هذه الأمراض، وعمل الحجر البيطري على الحيوانات المستوردة لمنع تسرب الامراض الى القطعان المحلية.

أن مقارنة أعداد الاطباء البيطريين والمهندسين والمساعدين البيطريين والمعنيين الفنيين مع اعداد الحيوانات يفيد بأن هذه النسب ضعيفة جداً مثلاً : يوجد بيطري واحد لكل ٣٩٠٠٠ رأس ومهندس لكل ١٢٦٠٠٠ رأس مما لا يسمح بتقديم الخدمات البيطرية المناسبة للقطعان الرعوية ومن ثم النهوض بالإنتاج الحيواني إلى المستوى المرموق وهذا مبين بالجدول رقم (٥) بالملحق.

وتتحسن هذه النسبة إذا ما جمع البيطرة ومساعدى البيطرة والمهندسون والفنيون الزراعيون فتصبح ٢٢٠٠٠ رأس و ٢١٠٠٠ رأس في المجال البيطري وفي المجال الهندسي ولا بد أن نلاحظ مايلي:

- أنالأطباء البيطريين وخاصة مساعديهم يمضون أوقاتهم في حملات التحصين والعمل الإداري الداعم للعمل الفني وليس تقديم الخدمات البيطرية للقطعان الرعوية.
- أن للمهندسين الزراعيين أعمال كثيرة أخرى في قطاعات زراعية أخرى عديدة ومختلفة ولا يستوعب قطاع تربية الماشية الا القسط الصغير من وقتهم زيادة على أنه ليست لهم اختصاصات في الإنتاج الحيواني .

وتستوجب هذه الوضعية مراجعة تامة في سياسات الدولة فيما يخص التوظيف أو إيجاد الحلول البديلة من تكليف الاطباء البيطريين فيما يتصل بحملات التحصين خاصة واستتباط حلول للمهندسين كتشجيع الجمعيات الزراعية والقطاع الخاص على استيعاب طاقاتهم.

وقد بلغ اجمالي اللقاحات الخاصة بالجدرى الضأن وجدرى الجمال والطاعون البقري وطاعون المجترات الصغرى حوالي ١٢٩.٥، ٤٥.٢، ١٣,٩، ٢٣.٧ مليون جرعة خلال الفترة السابقة. وقد بلغ معدل النمو السنوي في اجمالي اللقاحات الاربعة السابقة حوالي ١٤,٨% سنويا، جدول رقم (٦) بالملحق. بلغ اجمالي أعداد الحيوانات المحصنة ضمن المشروع الوطنى لمكافحة الحمى المالطية (البروسيللا) عام ٢٠١١ حوالي ١.٧ مليون جرعة موزعة على الانواع المختلفة، جدول (٧) بالملحق. بلغ اجمالي أعداد الحيوانات المعالجة فى جميع المناطق خلال الفترة ١٩٨٤ - ٢٠١١م حوالي ١٥.٤ مليار حيوان موزعة على الانواع المختلفة، جدول (٨) بالملحق. بلغ اجمالي أعداد الحيوانات المفسوحة من قبل المحاجر الحيوانية والنباتية بالمملكة عام ٢٠١١م حوالي ٦ مليون رأس، جدول (٩) بالملحق.

٥-٢ الدراسات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية

أنجزت وزارة الزراعة وذلك بالتعاون مع الجهات الوطنية الأخرى ذات العلاقة في المملكة العديد من الدراسات النباتية والمناخية والبيئية والاقتصادية-الاجتماعية لحصر الموارد الرعوية وتحديد حالتها وأسباب تدهورها وسبل تتميتها وتحقيق مستلزمات وطرق إدارتها المستدامة. ومن هذه الدراسات التي أنجزت مؤخراً، على سبيل المثال لا الحصر، دراسة حصر المراعي والغابات في المناطق الجنوبية الغربية من المملكة المعدة بالتعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود والتي تم فيها دراسة المناطق الغابية ومناطق الشمال والشرق والوسط الرعوية من حيث الغطاء النباتي والتربة وحالة المراعي وذلك بواسطة تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، كما تم دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لإدارة هذه الموارد الطبيعية. وتعمل الوزارة حالياً بالتعاون مع مكاتب استشارية خاصة

على استكمال دراسة باقي مناطق المملكة بهذه التقنيات مع قياس الإنتاجية وتحديد الحمولة الرعوية بكامل تراب المملكة وذلك ابتداءً من سنة ١٤٣٣هـ.

٥-٣ النظم والتشريعات

تم إصدار نظام المراعي والغابات ولوائحه عام ١٣٩٨هـ وتم تحديثه في العام ١٤٢٥هـ ليتماشى مع المستجدات، كما تم تشكيل الآليات واللجان للعمل على تطبيقه. ويشكل هذا النظام الأساس الذي تعتمد عليه الدولة لحماية الموارد الغابية والرعوية من التدهور وسوء الاستغلال ولتنظيم استخدامها وتحقيق إدارتها المستدامة مع معاقبة المخالفين وتقديم الحوافز للمستثمرين في مجال تنمية وتطوير المراعي والغابات.

إن من أهم التغيرات التي أثرت على المجتمع الرعوي هو إلغاء نظام الحمى حيث لم يعد هناك الحافز على الحد من عدد الحيوانات المسموح لها بالرعي وأصبح المرعى مشاعاً لجميع الرعاة دون قيد^٥. ألغت معظم الدول العربية ومنها المملكة حقوق الانتفاع العرفية بالأرض أو مواردها وسنت النظم والتشريعات التي تخولها حق ملكية جميع الموارد الطبيعية والتي يتم إدارتها طبقاً لقواعد تستند على أنظمة المراعي والغابات المقتبسة من أنظمة دول ذات ظروف بيئية واجتماعية واقتصادية مختلفة وعموماً لم تحقق هذه الأنظمة نجاحاً له تأثير يذكر في تنظيم استخدام الموارد الرعوية لإهمالها الأخذ بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية للمجتمعات المحلية وكذلك الظروف البيئية للمنطقة^٦.

تتسم التشريعات الموجودة في مجال الثروة الحيوانية بالمملكة بشموليتها للثروة الحيوانية خاصة في الميدان الصحي حيث هناك :

- اللائحة التنفيذية لنظام الثروة الحيوانية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم أ/١٣ وتاريخ ١٠/٣/١٤٢٤هـ .
- نظام (قانون) الحجر الطبي ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية .
- الدليل التنظيمي للعيادات البيطرية الخاصة.

إلا أنه وعلى أهمية هذه القوانين فإنها لا تشمل إجبارية التحصين ضد الأمراض المعدية وخاصة منها التي تعدي الإنسان مثل البروسيلا مما جعل نسبة التغطية غير مرضية بالمراعي. لذا لا بد من نصوص تجعل التحصين ضد الأمراض المعدية إجبارياً.

⁵Draz, 1978

^٦العسيري 2002م

ومن ناحية أخرى هناك عدة نصوص تهم دعم الشعير وهناك حاجة لأن يكون الدعم على الأعلاف المركزة الغنية المتوازنة وبأقل تكلفة وأن لا يسمح باستعمال الشعير إلا في السنوات القاحلة لتفادي فقدان القطيع الأم بالأساس.

إن النتيجة الحتمية لكل ما ذكر سالفاً عن قطاع الإنتاج الحيواني بالمراعي من معوقات ومشاكل مثل النقص الواضح في الخدمات البيطرية والإرشادية، وضعف الاحساس بالمسئولية عند المربين والرعاة بتطبيق التشريعات، وافتقاد الى وجود منظمات او جمعيات تحثوهم تؤدي الى اهدار في المدخلات وتدني واضح في الانتاجية للقطيع من ثم ارتفاع نسب النفوق بالمراعي (حوالي ٢٠%) لكل القطعان من ايل وأغنام. وهذه النسبة عاليه، وأنخفاض معدل الخصوبة عند الإبل حيث يتراوح بين (٣٠-٤٠%) وهو مستوى ضعيف بكل المقاييس. ويجب هنا إجراء بعض التدخلات الفنية ونشاطات إرشادية تزيد عن نموذجية لتفادي هذه المشاكل مستقبلاً.

٥-٤ تحديد وحراسة المواقع الرعوية

قامت وتقوم وزارة الزراعة بتحديد وحماية العديد من المواقع الرعوية والغابية المتدهورة أو الحساسة المعرضة للتدهور أو التي لها مميزات خاصة من التعديت بجميع أشكالها وتسييح بعضها وحراستها بواسطة بعض الحارس النظاميين، بالإضافة إلى التعاقد مع إحدى الشركات الأمنية المتخصصة لتوفير حوالي ١٢٠-٢٠٠ حارس غابات مع تزويدهم بالسيارات وأجهزة الاتصال اللازمة.

٥-٥ إقامة مسيجات رعوية وتبشير مواقع حساسة

عمدت وزارة الزراعة إلى حماية بعض المناطق الرعوية والحراجية المتدهورة أو المعرضة للتدهور بواسطة التسييح أو التبشير لمنع التعدي عليها ولتنميتها، وقد بلغ عدد المسيجات ٥٥ مسيجاً تتراوح مساحة كل منها بين ٢٥٠ دونم إلى ٨٧ ألف دونم، جدول رقم (١٠) بالملحق. وقد خصص بعض المسيجات للدراسات الرعوية والبيئية والبعض الأخر كاحتياطي علفي طبيعي يفتح للرعي في سنوات الجفاف. أما المواقع التي تم تبشيرها، فقد بلغ عددها ٢٠ بطول إجمالي ١٠٠ كلم، جدول رقم (١١) بالملحق، وذلك لحمايتها من حركة سيارات المنتزهين التي تحدث تدهوراً كبيراً للغطاء النباتي والتربة، مع تنظيم الاستفادة منها كمراعي ومتنفسات للسكان. وعملية التبشير عبارة عن بناء كتل خرسانية تحيط بالموقع المبتز وهي متباعدة فيما بينها بحيث لا تسمح لدخول السيارات، لكنها لا تحول دون دخول الراجلين المنتزهين أو حيوانات الرعي. وتؤدي الحماية بجميع أشكالها حسب تجربة المملكة إلى تحسن ملحوظ في الغطاء النباتي

والمصادر الرعوية والمحافظة على مناطق المراعي والغابات المحمية، إلا أن احترامها من قبل المربين والمنتزهين يطرح عدة إشكاليات تبرز حتمية إشراك المجتمعات المحلية في عمليات الحماية وفي تنظيم استخدام الموارد الرعوية وإدارتها، وهذا ما تسعى وزارة الزراعة لتحقيقه بالتعاون مع كل الجهات المعنية.

٥-٦ حصاد مياه الأمطار

إتجهت وزارة الزراعة والمياه إلى إنشاء السدود والعقوم الترابية لنشر وتوزيع مياه الجريان السطحي على أراضي المراعي بهدف تنمية غطائها النباتي وتحسين إنتاجها الرعوي كما ونوعاً . وقد بدأت الوزارة بدءاً من عام ١٩٨٥م في إنشاء شبكات من العقوم الترابية الصغيرة التي يتراوح ارتفاعها بين ٧٥-١٥٠ سم يتم تنفيذها كنتورياً متعامدة على الانحدار العام للمواقع، وقد تم تنفيذ ما يزيد عن عدد ٥٢٦ عقم ترابي كنتوري بطول إجمالي بلغ حوالي ٢٥٧ كيلو متر طولي ب ٧٥ موقع، وبلغت المساحة المستفيدة من هذه العقوم حوالي ١٨١,٠٠٠ دونم وقد أدت إقامة العقوم إلى تحسين ملحوظ في الغطاء النباتي بالمناطق التي أقيمت فيها، جدول رقم (١٢) بالملحق.

٥-٧ استزراع أراضي المراعي المتدهورة

قامت الوزارة باستيراد حوالي ١٨٠٠٠ كيلو جرام من بذور ٥٢ نوعاً من الأشجار والشجيرات والعشبيات المعمرة من استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وشيلي وباكستان وسوريا ومصر وتونس خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠١م. زرعت بذور الأشجار والشجيرات في جور أما بذور النباتات العشبية فقد زرعت بطريقتين : نثراً بعد تجهيز التربة وتغطية البذور بعد ذلك ، وباستعمال البذارة الكنتورية بدون حراثة التربة وبعد إنشاء محطات إكثار البذور للنباتات الرعوية المحلية في بعض مناطق المملكة استخدام إنتاج هذه المحطات في زراعة أراضي المراعي المتدهورة بأنواع محلية وقد بلغت المساحات المزروعة حوالي ١٠٠ ألف دونم موزعة على ٦٩ موقع بمناطق مختلفة استخدم فيها أكثر من ٢٢ نوع من الأشجار والشجيرات والنجليات، جدول رقم (١٣) بالملحق. وقد أدت عملية الاستزراع إلى تحسين واضح في حالة أراضي المراعي المتدهورة^٧.

٥-٨ إنشاء محطات لإكثار البذور

بناءً على تقويم نتائج التجارب الأولية التي تمت خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي والتي تمت باستخدام الأنواع المستوردة في استزراع أراضي المراعي المتدهورة اعتمدت المملكة على

⁷ الداوود، ٢٠٠٢

الأصواع النباتية المحلية في مشروعات الاستزراع الموسع لأراضي المراعي الفقيرة، لذلك عمدت الوزارة إلى إنشاء ثلاث محطات لإكثار البذور الرعوية بكل من الجوف وحائل وشقراء تنتج كلها ما يقارب ٤٠ طنا من بذور الأنواع الشجرية والشجيرية والنجيلية الرعوية المحلية التي أعطت نتائج جيدة في التجارب التي أجريت لإعادة تأهيل المواقع المتدهورة وتحسين الإنتاج الرعوي.

٥- ٩ المخزون الإستراتيجي من الأعلاف

أشارت إستراتيجية تنمية قطاعي الإبل والغنم بأن المملكة تحاول دائما توفير مخزون إستراتيجي من الأعلاف تكفي لتغذية قطاع الثروة الحيوانية بالمملكة لمدة ثلاثة أشهر أي حوالي ١٦٨٠٠٠ طن. ويتوجب على الجهات المعنية تحديد النسبة المخصصة للمربين الصغار وإعطائهم الأولوية في الإستفادة من هذا المخزون خاصة في حالة الجفاف أو إرتفاع أسعار الأعلاف إلى مستوى يعجز المربين عن شرائها.

٥- ١٠ توفير المياه للقطعان

تقوم الهيئة العامة لتحلية المياه بتوفير المياه للمربين الصغار مجانا في أغلب الأحيان. ونظرا لإنتشار المربين على مساحة شاسعة فمن المتعذر توفير المياه للمربين وقطعانهم في جميع الأماكن مما يستلزم إختيار مناطق محددة لتوفير المياه. وتحديد أماكن وجود الثروة الحيوانية بالمملكة وأعدادها وأنواعها هو من مهام إدارة الثروة الحيوانية بالتنسيق مع إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء بالوزارة. وتقوم الهيئة العامة لتحلية المياه (البحر) بتوفير المياه للمربين الصغار مجانا في أغلب الأحيان. ونظرا لإنتشار المربين على مساحة شاسعة فمن المتعذر توفير المياه للمربين وقطعانهم في جميع الأماكن مما يستلزم إختيار مناطق محددة لتوفير المياه. وتحديد أماكن وجود الثروة الحيوانية بالمملكة وأعدادها وأنواعها هو من مهام إدارة الثروة الحيوانية بالتنسيق مع إدارة الدراسات الإقتصادية والإحصاء وفي اطار تنفيذ الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي فإنه لابد من اشراك إدارة الموارد الطبيعية بالاضافة إلى الإدارات العامة لشؤون الزراعة والمديريات والفروع المعنية بمختلف مناطق المملكة في تنظيم عملية تواجد المياه وتحديد المواقع المناسبة للمياه تقادياً من حدوث تدهور للمواقع الرعوية

٥- ١١ دعم المخرجات والمدخلات

ونظراً لأهمية الأعلاف الحيوانية في تغذية الثروة الحيوانية ولما تمثله من تكاليف تشغيلية تتراوح بين ٦٠ - ٧٠% من تكاليف تربية الحيوانات فقد اهتمت حكومة خادم الحرمين الشريفين بتوفير الأعلاف للقطاع التقليدي من أبناء البادية بأسعار مناسبة حيث تتأثر هذه الشريحة من المواطنين بمدى توفر الأعلاف نظراً

لمحدودية المراعي الطبيعية بالمملكة واعتماد الحيوانات على استخدام الحبوب في تغذيتها بشكل رئيسي. ولأهمية توفير الأعلاف بأسعار مناسبة فقد تشكلت لجنة وزارية للتموين من عدة وزارات بقرار مجلس الوزراء رقم ١١٣٤ وتاريخ ١٣٩٣/٩/٢١هـ ومن ضمن مهامها وضع سياسة لتوفير الأعلاف بأسعار مناسبة وصدرت العديد من الأوامر السامية بدعم الأعلاف.

ولقد اعتمدت المملكة في توفير الأعلاف للثروة الحيوانية خاصة الإبل والأغنام على استيراد الشعير من الخارج وتوفيره بأسعار مدعومة وذلك منذ عام ١٣٩٩هـ للأسباب الآتية:

- ١ - عدم كفاية مصانع الأعلاف القائمة بما يفيد باحتياجات الثروة الحيوانية.
- ٢ - وفرة الشعير في السوق العالمي مقارنة بالبدائل الأخرى مثل الذرة البيضاء وإمكانية التغذية عليه بدون تصنيعه.
- ٣ - عدم كفاية الإنتاج المحلي من الشعير أو الحبوب بشكل عام.

وتعتبر المملكة أكبر مستورد للشعير في العالم إذ يتراوح الاستيراد سنوياً بين ٥ و ٤ - ٥ مليون طن أي ما يمثل ٣٥ - ٤٠ % من جملة كميات الشعير المعروضة للبيع في الأسواق العالمية ويتم استهلاك حوالي ٧٨ - ٨٠ % من كميات الشعير المستورد سنوياً من قبل البادية.

وقد اتبعت حكومة المملكة العربية السعودية عدداً من السياسات والإجراءات منذ عام ١٣٩٦هـ لتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية ومنها في البداية استيراد الذرة البيضاء وتوزيعها بأسعار تشجيعية للمواطنين ثم تحولت لاستيراد الشعير منذ عام ١٣٩٩هـ وتوفيره بأسعار مناسبة تراعي أحوال المواطنين خاصة سكان البادية لاعتمادهم بشكل رئيسي على تغذية حيواناتهم على الشعير، ولم يواكب هذا الدعم حملات توعية تبرز مساوئ التركيز على تغذية الحيوانات بالشعير كمصدر غذائي وحيد وبشكل حر وبدون إضافات علفية أو تصنيعية .

وقد بينت الدراسات^١ المتوفرة بهذه الوزارة أن الشعير المتاح للحيوانات المستهلكة له يزيد عن حاجتها وأنه يمكن ترشيد الدعم الحكومي للشعير من خلال استخدام الأسلوب الأمثل في تغذية الحيوانات وقد أشارت هذه الدراسات على أن من أهم أسباب كثرة استهلاك الشعير الآتي:

- ١- فقد حوالي ٢٠ - ٣٠ % من كمية الشعير المستهلكة بخروجها دون هضم في روث الحيوانات.
- ٢- أسلوب تقديم الشعير للحيوانات وضياع جزء كبير منه في الأرض.
- ٣- استهلاك الحيوانات لكميات من الشعير أكثر من احتياجاتها الفعلية.
- ٤- رخص سعر شراء الشعير المدعوم من الدولة حيث يشتري المربي أكثر من احتياجاته نظراً لانخفاض السعر.

^١المصدر: وزارة الزراعة، إستراتيجية الأعلاف في المملكة العربية السعودية، صفر، ١٤٢٦هـ - مارس، ٢٠٠٥م

ونظراً للكميات الكبيرة التي تستوردها الدولة من الشعير فقد تحملت الميزانية عبئاً كبيراً كما لم تستطع مصانع الأعلاف من منافسة الشعير لرخص ثمنه بالسوق نتيجة للدعم الحكومي مما أدى إلى عدم قيام صناعة أعلاف متطورة وبأسعار منافسة للإبل والأغنام (مقارنة بأعلاف الدواجن والأبقار) وتوفير عليقة حيوانية متوازنة تحتوي على العناصر الغذائية الضرورية لصحة ونمو الحيوانات . ولذا فلا بد من مراجعة سياسة الدعم الحالية للشعير واستبدالها بسياسة أخرى تأخذ في الاعتبار جميع البدائل والمواد الخام الأخرى الداخلة في صناعة الأعلاف وتشجيع مصانع الأعلاف على المنافسة.

إن معظم مدخلات الإنتاج الحيواني مدعومة من خلال برامج سياسة التنمية الزراعية بالمملكة، وهذا يؤدي إلى عدم تعظيم الفائدة الاقتصادية في ترشيد إستهلاك الموارد المدعومة، ولذلك يجب أن يتوجه الدعم إلى مخرجات الإنتاج التي ترجع فائدتها إلى المربين مباشرة. ويمكن ربط القيمة المضافة للإنتاج مع التوجه بدعم المخرجات من خلال مشاريع تسمين الحملان والحيوانات المبعدة والرفع من جودة منتجات الألبان على أن يعطى هذا الدعم إلى صغار ومتوسط المربين المتبعين الإنتاج الحيواني الرعوي.

ومن جهة أخرى فإن سياسة دعم الأعلاف والمدخلات الأخرى خاصة الشعير لم تؤدي إلى التقليل من تدهور المراعي فإنه يتحتم أن تؤدى سياسة الدعم إلى الحد من استخدام المراعي الطبيعية وحصرها فقط على المربين الصغار من أبناء البادية وعدم السماح للقطاع الكبير المرتبطة بمشاريع الإنتاج المكثف وكذلك القطاع المراباة للتجارة باستخدام المراعي الطبيعية بأي حال من الأحوال.

٦- دور المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي

يتناول هذا الجزء الأداء التنظيمي والإداري للمؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي سواء المركزية أو تلك المتواجدة بالمناطق، والكوادر الفنية في المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي. تقع مسؤولية إدارة المراعي بالدرجة الأولى على كاهل وزارة الزراعة وتحديدًا على شعبة المراعي إحدى شعب إدارة الموارد الطبيعية، وفروع في المحافظات والمراكز، كما تقوم وزارة الداخلية ومجالس المناطق والإدارات العامة للزراعة وفروعها بدعم جهود وزارة الزراعة في إدارة المراعي في المناطق الإدارية.

٧- الكوادر الفنية في المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي

بالرغم من قلة كوادرها الفنية تبذل المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي بدءاً من شعبة المراعي في إدارة الموارد الطبيعية في وزارة الزراعة وإنهاء في الإدارات العامة لشئون الزراعة في المناطق الإدارية

وفروع الزراعة في المحافظات، ومراكز البحث العلمي المعنية بالمراعي خاصة مركز أبحاث الإبل والمراعي بالجوف كل الجهد الممكن لتنفيذ بعض النشاطات التي تهدف إلى تنمية المراعي في المناطق الإدارية المختلفة.

إن إتساع رقعة المراعي على مساحات شاسعة من المملكة وقلة الكوادر الفنية في المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي قد ساعد على ضعف وتشتت الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات، وليس مستغرباً أن يصرح معظم أصحاب القطعان صغيرة الحجم الذين يمتنون الإنتاج الحيواني الرعوي في عدة دراسات وأثناء المقابلات التي أجراها فريق الإستراتيجية في الميدان بأنهم لم يلمسوا دوراً فاعلاً للمؤسسات الحكومية في مجال إدارة الرعي وتحديدًا تنظيم الرعي. فقطعان الغنم والإبل تنتقل بحرية من منطقة إلى أخرى دون قيد أو شرط وأضحى الرعي مشاعاً في جميع مناطق المملكة، علماً بأن تنقل القطعان بين المناطق الرعوية يعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور المراعي مما يتوجب وضع الحلول المناسبة للحد من آثاره السلبية من خلال تنظيم حركة القطعان حسب المواسم.

والجدير بالذكر أن معظم جهود المؤسسات الحكومية المعنية بالمراعي قد إنصبت على إقامة المحميات (أو المسيجات الرعوية) على مساحات محدودة جداً كحقول تجريبية وتحسين إنتاجيتها الرعوية من خلال تنفيذ تقنيات الحصاد المائي وزراعة الشجيرات الرعوية (أشثال أو بذور). إضافة إلى توجه هذه المؤسسات الحكومية للتعاون مع بعض المؤسسات الدولية (الفاو) والإقليمية (أكساد) لتنفيذ بعض المسوحات الرعوية في بعض المناطق الإدارية للمملكة. ولا بد من الإشارة إلى أن المملكة من الدول الرائدة في المنطقة العربية في مجال إكثار بذور النباتات الرعوية لغايات تأهيل المناطق الرعوية المتدهورة أو لإنتاج محاصيل الأعلاف الخضراء تحت الري كبديل للنباتات المستخدمة حالياً (البرسيم والرودس) لميزتها النسبية من حيث متطلباتها المنخفضة من مياه الري. غير أن استخدام هذا الناتج من البذور حتى الآن يبقى محدوداً لا يتعدى بعض المزارع الخاصة. ومن الجدير بالذكر فإن معظم الجهود التي بذلت لإستزراع أراضي المراعي المتدهورة باستخدام الأشثال أو البذور قد باءت بالفشل بسبب عدم التمكن من حمايتها وبسبب تعرضها للتخريب والرعي الجائر. وهنا تبرز أهمية كل من زيادة الوعي لدى المجتمعات الرعوية والتطبيق الجدي للحماية وتنميين دور وزارة الداخلية في دعم جهود وزارة الزراعة في برامجها الهادفة إلى وقف تدهور المراعي وتأهيل المواقع المتدهورة.

٧-١ شعبة المراعي - إدارة الموارد الطبيعية

إن نظرة سريعة للمهام المنوطة بشعبة المراعي تدلل على مدى كثرة الأعباء الملقاة على عاتقها التي لا تتناسب مع كادرها الفني المتواضع الذي يتكون من سبعة أعضاء (خمسة مهندسين زراعيين، واحد دبلوم

زراعي، وواحد ثانوية عامة). ولا يوجد في هذا الكادر متخصصون في المراعي ولا توصيف وظيفي ينظم مهام الكادر والشعبة.

٧-٢ مديريات الزراعة في المناطق الإدارية وفروع الزراعة في المحافظات

يوجد عدد ضئيل من ذوي الإختصاص (وخاصة فيما يتعلق بالمسوحات الرعوية، وتقنيات تأهيل المراعي، والإدارة الرعوية) في مجال المراعي في مديريات وفروع الزراعة في المناطق الإدارية سواء في المديريات أو الفروع. وهذا النقص الشديد هو بمثابة معوق كبير أمام تنفيذ الخطة الوطنية لإستراتيجية المراعي في المملكة. وتحتاج فروع ومديريات الزراعة بالمملكة إلى عدد كبير من المتخصصين في مجالات المراعي ويقدر هذا العدد بنحو ٢٨٠ مختصاً من مستوى الدبلوم والبكالوريوس والماجستير لتنفيذ ومتابعة وتقييم الإستراتيجية والخطة الوطنية للمراعي.

٧-٣ المؤسسات التعليمية المعنية في إدارة الموارد الطبيعية

تهدف المؤسسات التعليمية المعنية بإدارة الموارد الطبيعية بصفة عامة وبأبحاث المراعي بصفة خاصة إلى توجيه مجالات البحث العلمي للمساهمة في حل المشكلات التي تعترض مسار تنمية وإدارة المراعي، ووضع تصور للنهوض بدور هذه المؤسسات من أجل المساهمة في تطوير الحزم الفنية لإعادة تأهيل المراعي المتدهورة وتطوير أساليب الإدارة الرشيدة من أجل إستدامة المراعي. تعتني بأبحاث المراعي عدد قليل من المؤسسات وفي مقدمتها الجامعات الوطنية، وبعض مراكز الأبحاث الزراعية، ومعاهد ومراكز دراسات الموارد الطبيعية والبيئة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية.

٨- الإنتاج الحيواني في المناطق الرعوية

ترتكز أهم التوجهات الرئيسية لقطاع الإنتاج الحيواني في إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للمملكة حتى عام ٢٠٣٠ م على محورين أساسيين هما تقليص حجم الفجوة العلفية وترشيد استخدام المياه وتوفير المنتجات الحيوانية الغذائية. ويبلغ تعداد الضأن والمعز والإبل بالمملكة حوالي ١٢، ٥.٦، و ٠.٨٦٢ مليون رأس^٩ على التوالي. ويمكن تقسيم أنماط تربية هذه الحيوانات في أراضي المراعي إلى قسمين رئيسيين هما: الإنتاج الحيواني المتخصص، والإنتاج الحيواني الرعوي.

أ- الإنتاج الحيواني المتخصص:

^٩ تشمل أعداد الرؤوس خارج الحيازات والبادية

ويقصد به الإنتاج المكثف حيث توضع الحيوانات داخل مناطق مسورة وتوفر لها كافة مدخلات ومتطلبات الإنتاج ويتمثل هذا النمط من الإنتاج في مشاريع التربية الكبيرة (المزارع). وغالبا ما تكون المساحات المقطعة من أراضي المراعي كبيرة نسبيا لإنتاج محاصيل الأعلاف الخضراء تحت نظم ري مختلفة، وقد ساعد على ذلك الدعم الحكومي بصورة دعم المياه، والأعلاف، والكثير من مدخلات الإنتاج.

وتبلغ نسبة الحيوانات المرباة تحت نمط الإنتاج الحيواني المتخصص حوالي: ٦٧%، ٤٣%، و ٣٠% من الأعداد الإجمالية للضأن، والمعز، والإبل، على الترتيب.^{١٠}

وهذا النمط من الإنتاج له بعض السلبيات على أراضي المراعي المجاورة التي تتمثل في:

- الرعي المدمر للمراعي المحيطة بالمشروع عند إطلاق القطعان خارج الأسوار خلال المواسم المطيرة لرعي النباتات الرعوية.
- يحرم القطعان الصغيرة في المنطقة المجاورة من الإنتفاع من هذه الأكلاء او الاستفادة من المصادر الرعوية المتاحة.
- تلويث الموائل المجاورة لمشاريع الإنتاج من جراء رمي مخلفات الإنتاج مثل القمامة، الأدوات البالية، مياه المجاري... وغيرها.

تتركز اعداد الضأن المتخصص في اربعة مناطق اساسية هي: الجوف (٤٧.١%)، مكة المكرمة (٢٨.٧%)، المنطقة الشرقية (٢٠.٥%)، الرياض (٤.١%)، جدول رقم (١٤) بالملحق. وتزداد اعداد الضأن المتخصص بالمملكة من عام لآخر بمعدل ١.١٢% سنويا على الرغم من تناقصها في مناطق الرياض، القصيم، الشرقية، وحائل. تتركز اعداد الابقار المتخصص في منطقتين اساسا هما: الرياض (٧٠.٥%)، المنطقة الشرقية (٢٥.٢%)، جدول رقم (١٥). وتزداد اعداد الابقار المتخصص بالمملكة من عام لآخر بمعدل ٣.٥٢% سنويا.

ب- الإنتاج الحيواني الرعوي

تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن أعداد الضأن التي تعتمد في تغذيتها على المراعي الطبيعية والشعير التي تعود ملكيتها لفئتين: للتجار العاملين في هذا القطاع وأخرى للبادية حوالي ٥.٢٣٥ مليون رأس في عام ٢٠٠٩. وتتركز أعداد الضأن التقليدي في مناطق الرياض (٢٥.٧%)، والقصيم (١٦.٨%)، وعسير (١٠.٤%). كما أن أعداد الإبل بلغت حوالي ٢٢٩.٨ ألف رأس في عام ٢٠٠٩. وتبلغ نسبة الإبل في مناطق الرياض (٤٣.٣%)، والقصيم (١٠.٢%)، والمنطقة الشرقية (٩.٥%)، وحائل (٨.٥%)، ومكة المكرمة (٨.٥%). كما أن أعداد الماعز بلغت حوالي ١.٣٣ مليون رأس في عام ٢٠٠٩. وتتركز أعداد الماعز في مناطق مكة المكرمة (١٦.٣%)، وجازان (١٥.٢%)، و الرياض (١٤.٥%)، والمدينة المنورة (١١.١%). كما أن أعداد الأبقار بلغت حوالي ١١٧ ألف رأس في عام ٢٠٠٩. وتتركز أعداد الأبقار في مناطق الشرقية

^{١٠} إستراتيجية قطاعي الإبل والغنم في المملكة العربية السعودية، ١٤٣٠ هـ

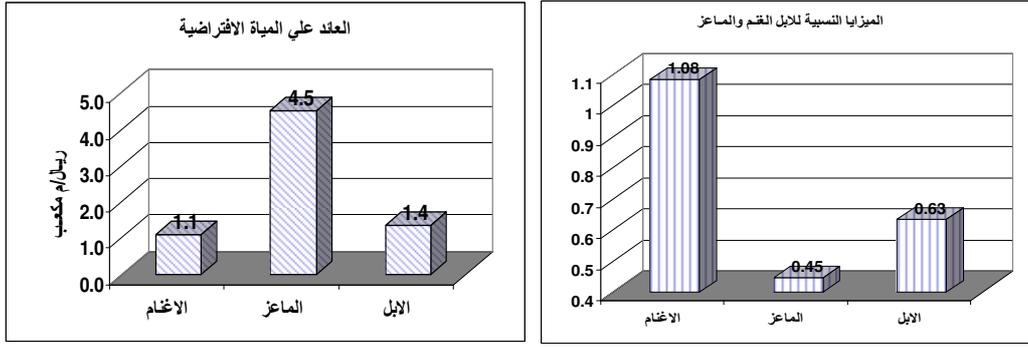
(٢٦.٤%)، و الرياض (٢١.٩%)، و جازان (١٥%)، والقصيم (١٢.٧%)، و عسير (١٠.٨%)، و تزايدت أعداد الإبل والأغنام والماعز بمعدل سنوي قدر بحوالي ٤.١% و ٢.٢% و ٣.٢% على الترتيب وفي المقابل تناقصت أعداد الأبقار بمعدل سنوي قدر بحوالي ٣.٤% خلال نفس الفترة السابقة. كما أن أعداد الدواجن لدي القطاع التقليدي بلغت حوالي ٩١٥ ألف فروج في عام ٢٠٠٩. و يعتبر هذا المستوى من الإنتاج منخفض جدا اذا ما أخذنا في الاعتبار المساحات الواسعة التي يمكن استغلالها لدي المربي التقليدي والاستثمارات المنخفضة التي يتطلبها هذا النوع من الإنتاج. و تتركز أعداد الدواجن لدي المربي التقليدي في مناطق الرياض (٤٠.٧%)، و القصيم (٢٠.٧%)، و عسير (١٢.٣%).

ويستهدف هذا المكون تنمية قطاع الأغنام والماعز والإبل المرباة في مزارع كمصدر دخل أساسي لغير الحائزين وشريحة مهمة من المواطنين، وتنمية الأغنام والماعز والإبل في المناطق الصحراوية لتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في هذه المناطق الهامشية. و عليه فسيتم تنفيذ هذا البرنامج :

وتتميز قطعان المجترات الصغرى بمجموعة من الخصائص تحت نظم الإنتاج المتخصصة أهمها:

- متوسط الإنتاج السنوي من الحليب قدر بنحو ١٨٠ كجم للغنم وحوالي ٤٨٠ كجم للماعز وحوالي ١٥٠٠ كجم للإبل.
- متوسط معدل ولادات سنوي قدر بحوالي ١١٠% للأغنام وحوالي ١٥٠% للماعز وحوالي ١٠٠% للإبل
- متوسط معدل استبعاد قدر بنحو ٢٠% للماعز والأغنام وحوالي ٥% للإبل.
- العائد علي المياه الافتراضية المستخدمة لقطاع الماعز عالية إذا ما قورنت بمثيلاتها للأغنام والإبل (كما هو بالشكل رقم (٢) بسبب قلة استهلاك الماعز للأعلاف الخضراء حيث قدرة كمية المياه الافتراضية للرأس بنحو ٣٦٢ متر مكعب للأغنام وحوالي ٤٣٢ متر مكعب للماعز وحوالي ٨٠٠٠ متر مكعب للإبل.
- وجود ميزة نسبية عالية لتربية الإبل والماعز (اقل من الواحد الصحيح) في حين لا توجد ميزة نسبية لتربية الغنم (كما هو موضح بالشكل رقم (٣)).

شكل (٢): العائد على المياه الافتراضية للإبل شكل (٣): الميزة النسبية للإبل والماعز والأغنام والماعز والأغنام



المصدر: وزارة الزراعة، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، الجزء الأول

ويستهدف هذا البرنامج تنمية قطاع الأغنام والماعز والإبل لدي المربي التقليدي المرباة في تجمعات صغيرة كمصدر دخل أساسيو شريحة مهمة من المواطنين، وتربية الأغنام والماعز والإبل مهم في المناطق الصحراوية لتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في هذه المناطق الهامشية.

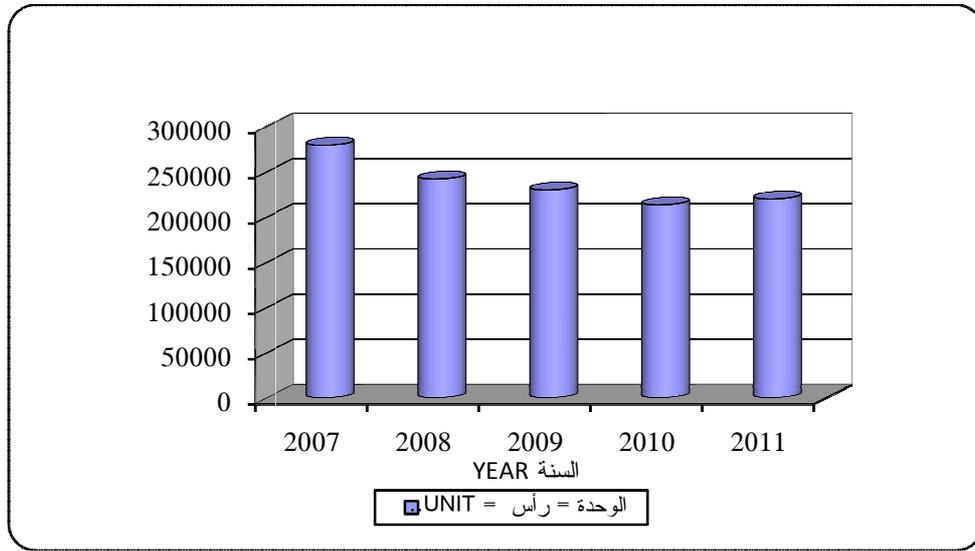
ويمتاز الإنتاج الرعوي بتنوع ممارساته وتركيبه القطعان حسب المناطق الرعوية، وتبلغ نسبة الحيوانات المرباة تحت نمط الإنتاج الحيواني الرعوي حوالي: ٣٣%، ٥٧%، و ٧٠% من الأعداد الإجمالية للضأن، والمعز، والإبل، على التوالي. وتسهم المراعي بحوالي ٢٠-٢٥% من العليقة العلفية السنوية، وتقدر القيمة المالية المأخوذة من نباتات المراعي بالمملكة بحوالي ٤٢٠ مليون ريال على إفتراض فترة رعي لأربعة شهور، والقيمة الغذائية للنباتات الرعوية تكافئ ٤٠% من القيمة الغذائية لحبوب الشعير.

يعاني الإنتاج الحيواني الرعوي من عدة معوقات اقتصادية واجتماعية إضافة إلى المعوقات الفنية مما يجعل المربين الصغار الذين يمتنون الإنتاج الحيواني الرعوي يقفون على مفترق طرق: (١) إما العزوف عن الإهتمام بالمراعي والتحول تدريجيا إلى الإنتاج المتخصص ولو على مستوى صغير مقارنة مع المشاريع الكبرى علما بأن خسارتهم مؤكده لعدم قدرة هؤلاء المربين على منافسة منتجات المشاريع الكبرى. (٢) زيادة الضغط على المراعي لأخذ ما يمكن أخذه من الأكلاء والحطب والذي أصبحت آثاره جلية من اختفاء وإنجراف التربة وحوادث التصحر في العديد من المواقع الرعوية.

١- إنتاج الأبل

بلغ متوسط عدد الأبل خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ حوالي ٢٣٦٨٧١ رأس. تتركز اعداد الأبل في خمسة مناطق اساسية هي: الرياض (٤٢.٩%)، مكة المكرمة (٨.٢%)، القصيم (١١.١%)، الشرقية (٩.٢%)، حائل (٨.٥%). ان اجمالي اعداد الأبل بالمملكة خلال الفترة السابقة تتناقص في معظم مناطق المملكة من عام لآخر بمعدل أقل ٣.٢٤% سنويا. باستثناء مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والباحة، جدول رقم (١٦) بالملاحق والشكل رقم (٤).

شكل (٤): أعداد الأبل حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

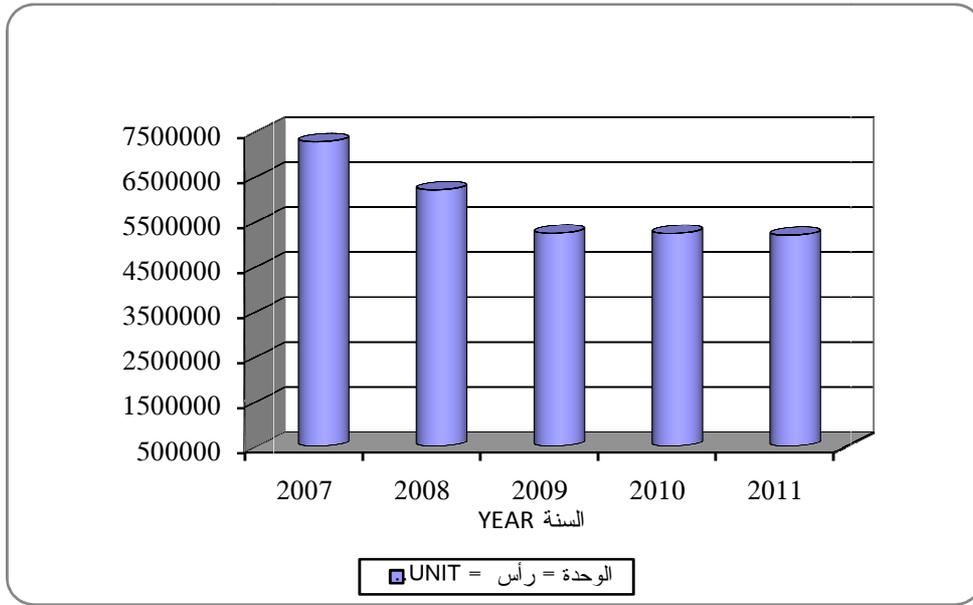


المصدر: جدول رقم (١٦)

٢- إنتاج الأغنام

بلغ متوسط عدد الضأن خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ حوالي ٥٨٢٤٧١٢ رأس. تتركز أعداد الضأن في خمسة مناطق أساسية هي: الرياض (٢٠.٥%)، عسير (١١.٥%)، القصيم (١٥.٦%)، الشرقية (١١%)، الجوف (١٢.١%). ان إجمالي أعداد الأغنام بالمملكة خلال الفترة السابقة تتناقص في معظم مناطق المملكة من عام لآخر بمعدل إجمالي ٤.٣٣% سنويا. باستثناء المدينة المنورة والحدود الشمالية، جدول رقم (١٧) بالملحق والشكل رقم (٥).

شكل (٥): أعداد الضأن التقليدي حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

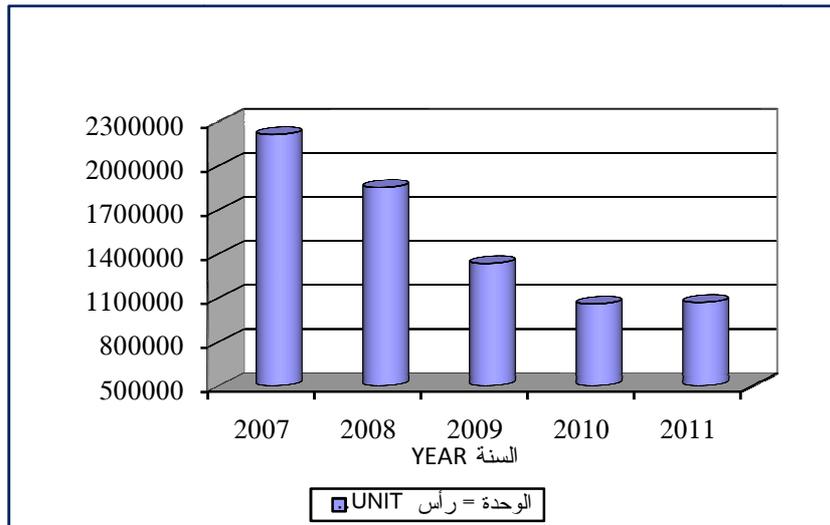


المصدر: جدول رقم (١٧)

٣- إنتاج الماعز

بلغ متوسط عدد الماعز خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ حوالي ١٥٠٩١٨١ رأس. تتركز اعداد الماعز في خمسة مناطق اساسية هي: الرياض (١٤.٩%)، عسير (١٥.٩%)، مكة المكرمة (١٤.٦%)، المدينة المنورة (١٠.٦%)، جازان (١٤.٥%). ان اجمالي اعداد الماعز التقليدي خلال الفترة السابقة في تناقص من عام لآخر بمعدل ٧,٣٧% سنويا.، جدول رقم (١٨) والشكل رقم (٦).

شكل (٦): أعداد الماعز حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

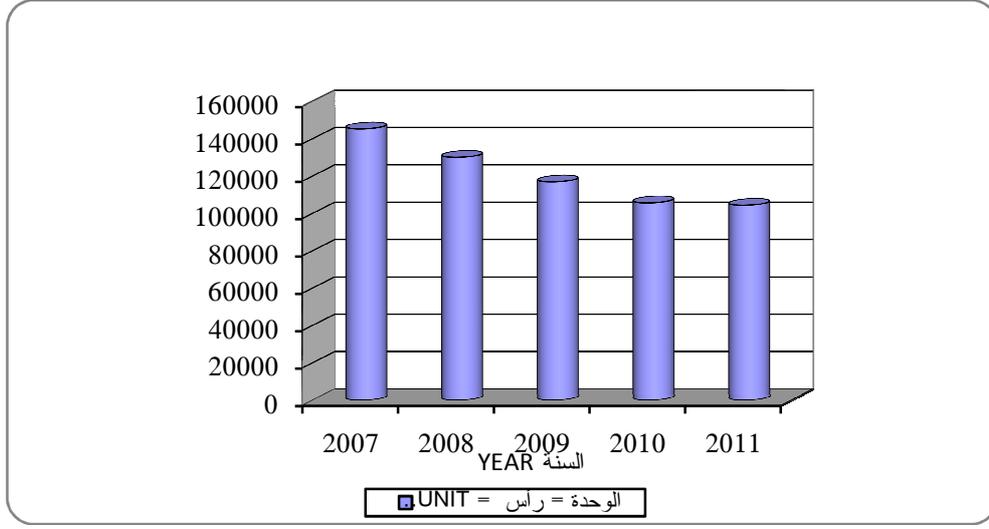


المصدر: جدول رقم (١٨)

٤ - إنتاج الأبقار التقليدي

بلغ متوسط عدد الماعز خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ حوالي ١٥٠٩١٨١ رأس. تتركز أعداد الأبقار التقليدي في خمسة مناطق أساسية هي: الرياض (٢٢.٣%)، القصيم (١٢.٧%)، الشرقية (٢٦.٣%)، عسير (١٠.٣%)، جازان (١٥.٤%). ان إجمالي أعداد الأبقار التقليدي بالمملكة خلال الفترة السابقة في تناقص من عام لآخر بمعدل ٣.٦٨% سنويا. كما ان أعداد الأبقار التقليدي بمناطق المملكة تتناقص أيضا خلال الفترة السابقة باستثناء نجران والباحة، جدول رقم (١٩) بالملحق والشكل رقم (٧).

شكل (٧): أعداد الأبقار التقليدية حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١



المصدر: جدول رقم (١٩)

ومن الملاحظ انه نظرا لموسمية الولادات في بعض المناطق الرعوية بالمملكة فإن الأعداد المعروضة من الحيوانات قد يفوق الطلب عليها في اوقات معينة. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعارها وبالتالي يحقق المربيين خسائر كبيرة الأمر الذي لا يحقق الفائدة المرجوة من الإنتاج الحيواني الرعوي. يعتمد نسبة من السكان الريفيين على إنتاج قطاع الإنتاج الحيواني التقليدي من الضأن والماعز والأبقار والإبل في الحصول على للاستهلاك الأسري وربما يتم تسويق جزء من فائض الأسرة الى الأسواق المحلية او يتم تصنيع هذا الفائض الى عدة أنواع من الاجبان والسمن، وأيضا في الحصول على اللحوم الحمراء. ان عدم كفاية وبدائية أسواق الحيوانات التقليدية بأنواعها في المدن او القرى الكبرى إن وجدت مع عدم إدارتها بكفاءة يتسبب في انخفاض إيرادات المربيين بسبب عدم بيع حيواناتهم بأسعار مجزية بسبب احتكار الدالين. كما ان الأسواق لا تمنح ميزات تفضيلية لصغار المربيين الريفيين وتنظيماتهم - وأنظمة العمل بها تعوق تسويق منتجات صغار المربيين الريفيين والمستفيد الأول منها هم الوسطاء (الشريطية) مع غياب نظم المعلومات التسويقية التي تخدم صغار المربيين الريفيين في المناطق الرعوية.

وتعتبر التعاقبات التسويقية إحدى الوسائل المفيدة للمحافظة على اسعار معقولة ومقبولة ومن ثم دخل لا بأس به للمربين الصغار في المناطق الرعوية، خاصةً إذا اتحدوا في مجموعات تسمح بالتعامل بندية مع الأطراف الأخرى بالسوق.

ملحق (٢)

الجداول الإحصائية

ملحق (٢)

الجدول الإحصائية

جدول رقم (١): توزيع مساحة أراضي المراعي حسب الهطول المطري عام

النسبة المئوية من مساحة المراعي الكلية (%)	المساحة مليون هكتار	معدل هطول الامطار ملم/سنة	
٦٨.٤	١١٧	أقل من ١٠٠ ملم	١-
٢٨.١	٤٨	بين ١٠٠ - ٢٠٠ ملم	٢-
٣.٥	٦	أكثر من ٢٠٠ ملم	٣-
%١٠٠	١٧١		المجموع

المصدر: وزارة الزراعة، إستراتيجية الأعلاف في المملكة العربية السعودية، صفر، ١٤٢٦هـ - مارس، ٢٠٠٥م

جدول رقم (٢): توزيع مساحات الأراضي الرعوية حسب طبيعة الأرض عام

مساحة المراعي (مليون هكتار)	النسبة المئوية %	طبيعة الأرض
٤١	٢٤	١- مناطق رملية مختلفة (سهول رملية أو سلتية رملية مختلفة العمق مستوية و متموجة و كثبان رملية شبه ثابتة و متحركة).
٣٦	٢١	٢- مرتفعات مختلفة متقطعة و متفرقة.
٣٥	٢٠.٦	٣- سهول حصوية مستوية و متموجة.
٢٦	١٥.٢	٤- مرتفعات جبلية عالية و مصاطب متدرجة.
٢٢	١٣	٥- أراضي صخرية مختلفة (متفرقة).
٧	٤	٦- مسطحات رسوبية مختلفة القوام (دلائي و مراوح رسوبية).
٢	١.١	٧- وديان وروضات و فياض و مصاطب جبلية منخفضة.
٢	١.١	٨- سبخات ملحية داخلية و ساحلية و مناطق المد و الجزر
١٧١	%١٠٠	المجموع

المصدر: وزارة الزراعة، إستراتيجية الأعلاف في المملكة العربية السعودية، صفر، ١٤٢٦هـ - مارس، ٢٠٠٥م

جدول (٣): حالة المراعي الطبيعية في المملكة عام

متوسط الإنتاجية (كجم مادة جافة /هكتار/سنة)	النسبة من مساحة المراعي الكلية	المساحة (مليون هكتار)	حالة المراعي
٣٥	٢٨.١	٤٨	فقيرة
٨٨	٣٢.٥	٥٦	متوسطة
١٢٠	٣١	٥٣	جيدة
١٨٠	٨.٤	٤٨	ممتازة

المصدر: وزارة الزراعة، إستراتيجية الأعلاف في المملكة العربية السعودية، صفر، ١٤٢٦هـ - مارس، ٢٠٠٥م

جدول رقم (٤): حالة المراعي بالمناطق الشمالية الشرقية والوسطى بالمملكة

حالة المراعي	نسبة المراعي بمنطقة الدراسة
جيد جداً	٦,٥
جيد	٢٥,٤
متوسط	٥,٤
فقيرة	١٧,١
متدهور	٣٠,١
متدهور جداً	١٥,٥

المصدر: وزارة الزراعة ، ٢٠٠٨

جدول رقم (٥): أعداد الاطباء البيطريين والمهندسين والمساعدين البيطريين والمعنيين الفنيين

السلك	عدد	عدد الحيوانات	عدد الحيوانات المؤطرة / بيطري أو مهندس	معايير معدلات تاطير الابقار والأغنام عدد الحيوانات المؤطرة / بيطري أو مهندس
الاطباء البيطريين	٤٢٨	١٧٠٠٠٠٠٠	٣٩٧١٩	١٠٠٠٠-٨٠٠٠
المهندسون	١٣٥	١٧٠٠٠٠٠٠	١٢٥٩٢٥	
مساعدين بيطريين	٣٣٤	١٧٠٠٠٠٠٠	-	
فنيين زراعيين	٧٧٥	١٧٠٠٠٠٠٠	-	

المصدر: بتصرف في معطيات من وزارة الزراعة إدارة شؤون الموظفين و الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي 2010 .

جدول(٦): إنتاج مركز اللقاحات البيطرية بالماشية والابل خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠١١ (الف جرعة)

السنوات	جدري الضأن Sheep Pox Vaccine	جدري الجمال camel Pox	الطاعون البقري Rinderpest vaccine	طاعون المجترات الصغيرة Peste des petits	الاجمالي
١٩٩٦	١٠٧٠	٠	١١٤٩	٠	٤٢١٤
١٩٩٧	١٣٣٦	٠	٠	٠	٣٣٣٣
١٩٩٨	٥٥٣٤	٠	٠	٢٨٥	٧٨١٧
١٩٩٩	١٣٩١	٠	٣٧٥٠	٢٩٧٠	١٠١١٠
٢٠٠٠	١٨٥٠	٠	٤٦٠٠	٢٨٩٥	١١٣٤٥
٢٠٠١	٠	٠	١٣٨٨	٢٧٤١	٦١٣٠
٢٠٠٢	١٨٦٢	٠	٣٧٨	٤٣١٥	٨٥٥٧
٢٠٠٣	٦٥١٠	٠	٣٧٨	١٧١٥	١٠٦٠٦
٢٠٠٤	٢٣٢٧٠	٠	٦١٩	٥٦٨٧	٣١٥٨٠
٢٠٠٥	٧٩٨٥	٠	٠	١٢٥٥	١١٢٤٦
٢٠٠٦	١١٥٩٤	٠	٠	٩.٩٦٣.٩	١٣٦٠٠
٢٠٠٧	١٠٠٦٢	٣٩٠٠	٠	١٨٠٨	١٧٧٧٧
٢٠٠٨	١٣٣٨٠	٨٠٠٧	٩٩٩	٠	٢٤٣٩٤
٢٠٠٩	٨١٠٨	٨٠٤	٠	٠	١٠٩٢١
٢٠١٠	١٤١٦٨	١١٧٦٠	٦٥٥	٠	٢٨٥٩٣
٢٠١١	٢١٤٥٢	٢٠٧٦٥	٠	٠	٤٤٢٢٨
الاجمالي	١٢٩٥٧٢	٤٥٢٣٦	١٣٩١٥	٢٣٦٧١	٢١٢٣٩٤
الاهمية النسبية	%٦١.٠	%٢١.٣	%٦.٦	%١١.١	%١٠٠.٠
معدل النمو السنوي	%١٩.٣				%١٤.٨

العدد بالألف جرعة.

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (٧): أعداد الحيوانات المحصنة ضمن المشروع الوطني لمكافحة الحمى المالطية (البر وسيلا) لعام ٢٠١١

النوع	السلالة	العدد المحصن Number Vaccinated
الضأن	نعيمي	٩٦٥٣٥٣
	نجدي	١٢٤٩١٠
	حري	١٠٤١٤٠
	أخرى	٥٦٧٤٧
جملة الضأن		١٢٥١١٥٠
الماعز	محلي	٣٧٩٠١٩
	أخرى	٢٧٢١
جملة الماعز		٣٨١٧٤٠
الإبل	محلي	٦٩٧٣٩
	أخرى	٢٣٥٣
جملة الإبل		٧٢٠٩٢
الأبقار	محلي	٥٠١
	أخرى	٨٠٠
جملة الأبقار		١٣٠١
الإجمالي		١٧٠٦٢٨٣

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (٨): أعداد الحيوانات المعالجة في جميع المناطق خلال الفترة ١٩٨٤ - ٢٠١١م

السنوات	أبقار Cattle	جمال Camels	ماعز Goats	ضأن Sheep	الاجمالي
١٩٨٤ - ١٩٩٥	٦٥٥	٦٥١٦	٢٩٤٦٩	٥٥٠٠٩	٩١٦٤٩
١٩٩٦	٥٢	٣٤٥	٢٢٩٤	٤١٣٨	٦٨٢٩
١٩٩٧	٤٢	٣٤٠	٢٢١٩	٦١٦٣	٨٧٦٤
١٩٩٨	٤٩	٣٥٩	٢٤٣٥	٤٣٥٤	٧١٩٧
١٩٩٩	٤٨	٣٢٧	٢٣٥٩	٤٢٣٧	٦٩٧١
٢٠٠٠	٥١	٣٣٢	٢٤٠٥	٤٤١٩	٧٢٠٧
٢٠٠١	٦٧	٥٩	٢٢٠٨	٦٩٧١	٩٣٠٥
٢٠٠٢	٣٧	٣٥٤	١٨٨٣	٣٦٣٣	٥٩٠٧
٢٠٠٣	٣٧	٣٥٣	١٦٥٩	٣٦٣٣	٥٦٨٢
٢٠٠٤	٣٢	٣٧٠	٢١٥٦	٢٧٩٣	٥٣٥١
٢٠٠٥	٦١	٤٨٨	٢٥٧٧	٤٦٦٨	٧٧٩٤
٢٠٠٦	٩٤	٦٣٣	٣١٧٢	٤٧٥٤	٨٦٥٣
٢٠٠٧	٩٩	٧٧٠	٤١٢٤	٦٠٢٤	١١٠١٧
٢٠٠٨	١٤٥	٤٥٣	٣٥٥٤	٦٨٣٤	١٠٩٨٦
٢٠٠٩	٥٦٥٦٣	٥٥٥٨٥٦	٢٦٢٩٦٦٢	٤٧٨٩٨٢٦	٨٠٣١٩٠٧
٢٠١٠	٦٨٨٥٨	٥٠٦٥٧٦	٢٤٣٤٤٧٢	٤١٢٥٣٦	٣٤٢٢٤٤٢
٢٠١١	٣٠٨٤٥	٢٤٩٦٨٥	٢١٢٥٠٣٦	١٣٠٣٨٥٢	٣٧٠٩٤١٨
الاجمالي	١٥٧٧٣٥	١٣٢٣٨١٦	٧٢٥١٦٨٤	٦٦٢٣٨٤٤	١٥٣٥٧٠٧٩

الأعداد: بالآلف

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (٩): أعداد الحيوانات المفسوحة من قبل المحاجر الحيوانية والنباتية بالمملكة عام ٢٠١١م

المحاجر	الحيوانات Animals				الاجمالي
	أبقار Cattles	جمال Camels	ماعز Goats	أغنام Sheep	
الموانئ البحرية					
ميناء جدة الإسلامي.	٣٠٠٠	٨٩٦٧٥	١٣٣٦٦٦	٥٢٨٩٩٥٢	٥٥١٦٢٩٣
ميناء ينبع	٠	٠	٠	٠	٠
ميناء الدمام.	٠	٤٧	٠	٠	٤٧
ميناء ضبا.	٠	٠	٠	٠	٠
المنافذ البرية					
الميناء الجاف بالرياض	٠	٠	٠	٠	٠
محجر الحديثة.	٠	٠	٧٣٣٩٦	٥٦٠١٨٩	٦٣٣٥٨٥
محجر سلوى.	٠	٣٢٣٥	٩٠	٢٠٦٤	٥٣٨٩
محجر جسر الملك فهد.	٠	٠	٠	٠	٠
محجر الرقعي.	٠	٣٨٧	٧٨	١٣٨٩٠	١٤٣٥٥
محجر الخفجي.	٠	١٩٣	١٥٢	٢٣٠	٥٧٥
محجر حالة عمار.	٠	٠	٠	٠	٠
البطحاء	٤١١١	١٠٦١	٦٣٨	٢٥	٥٨٣٥
محجر الخضراء.	٠	٠	٠	٠	٠
محجر الطوال.	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي.	٧١١١	٩٤٥٩٨	٨٧٧٢٠	٥٨٦٦٣٥٠	٦٠٥٥٧٧٩

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول رقم (١٠): حالة المراعي بالمناطق الشمالية الشرقية والوسطى بالمملكة

نسبة المراعي بمنطقة الدراسة	حالة المراعي
٦,٥	جيد جداً
٢٥,٤	جيد
٥,٤	متوسط
١٧,١	فقيرة
٣٠,١	متدهور
١٥,٥	متدهور جداً

المصدر: وزارة الزراعة، ٢٠٠٨

جدول (١٠): مسيجات المراعي ومواقعها ومساحتها

المنطقة	الموقع	عدد المسيجات	إجمالي طول المحيط (كم)	المساحة بالدونم
الرياض	الحيسية	٤	١٥	١٨,٠٠٠
	الخميرة	١	٢	٥٠٠
	حزوة	١	٥,٧٨٠	٤,٠٠٠
	المجمعة (روضة بنا)	٢	٣	٢٦٠
	الكظيمة	٢	٣	٣٤١
	العمار	١	٢	٢٥٠
	فيضة التنظيم	١	٣	٧٥٠
مكة المكرمة	الأفلاج الحسينية	١	٢	٢٥٠
	شقران (وادي الشمس)	١	٨	٤,٠٠٠
	عفيف (شعيب المطار)	١	٣	٥٠٠
المدينة المنورة	الطائف			
	سييد (١)	١	١٠	٤,١٠٠
	سييد (٢)	١	٩	٢,٤٢٢
	سهل ركب (١)	١	٣٨	٨٧,٠٠٠
المنطقة الشرقية	سهل ركب (٢)	١	١٧	١,٨٠٠
	المستجدة	١	١,٥٠٠	١٥٠
عسير	الدببة	٢	٤	٥٠٠
	أبها / قطع المرشد ظهران الجنوب / الخمرة	١	٧,٨٠٠	٢,٠٠٠
حائل		١	١,٥٠٠	٨٠٠
	صباحا	٢	٩,٦٠٠	٣,٠٠٠
	المليحيه القاعد	١	٤	١,٠٠٠
الباحة	وادي فجر	١	٨	٢,٠٠٠
	التشقيفه الحنطه	١	٤,٥٠٠	١,٠٠٠
الحدود الشمالية (عرعر)		١	٣	٥٠٠
	العويصي	٤	٨	١,٠٠٠
	معيلة غراية	١	٢٧	٣٣,٨٥٠
الجوف - القريات		١	٨	٤,٠٠٠
	التمريبات	١	٢٦	٢٦,٩٥٠
	أوريكة العمارية	١	٤	١,٠٠٠
المجموع		٣٩	٢٥٢,٦٨٠	٢٢٥,٠٠٣

جدول رقم (١١): المواقع المبتزة لحماية أراضي المراعي

المنطقة	الموقع	المحيط (متر طولي)
الرياض	شرق روضة خريم	٣٤٠
	فيضة القاح بئرمداء	٥,٦٨٠
	فيضات المجمع (الأرطوية، التنظيم، الخشم، المزيرعة)	
	فيضة التنظيم في تمير	٢٥,٠٠٠
	روضة السيلة (الزلفي)	٣,٠٠٠
	روضة ام الشقوق	٢٢,٠٠٠
	تادق (روضة نورة)	٥,٠٠٠
	مواجة بنيلة (القرين)	٨,٤٠٠
		٨,٠٠٠
الشرقية/الصمان	فيضة أم قرين	٢,١٣٣
	فيضة القراين	٤,٦٣٩
	فيضة الخمه	١,٨٦٠
	فيضة مغطية العوده	١,٩٦٠
	فيضة رافذة مغطية العوده	٦٠٠
	فيضة ظلما	٢,٨٠٠
	فيضة حسناء	٥,٤٠٠
عسير	المرحب	١٢,٠٠٠
	بحائل القرري	٨,٠٠٠
المدينة المنورة	روضة أم لعمر (خيبر)	٥,٦٠٠
المجموع		٦٧,٧١٢

جدول رقم (١٢) : العقوم الترابية وأطوالها والمساحة المستفيدة

المنطقة أو المحافظة	عدد المواقع	عدد العقوم	إجمالي أطوال العقوم بالمتر	المساحة المستفيدة بالدونم
الرياض	٣	٢٤	٦,٠٠٧	٧,٧٥٠
المجمعة	١	٤	١,٤٠٠	٢,٠٠٠
شقراء	٦	٤٠	٢٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠
الخرج	٣	٣٨	٨,٥٠٠	٨,٢١٠
الدوادمي	١	١٥	١,٥٠٠	٤,٠٠٠
وادي الدواسر	١	١٠	٥,٠٠٠	٧,٠٧٠
مكة المكرمة	٢	٢٠	١,٠٠٠	٦,٠٠٠
الطائف	٣	٢٢	٣,٩٥٠	٦,٢٨٠
المدينة المنورة	٨	٣٣	٢١,٥٣٠	٢٢,١٠٩
القصيم	٣	٤٥	٩,٣٤٥	٤,٠٠٠
المنطقة الشرقية	١	٧	١,٥٠٠	١,٦٠٠
عسير / بيشة	٣	٢٦	١٤,٥٠٠	١٢,٠٤٠
ظهران الجنوب	٣	٢٢	٧,٥١٥	٥,٩٢٠
حائل	٤	١٩	٨١,٣٣٣	١٣,٥٢٠
تبوك	١٢	٨٢	٣٢,٥٤٢	٣٠,٠٠٠
الباحة	٤	٣٦	٨,٦٠٠	٨,٣٤٠
الشمالية (عرعر)	٥	١٩	٧,٧٣٦	٦,٦٠٠
الجوف	٥	٣٩	١٤,٥٠٠	١١,٨٩٠
نجران	٧	٢٥	١٠,٤٩٨	٧,٦٨٠
المجموع	٧٥	٥٢٦	٢٥٦,٩٥٦	١٨١,٠٠٩

جدول رقم (١٣): بعض أنواع النباتات المستزرعة حالياً

Achillea fragrantissima	القيصوم	Hamada elegans	الرمث
Anabasis articulate	العجرم	Rhanterium epposum	العرفج
Artemisia herba alba	الشيح	Salsola tetrandra	الفرس
Artemisia. Judaica	بعيثران	Salsola villosa	الروثة
Atriplex canescens	قطف	Salsola cyclophylla	عراد
Atriplex. Halimus	قطف	Schrophularia hypercifolia	العلقا
Atriplex leucococlada	رغل	Suaeda vera	الدويد
Calligonum comosum	الارطي	Traganum nudatum	الضمران

جدول (١٤): تقدير عدد الضأن (المتخصص) حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط	الاهمية النسبية	معدل النمو السنوي
الرياض	35628	33641	37051	26978	49161	35615	4.1%	-0.01%
مكة المكرمة	0	0	0	0	742348	247449	28.7%	0.00%
القصيم	5600	4738	4685	3570	5661	4410	0.5%	-4.67%
الشرقية	349690	248199	157463	152960	82718	176754	20.5%	-12.76%
عسير	0	0	0	30	0	6	0.00%	0.00%
حائل	54304	19781	14362	800	20922	18995	2.2%	-18.95%
الحدود الشمالية	10790	8540	8540	14560	18955	11398	1.3%	1.10%
الجوف	358000	460000	428325	492000	454200	405088	47.1%	2.50%
المملكة	814012	774899	650426	690898	1373965	860840	100.0%	1.12%

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (١٥): تقدير عدد الأبقار (المتخصص) حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط	الاهمية النسبية	معدل النمو السنوي
الرياض	183819	192651	208319	208547	278594	214386	70.5%	3.12%
مكة المكرمة	0	0	0	0	22095	4419	1.5%	0.00%
القصيم	763	816	796	2686	1448	1302	0.4%	11.28%
الشرقية	64611	87138	90994	68048	71949	76548	25.2%	3.45%
تبوك	2457	2647	2434	2989	2553	2616	0.9%	1.26%
حائل	4174	4370	4954	5275	5446	4844	1.6%	3.02%
المملكة	255824	287622	307497	287545	382085	304115	100.0%	3.52%

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (١٦): تقدير عدد الأبل حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط	الاهمية النسبية	معدل النمو السنوي
الرياض	121094	104123	99598	90455	92868	101628	42.9%	-3.44%
مكة المكرمة	19013	18270	19597	19926	20243	19410	8.2%	0.41%
المدينة المنورة	6627	7604	9926	12173	11260	9518	4.0%	7.51%
القصيم	32090	33553	23359	20343	21795	26228	11.1%	-3.95%
الشرقية	31824	24397	20747	16774	15331	21815	9.2%	-7.27%
عسير	14138	10150	9162	7424	8071	9789	4.1%	-7.09%
تبوك	3875	1917	1776	1262	1837	2133	0.9%	-11.25%
حائل	23120	19393	19548	18051	20507	20124	8.5%	-2.74%
الحدود الشمالية	50	45	46	44	46	46	0.02%	-1.55%
جازان	3163	3961	3796	4196	4530	3929	1.7%	4.43%
نجران	11184	8367	9883	9534	8868	9567	4.0%	-3.07%
الباحة	4023	2807	5244	6728	7581	5277	2.2%	5.57%
الجوف	9137	7306	7189	6411	6994	7407	3.1%	-4.11%
المملكة	279338	241893	229871	213320	219931	236871	100.0%	-3.24%

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (١٧): تقدير عدد الضأن (تقليدي) حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط	الاهمية النسبية	معدل النمو السنوي
الرياض	1916706	1592816	984909	740723	749292	1196889	20.5%	-8.99%
مكة المكرمة	420532	361411	397119	388822	387853	391147	6.7%	-1.44%
المدينة المنورة	234875	251476	259442	272720	278279	259358	4.5%	2.00%
القصيم	1190461	1040120	849531	721625	730623	906472	15.6%	-5.30%
الشرقية	759758	605602	564466	640990	635937	641351	11.0%	-3.33%
عسير	724226	646845	680150	661324	646340	671777	11.5%	-1.49%
تبوك	87768	69379	55186	43760	48345	60888	1.0%	-7.05%
حائل	647541	555224	483933	419168	358051	492783	8.5%	-5.32%
الحدود الشمالية	6698	7418	8252	23719	21318	13481	0.2%	15.02%
جازان	304480	288308	255474	234142	235667	263614	4.5%	-2.84%
نجران	107266	93724	77036	65315	59216	80511	1.4%	-5.58%
الباحة	160060	129832	136550	127189	149204	140567	2.4%	-2.56%
الجوف	708469	557725	483058	891331	888781	705873	12.1%	-0.07%
المملكة	7268840	6199880	5235106	5230828	5188906	5824712	100.0%	-4.33%

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (١٨): تقدير عدد الماعز حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط	الاهمية النسبية	معدل النمو السنوي
الرياض	352892	293392	193538	144287	142524	225327	14.9%	-8.58%
مكة المكرمة	259588	224644	217628	199582	197049	219698	14.6%	-3.28%
المدينة المنورة	216067	191787	147621	122329	125092	160579	10.6%	-5.76%
القصيم	126068	96454	63459	45152	47052	75637	5.0%	-9.71%
الشرقية	50376	40627	35171	29406	32103	37537	2.5%	-5.71%
عسير	402250	352899	184603	129261	127264	239255	15.9%	-9.87%
تبوك	89837	75019	61372	50728	53381	66067	4.4%	-5.96%
حائل	104180	80093	64858	51192	51135	70292	4.7%	-7.57%
الحدود الشمالية	544	340	362	306	325	375	0.02%	-7.15%
جازان	304740	267306	202889	165981	156876	219558	14.5%	-6.35%
نجران	73693	59592	39952	29546	30093	46575	3.1%	-8.77%
الباحة	157404	120575	76936	54013	65896	94965	6.3%	-9.61%
الجوف	74904	69835	45601	36146	40093	53316	3.5%	-6.57%
المملكة	221254	187256	133399	105792	106888	150918	100.0%	-7.37%
	3	3	0	8	3	1		

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الاحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

جدول (١٩): تقدير عدد الأبقار التقليدي حسب المناطق بالمملكة خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١

المناطق	2007	2008	2009	2010	2011	المتوسط	الاهمية النسبية	معدل النمو السنوي
الرياض	35417	31494	25612	21802	20036	26872	22.3%	-5.37%
مكة المكرمة	7280	7271	7059	6952	6464	7005	5.8%	-0.77%
المدينة المنورة	905	524	453	327	370	516	0.4%	-10.64%
القصيم	17588	15853	14841	13635	14416	15267	12.7%	-2.79%
الشرقية	41381	34686	30859	26660	25004	31718	26.3%	-5.18%
عسير	14629	12628	12657	11806	10462	12436	10.3%	-3.20%
تبوك	103	93	84	76	86	88	0.1%	-3.02%
حائل	295	295	267	254	232	269	0.2%	-1.85%
الحدود الشمالية	10	6	8	8	8	8	0.01%	-4.49%
جازان	19449	19862	17579	16755	19048	18539	15.4%	-0.95%
نجران	2269	2326	2501	2626	2960	2536	2.1%	2.25%
الباحة	3708	3059	3803	3933	4398	3780	3.1%	0.39%
الجوف	2352	2039	1269	945	968	1515	1.3%	-8.43%
المملكة	145386	130136	116992	105779	104452	120549	100.0%	-3.68%

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي - وزارة الزراعة - المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.